الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم اقتصادية

رقم:.....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

عنـــــوان الموضـــوع:

دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر دراسة تحليلية 2000-2017

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

من إعـداد الطلبة:

- زهرة زايدي
- الهام حماش

تحت الإشراف الأستاذ:

- لمين عايد

أعضاء لجنـة المناقشـة:

اللقب والاسم	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
عمر يحياوي	أستاذ محاضر –أ-	جامعة المسيلة	رئيسا
لمين عايد	أستاذ محاضر –أ-	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
طيب الطيبي	أستاذ محاضر –أ-	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2017 / 2018

الإهداء

إلى والدينا الكريمين أطال الله في عمرهما

إلى إخوتي الأعزاء

إلى كافة الأهل والأقارب

إلى كافة الأصدقاء والأحباب

إلى زملائي في الدفعة

أهدي هذا العمل المتواضع

شكر و تقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

كما قال عليه أفضل الصلاة والسلام: **"من اصطنع إليكم معروفا فجازوه، فإن عجزتم عن مجازاته فادعوا له حتى تعلموا أنكم قد شكرتم، فإن الله يحب الشاكرين"** .الحمد لله ذي المحامد كلها أولها وآخرها ظاهرها وباطنها جليها وخفيها، الحمد لله حتى ترضى وإذا رضيت وبعد الرضا وصلي اللهم وسلم وبارك على سيدنا محمد الحبيب المحبوب، تم بعون الله وحمده إتمام هذه المذكرة التي نتقدم فيها بالشكر الجزيل والحمد الخالص إلى خالق الكون ذو الجلال والإكرام، ولا يسعنا في هذا المقام إلا أن نتوجه بخالص عبارات الشكر والامتنان إلى كل من مد لنا يد العون لإنارة دربنا ومهد لنا طريق العلم وساعدنا في إكمال مذكرتنا بدءا بالوالدين الكريمين كما نخص بالذكر الأستاذ المشرف الذي تفضل بقبوله الإشراف على هذا الموضوع ولم يبخل علينا بنصائحه وإرشاداته لإكمال هذا البحث الأستاذ "**عايد لمين**" والذي كان لنا بمثابة الدعامة التي ساندتنا طيلة هذا العام وغمر هذا العمل بفائض علمه وتوجيهاته كما نتوجه بالشكر الخالص إلى كل أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على قبولها مناقشة موضوع المذكرة ،و حضورها للمشاركة في إثراء جوانبه كما أتوجه بالشكر كافة أساتذة كلية العلوم الاقتصادية لجامعة المسيلة، وإلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد ولو بكلمة طيبة

الفهرس

العنوان	الصفحة
الإهداء	I
شكر وتقدير.....	II
الفهرس	III
قائمة الجداول.....	IV
قائمة الأشكال.....	V
المقدمة العامة	VI
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر	
تمهيد.....	6
المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر	7
المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر	7
المطلب الثاني: أشكال وأهداف الاستثمار الأجنبي المباشر	9
المطلب الثالث: مبادئ ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر	12
المبحث الثاني: التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر	15
المطلب الأول: مراحل تطور الاستثمار الأجنبي المباشر	15
المطلب الثاني: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر	18
المطلب الثالث: حدود الاستعانة بالاستثمارات الأجنبية	21
المبحث الثالث:النظريات المفسرة لحركة الإستثمار الأجنبي المباشر	22
المطلب الأول: النظريات المفسرة لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر	22
المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	28
المطلب الثالث: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر	32
خلاصة الفصل.....	34
الفصل الثاني :علاقة الاستثمار الأجنبي بالنمو و التنمية	
تمهيد الفصل.....	35
المبحث الأول: مفاهيم حول النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	36

الفهرس

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي	36
المطلب الثاني: : مفهوم التنمية الاقتصادية	38
المطلب الثالث: مقاييس النمو والتنمية الاقتصادية	40
المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي	45
المطلب الأول: النظريات الكلاسيكية في النمو الاقتصادي	45
المطلب الثاني: النظرية النيو كلاسيكية في النمو الاقتصادي	50
المطلب الثالث: نماذج النمو النيو كلاسيكية و الحديثة	54
المبحث الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي	62
المطلب الأول: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي من حيث التكنولوجيا	63
المطلب الثاني: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بميزان المدفوعات	67
المطلب الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار الأجنبي المحلي	69
خلاصة الفصل.....	74
الفصل الثالث: تحليل واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	
تمهيد الفصل.....	75
المبحث الأول: تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	76
المطلب الأول: الإطار القانوني الخاص بالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	76
المطلب الثاني: مقومات المناخ الاستثماري في الجزائر	81
المطلب الثالث: تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	83
المبحث الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	85
المطلب الأول: تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر في فترة 2000-2009	85
المطلب الثاني: تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر في فترة	89

الفهرس

2016-2010	
المطلب الثالث: التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر 2002-2016.	95
المبحث الثالث: العراقيل والمعوقات التي يواجهها الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وحلولها	99
المطلب الأول: العراقيل الطبيعية(مشكل العقار) و المادية	99
المطلب الثاني: العراقيل الاقتصادية والسياسية	100
المطلب الثالث: بعض الحلول المقترحة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر	104
خلاصة الفصل.....	106
خاتمة.....	107
قائمة المراجع.....	

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(1)	نسبة التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت في الدول المتقدمة والنامية خلال فترة 1995 –2012	72
(2)	تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة في الجزائر خلال الفترة 2000–2009:.....	86
(4)	تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية الصادرة في الجزائر 2002–2009.....	87
(5)	تطور المشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة 2003–2009.....	89
(6)	تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة في الجزائر خلال فترة 2010–2016.....	90
(7)	تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية الصادرة في الجزائر 2010–2016.....	91
(8)	تطور مشاريع الاستثمارات الأجنبية خلال فترة 2010–2015...	93
(9)	أهم الدول المستثمرة في الجزائر في الفترة 2012–2016.....	94
(10)	التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر 2002–2016	95
(11)	يمثل تطور المشاريع حسب أهم10 قطاعات مابين يناير 2012 وديسمبر 2016.....	97

قائمة الأشكال

الشكل	الصفحة
الشكل (1): تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة (2000-2009)	86
الشكل (2): تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة خلال الفترة (2000-2009)	88
الشكل (3): تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة خلال الفترة (2010-2016)	90
الشكل (4): تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة خلال الفترة (2010-2016)	92
الشكل (5): التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر 2002-2016	96
الشكل (6): تطور المشاريع حسب أهم10 قطاعات مابين يناير 2012 وديسمبر 2016	97

المقدمة

عامة

تمهيد :

يعد موضوع الاستثمار من المواضيع الأشد إغراءاً وجذبا خاصة بالنسبة للمعنيين بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية و التعامل التجاري بين الهيئات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص، فضلا عن العاملين في مجال البحث في ميدان العلوم الاقتصادية .

إن توجه الدول النامية نحو استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وحرص حكوماتها على بذل المزيد من الجهود لأجل تحسين مناخ العمل الاستثماري المستقر والآمن، ومن أجل تحقيق تغيرات أساسية في مصادر النمو و تنويع النشاط الاقتصادي من النشاط في القطاع العام إلى النشاط في القطاع الخاص، ومن نشاطات إحلال الإنتاج الوطني محل الواردات إلى نشاطات تنافسية موجهة للتصدير ومن أجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي وترقية معارف الاستخدامات التكنولوجية وزيادة فرص العمل، إلى جانب اعتماده كوسيلة تمويلية خارجية بديلة محمودة العواقب لاقتصادياتها مقارنة بتلك الوسيلة التقليدية" القروض الخارجية "التي كانت عواقبها وخيمة، وبالتالي الاستجابة الحقيقية لشروط ومتطلبات الاندماج في الاقتصاد العالمي.

من هذا المنطق اشتد التنافس بين الدول على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك من خلال إزالة الحواجز و العراقيل التي تعيق طريقها، و منحها الحوافز و الضمانات التي تسهل قدومها و دخولها السوق المحلي، حيث قامت أغلب الدول النامية بسن العديد من التشريعات و القوانين التي تمنح حوافز مغرية للمستثمرين الأجانب و تزيل كل القيود التي تقف في طريقهم. و تعتبر الجزائر من بين هاته الدول التي تحاول جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها و الظفر بمزاياها المتعددة، و كان ذلك من خلال إتباع سياسات اقتصادية متنوعة و مناسبة، و استخدامها للعديد من الحوافز و الامتيازات المالية و التمويلية لدفع و تطوير المناخ

الاستثماري بها. إلا انه و بالرغم من العمل المستمر على تحسين عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر المتوفرة في الجزائر، فقد سجل تأخر كبير في إقبال الاستثمارات الأجنبية المباشرة على السوق الجزائرية و هذا نظرا لجملة من العوائق التي كان لها التأثير المباشر و غير المباشر في الحد من جاذبيتها للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

أ. الإشكالية:

انطلاقا من الاهتمام بظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر و ازدياد حدة المنافسة بين الدول المتقدمة و الدول النامية على حد سواء من أجل جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن منطلق أن هذا الأخير يجلب معه عدة مزايا إلى الدول المستقبلة له و التي من شأنها الدفع بعجلة النمو الاقتصادي. كان من الممكن صياغة إشكالية البحث كما يلي:

ما مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة: 2000 إلى2017؟

و عليه يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية :

- ما هو الإطار النظري لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي ؟
- ما هو أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على وتيرة النمو الاقتصادي بالجزائر ؟
- ما هو واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر وما هي القطاعات التي استقطبت أكبر حجم من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ؟

ب – الفرضيات

- ✓ لا يزال تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على وتيرة النمو الاقتصادي بالجزائر محدودا حيث لا يزال الاقتصاد الجزائري مرهونا بقطاع المحروقات.

- ✓ شهد مناخ الاستثمار في الجزائر تحسنا كبيرا، الأمر الذي زاد من ثقة المستثمرين الأجانب للرغبه في الاستثمار في الجزائر؛
- ✓ تركزت معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر في قطاع النقل باعتباره أكثر القطاعات مردودية.

ت_مبررات اختيار الموضوع

تكمن أهمية البحث في اليقين بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يقوم بدور هام في دفع عملية التنمية الاقتصادية، حيث أنه يقوم بدور مكمل للنقص الذي قد يوجد في رؤوس الأموال المحلية و ذلك من خلال ما يحمله من قدرة على نقل التكنولوجيا و التقنية المتطورة إلى الدولة المضيفة، بالإضافة إلى طبيعة التخصص الذي ندرس فيه الذي ألهمنا الرغبه في الخوض في مثل هذه المواضيع ذات الطابع الدولي.

ث – أهداف الموضوع و أهميته :

- ✓ العمل على تبيان أهميه الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية.
- ✓ العمل على تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر ومحاولة تفسير العلاقة التي تربطه بالنمو الاقتصادي في الجزائر.

_أما أهمية دراسة موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر، تكمن في التعرف على الدور الذي يلعبه هذا الأخير في المساهمة في رفع معدلات النمو الاقتصادي بالدول النامية التي تعاني من نقص في تمويل استثماراتها المحلية وانخفاض معدلات الادخار و المستوى المرتفع من معدل البطالة ومن بينها الجزائر.

ج – حدود الدراسة :

سوف نحاول تطبيق هاته الدراسة على اقتصاديات الدول النامية فيما يخص الجانب النظري أما الجانب التطبيقي فسوف يكون محاوله إسقاط الموضوع على الاقتصاد

الوطني الجزائري، أما فترة الدراسة تكون على مدى 17سنة من سنة 2000حتى 2017 فيما يخص الجانب التطبيقي.

ح – منهج الدراسة :

فيما يخص الجانب النظري سنعتمد على المنهج الوصفي التحليلي لعرض مختلف المفاهيم حول الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي وتحليل آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الدول النامية

أما فيما يخص الجانب التطبيقي فسنعتمد على المنهج التحليلي لتحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال فترة الدراسة.

خ – أدوات البحث :

قمنا بالاعتماد على مراجع متنوعة من كتب ومذكرات وتقارير ومجلات، مواقع الأنترنيت للحصول على مختلف المعلومات التي تخص الموضوع، إضافة إلى استخدام أداة التحليل الإحصائي Microsoft office Exel لمختلف التمثيلات البيانية.

د – الدراسات السابقة:

1_دراسة الدكتور طلال زغبه بعنوان" دراسة تحليلية وقياسية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر_ إعداد نموذج قياسي باستخدام منهج تحليل بيانات البانل,أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية , كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير جامعه المسيلة،2014-2015,

2_ مطاي علي, الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر(2000-2014), مذكرة لنيل شهادة الماستر,2015-2016

3_- سعيدي يحيى, "تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر,رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية,2006_2007

4-قويدري كريمة,"الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر"مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية,تخصص مالية دولية2010_2011

ذ – تقسيمات الموضوع :

لمحاولة الإلمام بالجوانب الرئيسية للموضوع قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة فصول :

الفصل الأول : يتناول الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال التعرف على مختلف المفاهيم المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر و مختلف النظريات المفسرة له و اتجاهاته العالمية.

الفصل الثاني : يتناول مختلف المفاهيم المتعلقة بالنمو الاقتصادي وعلاقة هذا الأخير بالاستثمار الأجنبي المباشر فيما يخص الآثار التي يولدها الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاديات الدول النامية.

الفصل الثالث : يتناول واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وتحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.

ر – صعوبات البحث :

من الصعوبات التي واجهتنا في هذا البحث : قلة المراجع المتخصصة بالاستثمار الأجنبي و بالنمو الاقتصادي وصعوبة الحصول على المعطيات من مختلف المنظمات الدولية، بالإضافة إلى عدم تماثل المعطيات من سنة إلى أخرى. وكذا صعوبة الحصول على معلومات جديدة لتطرقنا الى استخدام معطيات للسنوات الحالية

الفصل الأول

تمهيد الفصل:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية قديمة تجلت بوضوح نسبي مع مطلع القرن التاسع عشر لتبرز بقوة بعد الحرب العالمية الثانية مما جعلها تكون محل اهتمام العديد من الاقتصاديين، ويكمن السبب في بروز موجة الاستثمار الأجنبي المباشر في كونه وسيلة تمويل بديلة تلجأ إليها الكثير من الدول التي تواجه العجز في تمويل استثماراتها المحلية بسبب انخفاض الإدخارات في تلك البلدان ونقص المساعدات والمنح المالية المقدمة من طرف المؤسسات المالية الرسمية وغير الرسمية، صعوبة الحصول على اقتراض الخارجي، حيث يلعب مناخ الاستثمار تأثيرا كبيرا في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، هذا ما سنحاول التطرق إليه في هذا الفصل الذي قمنا بتقسيمه إلى ثلاث مباحث.

المبحث الأول : ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثاني: التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره العالمية.

المبحث الثالث : النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

يشكل الاستثمار الأجنبي ظاهرة اقتصادية تعددت تعاريفها و أشكالها ،سنحاول في هذا المبحث تسليط الضوء على مختلف تعاريف الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الأول : تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

قبل تحديد تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر لابد التعرف إلى بعض المفاهيم :

أولا : مفهوم الاستثمار الأجنبي:

يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي على أنه الاستثمار القادم من الخارج والمالك لرؤوس الأموال والمساهم.في إنشاء مشروعات استثمارية في اقتصاد ما من قبل مؤسسة قائمة في اقتصاد آخر، إذ يمكن أن ينظر إلى الاستثمار الأجنبي من جهة أنه ذلك الاستثمار الذي يعمل على جلب الخبرات والمهارات الفنية والتقنية ويسمح بتحويل التكنولوجيا، يوفر فرص العمل، ومن جهة ثانية فهو أداة للسيطرة لأنه يقوم بشكل مباشر على تسيير وإدارة موجوداته تحت مظلة مؤسسات عرفت بالمؤسسات متعددة الجنسيات، وعليه فالاستثمار العالمي غير محدود (رؤوس الأموال الأجنبية) حيث يحوي مجموعة معقدة من العمليات المختلفة يختلف بحسبها نوع الاستثمار[1].

تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

يمكن تعريف الاستثمارات الأجنبية المباشرة بأنها توظيف رؤوس الأموال أو الادخارات المتاحة في اقتصاد ما, ومن قبل الأشخاص و المشروعات التي تنتمي الى هذا الاقتصاد في أنشطة اقتصادية أجنبية, بحيث يكون مستثمر فيها مالكا لكل جزء من المشروع الاستثماري, ويتحكم المستثمر الأجنبي غالبا في إدارة المشروع وتنظيميه, ويسعى إلى تحقيق الربح بوصفه نتيجة لنشاطه الإستثماري[2], وهناك العديد من التعاريف الأخرى نوردها فيما يلي:

تعريف بعض الباحثين الاقتصاديين.

---

[1] زغيب شهرزاد، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر - واقع وآفاق-** ، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد الثامن، فيفري 2005 ، ص4 .

[22] بلال لوعيل, تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية البينية, بحوث اقتصادية عربية, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعه أحمد بوقرة, بومرداس-**الجزائر**, **العددان** 69-70, 2015, ص126.

عرف فريد النجار عرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه السماح للمستثمرين من خارج الدولة لتملك أصول ثابتة ومتغيرة بغرض التوظيف الاقتصادي في المشروعات المختلفة, أي تأسيس شركات أو دخول شركاء في شركات لتحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية المختلفة"[1]

أما نزيه عبد المقصود مبروك فقد عرفه على أنه: "تلك الاستثمارات التي يملكها و يديرها المستثمر الأجنبي، إما بسبب ملكيته الكاملة لها، أو ملكيته لنصيب منها يكفل له حق في الإدارة[2].

تعريف المنظمات الدولية للإستثمار الأجنبي المباشر:

إن المؤسسات الدولية تتفق جميعها في نضرتها للاستثمار الأجنبي المباشر كونه تدفق لرأس المال على دولة غير الدولة صاحبة رأس المال بغرض إنشاء مشروع طويل الأجل يتولى المستثمر إدارته كليا أو جزئيا وذلك خدمة لهدفه المتمثل في تحقيق الربح[3].

أما مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(UNCTAD): يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه الاستثمار الذي يشمل علاقة طويلة الأجل ويعكس مصلحة مستدامة ورقابة بواسطة مستثمر في مشروع مقيم في اقتصاد ينتمي لدولة غير دولة المستثمر الأصلي, ويتم القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر بواسطة الأفراد ومنشآت الأعمال[4] .

أما تعريف صندوق النقد الدولي(IMF): عرف الاستثمار الأجنبي على أنه قيام شركة أو منشأة ما بالاستثمار في مشروعات تقع خارج حدود الوطن الأم , بحيث لا تقل حصة المستثمر عن 10% أو أكثر من رأسمال المشروع على أن ترتبط هذه الملكية بالتأثير في إدارتها [5].

حيث إتفق كل من المنظمات الدولية المعنية و صندوق النقد الدولي IMF ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، على أن الإستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان

---

[1] فريد النجار,الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي, مؤسسة شباب الجامعة,مصر,2000,ص24.

[2] نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي ،الإسكندرية ، ص 30.

[3] فريد النجار، مرجع سابق,ص 24.

[4] طلال زغبه,دراسة تحليلية وقياسية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر–إعداد نموذج قياسي باستخدام منهج تحليل بيانات البانل,أطروحة شهادة دكتورا العلوم تجارية،غير منشورة،2014–2015,ص35.

[5] حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر تعاريف وقضايا، سلسلة جسر التنمية، العدد 32 ، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004 ،ص3.

مقيم(المستثمر المباشر)في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة (مؤسسة الاستثمار المباشر) في اقتصاد آخر. وتنطوي المصلحة الدائمة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر و المؤسسة، إضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة. ولا يقتصر الاستثمار المباشر على المعاملة المبدئية أو الأصلية التي أدت إلى قيام العلاقة المذكورة بين المستثمر والمؤسسة، بل يشمل أيضاً جميع المعاملات اللاحقة بينهما، وجميع المعاملات فيما بين المؤسسات المنتسبة، سواء كانت مساهمة أو غير مساهمة[1].

المطلب 2 أشكال وأهداف الاستثمار الأجنبي المباشر

أولا_ أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

إن أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر تتحدد حسب نسبة ملكية المشروع من طرف المستثمر الأجنبي فقد تكون جزئية أو مطلقة ومن هذا المنطق يتم تقسيم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاثة أنواع رئيسية ...المشترك والمملوك بالكامل للمستثمر وشركات متعددة الجنسيات.

الفرع الأول :الاستثمار المشترك

_مفهومه:

يعرفه كولدي بأنه"احد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان(أو شخصيتان معنويتان) أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة .والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة و الخبرة و براءات الاختراع أو العلامات التجارية[2]' ويقترح ليفنجستون في هذا الشأن أنه في حالة اشتراك طرف أجنبي أو أكثر من طرف محلي للقيام بإنتاج سلعة جديدة أو تنمية السوق أو أي نشاط إنتاجي أو خدماتي آخر سواء كانت المشاركة في رأس المال أو بالتكنولوجيا فإن هذا يعتبر استثمار مشتركا[3].

[1] تقرير حول "مناخ الاستثمار في الدول العربية"مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار،الكويت.2017ص12.

[2] عبد السلام أبو قحف ,اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي,ط1,دار الجامعة الجديدة,مصر,2001 , ص 481،482.

ويرى تير بسترا" إن الاستثمار المشترك ينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دولة أجنبية ويكون احد أطراف الاستثمار فيها شركة دولية يمارس حقا كافيا في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية بدون السيطرة الكاملة عليه[1]

و يعتبر هذا الشكل من الاستثمار أكثر الأشكال ملائمة و قبولا خاصة في الدول النامية لكونه يخفض من درجة سيطرة و تحكم المستثمر الأجنبي في الاقتصاد المحلي و يدعم تنمية الملكية الوطنية لوجود الشركاء المحليين وكذا يساهم في زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والتنمية التكنولوجية , وخلق فرص جديدة للعمل وما يرتبط بها [2]

الفرع الثاني : الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي

تمثل مشروعات الاستثمار المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أكثر أنواع الاستثمار تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسيات،وتجدر الإشارة إلى أن هذه المشروعات تتمثل في قيام الشركات متعددة الجنسيات بإنشاء فروع subsidiaries للإنتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدول المضيفة[3]

وإذا كان هذا الشكل من أشكال الاستثمار الأجنبي مفضلا لدى هذه الشركات, نجد أن الكثير من الدول النامية المضيفة تتردد كثيرا (بل ترفض في بعض الأحيان) في التصريح لهذه الشركات بالتملك الكامل لمشروعات الاستثمار. ويعتبر الخوف من التبعية الاقتصادية وما يترتب عليها من آثار سياسية على الصعيدين المحلي والدولي, وكذلك الحذر من احتمالات سيادة حالة احتكار الشركات متعددة الجنسيات لأسواق الدول النامية من بين أهم الأسباب الكامنة وراء عدم تفضيل كثير من دول العالم الثالث للاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي[4].

الفرع الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في شكل الشركات متعددة الجنسيات

لقد ارتبط الاستثمار الأجنبي المباشر بنشاطات الشركات متعددة الجنسيات التي تعد من أهم أشكاله و المحرك الرئيسي له فمن جهة هي تمثل جزء هام من الإنتاج و العمالة و التبادل

[1] عبد السلام أبو قحف, اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي,مرجع سابق, ص482 .

[2] أبو قحف عبد السلام، الأشكال و السياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003، ص17.

[3] عبد السلام أبو قحف،مرجع سابق، ص487.

[4] عبد السلام أبو قحف ،مرجع سابق،ص21.

التجاري الدولي, و من جهة أخرى هي شركات عملاقة تتمتع بقدرات مالية ضخمة و قاعدة تكنولوجية جد متطورة و مراكز للبحث و التطوير في مختلف المجالات خاصة في مجال الإدارة والتسيير واتخاذ القرارات الإستراتجية[1].كما عرفها (فرنون) على أنها شركة الأم تسيطرعلى تجمع كبير من المؤسسات والفروع في قوميات عديدة إلا أن تجمعها يجعلها كما لو أن لها مدخل لمصب مشترك من الموارد المالية والبشرية والذي يبدو حساسا لعناصر إستراتجية مشتركة فهي تلك المنظمة التي يزيد رقم أعمالها أو مبيعاتها عن **100** مليون دولار والتي تملك تسهيلات أو فروعا إنتاجية في ستة دول أجنبية أو أكثر، إلى جانب هذا فإن هذه الشركات تتميز بعدة مميزات أهمها:

- الحجم الكبير
- التشتت الجغرافي
- التنوع في النشاطات[2].

ثانيا:أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر

يسعى المستثمر إلى تحقيق مجموعة من الأهداف عن طريق الاستثمار وذلك من أجل الحفاظ على مكانة وتحسين علاقته مع غيره من الأعوان الاقتصادين وتتمثل الأهداف فيما يلي[3]:

- تحقيق العائد وهو هدف عام للاستثمار مهما يكن نوع الاستثمار من الصعب أن يجد فردا يوظف أمواله دون أن يكون هدفه تحقيق الربح.

- تكوين الثروة وتنميتها يقوم الهدف عندما يضعف الفرد بالاستهلاك الجاري على أمل تكوين الثروة في المستقبل تأمين الحاجة المتوقعة وتوفير السيولة لمواجهة تلك الحاجات و بذلك فالمستثمر يسعى وراء تحقيق الثروة في المستقبل[4].

---

[1] با محمد نفيسة, تحليل جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بتطبيق مقاربة OLI, مذكرة التخرج جامعة وهران,2015–2016,ص18.

[2] رشيدة بن عرفة, سومية حمزاوي, تقييم التجربة الجزائرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2005–2014,مذكرة التخرج،ص11.

[3] منير إبراهيم هندي، "الفكر الحديث في هيكل تمويل الشركات"، منشأة المعارف، 2005 ، ص 584.

[4] أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، دار النشر و التوزيع،

- المحافظة على قيمة الموجودات: يسعى المستثمر إلى التنويع في مجالات استثماره حتى لا تترف من قيمة ومجوداته مع مرور الزمن. بحكم ارتفاع الأسعار وتقلبها.
- الحفاظ على الأصول المادية أو المالية التي يمتلكها المستثمر أو يحق له التصرف بها وذلك بعد دراسة المخاطر المتوقعة و بما تجنب هذه الأصول التأثيرات السلبية لهذه المخاطر.
- استمرار الدخول و زيادتها بوادر متزايدة ويمثل هذا الهدف من أهم طموحات المستثمر للخروج من دورة حياته الاعتيادية لتوكيد رغباته في رفع مستويات معيشته ومن ثم قدراته الإنتاجية ويمكن من خلال ذلك تعزيز المحفظة الاستثمارية لمزيد من النشاطات الجديدة[1]

المطلب الثالث: مبادئ ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

أولا: مبادئ الاستثمار الأجنبي المباشر

1- **مبدأ الشفافية والتناسق** :يقصد بهذا المبدأ إلزامية توافر المعلومات حول الاستثمار بحرية مطلقة ودون تمييز وبدون تكلفة لجميع المستثمرين الأجانب, وحتى يتم تنفيذ هذه العملية يتطلب من الدول ضرورة تفنين عمل نظام الإعلام المتعلق بترقية الاستثمار في وثائق تشريعية [2]

2- **مبدأ سيولة حركة رأس المال:** وهو مبدأ متعلق بحركة رؤوس الأموال بالدولة والموارد الاستثمارية فيها سواء كانت رؤوس الأموال داخلية أو خارجية ويضم مبدأين:

أ- **مبدأ حرية التحويل:** هذا المبدأ يتضمن لرؤوس الأموال وعوائدها المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية وتحويلها بكل حرية وبدون تصريح مسبق.

ب- **مبدأ حرية الدخول لسوق العملة الصعبة:** على الدول الداخلة في سوق العملة الصعبة القيام بما يلي :

وضع ميكانيزمات لتحديد سوق العملة الصعبة

. ط 1 ،لبنان، 2003 ، ص 35.

[1] مطاي علي, الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر(2000-2014), مذكرة لنيل شهادة التخرج,201،-2016, ص8.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات المشاركة الدولية**، الدار الجامعية، مصر، 2006 ، ص216 .

- تحرير التجارة الخارجية للحصول على تحويلات ضرورية لإنجاز واستغلال الاستثمارات
- وضع سوق مالية مفتوحة لرأس مال أجنبي[1]

3- **مبدأ الاستقرار**: يلعب دورا هاما في ترقية العلاقات الاقتصادية والسياسية لدولة ما مع العالم الخارجي وهذا نتيجة لوجود عدة أخطار يمكن ان تهدد الاستقرار وبالتالي تحول دون ترقية الاستثمار الأجنبي مثل:

- أخطار النزعة الملكية واستيلاء التأمين.
- أخطار الحروب والانتفاضات.
- أخطار تحويل رأس المال.[2]

ثانيا: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر:

تتعدد وتتنوع وتختلف دوافع الاستثمار الأجنبي من حالة إلى أخرى وحسب طبيعة الاستثمار والجهة التي تعود لها ملكية هذا الاستثمار والبلد والمجال الذي يتم فيه باعتباره حركة من حركات رؤوس الأموال الدولية طويلة الأجل في حد ذاته عملية تحتاج إلى القيام به من جهة، ومن جهة أخرى اجتنابه و لا شك أن هذه العملية تحركها دوافع مختلفة سواء كانت تخص الطرف المضيف أو المصدر.

1-الدوافع القائمة وراء الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن اعتبار هذه الدوافع بمثابة أهداف تامة وراء القيام بالاستثمار الأرضي المباشر أو اجتذابه بمعنى أخر هي الأهداف التي يطمح إليها المستثمر و يرغب في تحقيقها. في هذا السياق نبلور ما يلي:

- ✓ الدوافع الكامنة وراء القيام (الاستثمار الأجنبي المباشر) .
- ✓ الدوافع الكامنة وراء اجتذاب (الاستثمار الأجنبي المباشر)

[1] نشيدة معزوز، **دور التحفيزات الجبائية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر-حالة الجزائر-**، مذكرة ماجستير،في العلوم الاقتصادية ، غير منشورة، جامعة الجزائر,2005,ص8.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **مرجع سابق**، ص218.

الفرع الأول :دوافع المستثمر الأجنبي

ونذكر منها[1]:

- ✓ الاختراق الجاد والكبير للأسواق العالمية فهو الدافع الأول الذي يجعل الشركات م.ج تقرر تفضيل التدويل بدلا من التصدير.
- ✓ يكمن في تجنب مختلف العوائق المحتملة التي تعترض حركات الاستثمار و التجارة مثل الضرائب والرسوم.
- ✓ منها ما شكل مصدرا حقيقة للمواد الأولية من مناجم الحديد و الصلب، و منابع البترول وهذا ما جعل بالضرورة المستثمر الأرضي يدرك أنها مواقع هامة للاستثمار وهذا ما ينطبق على الشركات البترولية الكبرى الموجودة مثلا في الجزائر.

الفرع الثاني :دوافع اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف الدول المضيفة[2]

لقد ساهم القسم الأجنبي في إيجاد حل ممكن لمشكلة البطالة المحلية التي تتخبط فيها هاته الأخيرة.

- ✓ دافع الحصول على التكنولوجيا بغية الاستفادة منها.
- ✓ اجتذاب الاستثمار بهدف تنمية التجارة الخارجية.
- ✓ يعتبر الاستثمار بمثابة وسيلة تمويلية للدول المضيفة له. أي هو أداة تمويلية خارجية.
- ✓ يعتبر الاستثمار الأجنبي من الوسائل للتغلب على القيود الجمركية المفروضة بالدول المضيفة.

المبحث الثاني:التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الأول :مراحل تطور الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد مر الاستثمار الأجنبي المباشر بمراحل تاريخية مختلفة ومتفاوتة في ظروفها السياسية والاقتصادية, مما أثر في حجمه وطبيعته وهيكله,وحسب خبراء وعلماء الاقتصاد فإنه تم تقسيم هذه التطورات إلى أربعة مراحل أساسية وهي:

---

[1] عبد السلام أبو قحف ، **نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة** ،مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2001 ، ص15 .

[2] مطاي علي ،مرجع سابق, ص15_16.

1_المرحلة الأولى[1]

تمثل هذه المرحلة الصورة التقليدية للاستثمار الأجنبي أو ما يسمى بالنمط الاستعماري للاستثمارات الأجنبية المباشرة, وتكون على شكل رأس مال مصدر من بلد أجنبي متقدم إلى دولة متخلفة ويكون في مشروعات تتعلق باستغلال ثرواتها وخاماتها الأساسية, حيث تقوم الدولة الأجنبية بإعادة تصنيع تلك الخامات الأساسية وتصديرها بأثمان باهظة, لتقوم بشرائها فيما بعد الدولة المضيفة, وارتبط في تلك الحقبة مفهوم رأس المال الأجنبي بالسيطرة الاستعمارية واستمرت هذه المرحلة حتى نهاية الحرب العالمية الثانية.

فالفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى يقصد بها بصورة عامة تلك الممتدة من 1870 إلى 1914, تميزت بظروف اقتصادية وسياسية مناسبة ساهمت في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

أما الفترة مابين سنة 1914 و1944 والتي يطلق عليها البعض فترة مابين الحربين, فقد تغير فيها نمط الاستثمار الدولي بصورة مثيرة, حيث بزغت الولايات المتحدة الأمريكية لا كمجرد بلد دائن خالص, بل كمصدر أساسي لتدفقات رأسمالية جديدة ولعبت في نواحي معينة دورا مشابهة للدور السابق لبريطانيا, حيث مولت كثيرا من إصدار السندات طويلة الأجل

2_المرحلة الثانية[2]:

أما في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية, حدد مؤتمر بريتون وودز عام 1944 النظام الاقتصادي الدولي لما بعد الحرب وأفضى إلى إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير, واستمرت الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها البلد الدائن الرئيسي وأصبح الدولار عملة الاحتياطي الرئيسية, وأعلنت في 1947 برنامج الإنعاش الاقتصادي (مشروع مارشال) الذي يهدف إلى تعمير بلدان أوروبا التي خربتها الحرب.

تميزت هذه المرحلة بإستخدام أسلوب المساعدات والمنح المالية والفنية المرتبطة بالصبغة الرسمية والتي كان مصدرها تمويل القطاع العام الأجنبي, في هذه المرحلة لم يكن الاستثمار

[1] – سعيدي يحيى, "تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية,200،غير منشورة_2007 ,ص69،71.

الأجنبي المباشر سائدا حيث أن التمويل الخارجي للبلاد النامية في تلك الفترة كان يعتمد أساسا على المساعدات الإنمائية الرسمية وإلى درجة أقل على الاستثمار الأجنبي المباشر, أما في منتصف الخمسينات فقد شهد الاستثمار الأجنبي المباشر تطورا ملحوظا والناتج عن ازدهار ونمو التجارة العالمية, حيث سعت الشركات المتعددة الجنسيات للحصول على إمدادات جديدة من المواد الخام والنفط من البلدان النامية فضلا عن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الصناعة التحويلية , وامتدت هذه المرحلة حتى سنة 1973.

3- المرحلة الثالثة:

امتدت هذه المرحلة من عام 1973 حتى 1982, وشهدت هذه السنوات العشر زيادة كبيرة في التمويل الأجنبي المتجه إلى الدول النامية, وفيها ازدادت الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر حيث تطورت أنماط التمويل الأجنبي إلى صورة القروض التجارية وتقلصت المساعدات والهبات الأجنبية إلى الدول النامية, كما ظهرت أيضا القروض المشتركة من خلال قيام تجمعات بنكية دولية بمنح قروض للدول النامية وظهر أيضا ما يسمى ببنوك الأفشور Off shore Banks , (وهي عبارة عن البنوك التي تحمل رخصة لممارسة خدماتها ونشاطاتها فقط خارج الدولة التي تحمل فيها الترخيص),مما ساعد البنوك التجارية المقرضة إلى الخروج عن القواعد والأعراف المصرفية في منح الائتمان وأصبحت البنوك التجارية تمثل نحو 65% من جميع مصادر التمويل الخارجي للبلاد النامية[1], فلقد ازداد دين البلدان النامية القائم متوسط وطويل الأجل عشرة مرات تقريبا ليصل إلى 686 مليار دولار.

أمريكي سنة 1984[2].

4_المرحلة الرابعة

[1] – سعيد النجار, آفاق الاستثمار في الوطن العربي, بحث غير منشور مقدم إلى مؤتمر"آفاق الاستثمار في الوطن العربي", المنظم من طرف اتحاد المصارف العربية, القاهرة 1992، ص50.

[2]– بالاعتماد على :

* سعيدي يحيى, تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر, رسالة مرجع سابق, ص72.

World Bank Annual Report, 1985*

لقد تدهورت قدرات البلدان النامية على خدمة الدين وذلك بكل المقاييس خاصة بعد سنة 1974, حيث زادت نسبة الدين إلى الناتج الوطني عن الضعف وارتفعت من 14% عام 1970 إلى حوالي 34% 1984.

بصورة عامة لقد بدأت هذه المرحلة عام 1982 عند إعلان دولة المكسيك عدم إلتزامها بسداد الديون المستحقة عليها فأصيبت البنوك التجارية بالصدمة الكبيرة والتي كان من آثارها انخفاض حجم القروض التجارية وانطبق الأمر كذلك على المنح والمساعدات الرسمية وأصبحت القروض الخارجية تخضع بشقيها الخاص والرسمي إلى شهادة صندوق النقد الدولي لضمان حق السداد.

وفي خضم أزمة المديونية العالمية وتعقد إجراءات الحصول على القروض والمنح الأجنبية اتجهت غالبية الدول النامية إلى تهيئة المناخ الملائم لجذب الاستثمار الخاص سواء كان محليا أو أجنبية ومما أدى بها إلى القيام بإصلاحات اقتصادية عديدة تعطي من بين جملة أشياء أخرى مجالا أوسع لأنشطة القطاع الخاص, وقد أصبحت أكثر تقبلا للاستثمار الأجنبي المباشر بسبب انخفاض الإقراض المصرفي, وعلى خلاف الإقراض المصرفي, وعلى خلاف الإقراض المصرفي التجاري, يوفر الاستثمار الأجنبي المباشر التمويل كجزء من توليفة للتكنولوجيا والإدارة وكليهما يستطيع زيادة إنتاجية رأس المال. فمنذ مطلع التسعينات عرف الاستثمار الأجنبي المباشر نموا قويا وهذا ما نلاحظه من خلال الزيادة التي حققها هذا النوع من الاستثمارات حيث انتقل من 50مليار دولار سنة 1990 إلى 3500 مليار دولار سنة 1996, إلى أن بلغ 9000 مليار دولار أمريكي سنة2004 .ويعزى هذا المجموع إلى نحو 70000 شركة متعددة الجنسية والشركات التابعة لها بالخارج وعددها 690000 شركة. وقد ساعدها على ذلك مجموعة من العوامل مثل: التقدم التكنولوجي والعولمة والبحث والتطوير[1]

المطلب الثاني:آثار الاستثمار الأجنبي المباشر

إن تفضيل مختلف الدول المضيفة للاستثمار المباشر عن باقي أنواع الاستثمارات الأجنبية, لإدراكها للمزايا التي يمكن إن تجنيها من هذا النوع و المتمثلة في دفع عجلة النمو

[1] – تقرير الاستثمار العالمي 2005, الشركات عبر الوطنية وتدويل البحث والتطوير,ص10.

الاقتصادي, و لكن بالمقابل لا يعني ذلك انه يخلو من العيوب التي يمكن حدوثها وعليه سوف نتناول في هذا المطلب مختلف المزايا و العيوب للاستثمار الأجنبي المباشر:

الفرع الأول: الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر[1]

1. الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في توفير الموارد المالية اللازمة لإقامة المشروعات في الدولة النامية والتي تعجز فيها مصادر التمويل المحلية عن تلبية الحاجة لمثل هذا التمويل، بسبب فجوة التمويل المحلية في هذه الدول، والتي تتمثل في نقص الإدخارات المحلية نتيجة انخفاض الدخول، وبذلك يحقق حد أدنى مطلوب من الاستثمار من أجل التخلص من حالة التخلف.
2. إن الاستثمار الأجنبي يساعد على توفير النقد الأجنبي اللازم لإقامة المشروعات الإنتاجية والتي تتمثل في توفير التمويل لاحتياجاتها من الآلات التي يتم الاعتماد في الغالب على استيرادها من الخارج، وذلك بسبب ندرة النقد الأجنبي في الدول النامية.
3. الإسهام في زيادة فرص العمل عن طريق استخدام عمال محليين في مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا يتوقف عن طبيعة الاستثمار حيث تقوم بعض هذه المشروعات بالاعتماد على عمل مستورد يتم جلبه مع الشركات الأجنبية هذه، وهذا لا يؤدي إلى توفير فرص العمل.
4. خلق أسواق جديدة للتصدير وبالتالي خلق وتنمية علاقات اقتصادية بدول أخرى جديدة
5. زيادة استخدام الموارد المحلية وتشجيع نشاطات مكملة ومغذية لعمل مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر، سواء التي توفر لها مستلزمات عملها وإنتاجها أو تلك التي تستخدم منتجات مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو الأمر الذي يؤدي إلى زيادة النشاطات الاقتصادية وتوسيعها نتيجة الترابط بين مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر.
6. زيادة الإنتاج والدخول وزيادة الاستهلاك وارتفاع مستويات المعيشة والإسهام في رفاهية السكان وبالذات عندما يتسع نشاط هذه المشروعات ويرتبط بتحقيق هذه الجوانب.

[1] – عبد السلام أبو قحف, **اقتصاديات الأعمال الاستثمار الدولي**، مرجع سابق,ص369.

7. إتاحة فرصة تحقيق إيرادات مالية للدول من خلال الضرائب والرسوم المفروضة على المشروعات الأجنبية وهو الأمر الذي يمكن أن يساعد على معالجة العجز في الموازين العامة للدول النامية.
8. المساعدة على التخفيض من الضغوط التضخمية التي تعاني منها اقتصاديات الدول النامية عن طريق إسهامها في تحقيق زيادة عرض السلع والخدمات نتيجة زيادة الإنتاج وبذلك تنخفض الأسعار.
9. نقل التقنيات التكنولوجية في مجالات الإنتاج والتسويق وممارسة الأنشطة والوظائف الإدارية وغيرها.
10. تحسين ميزان المدفوعات ويحدث ذلك عادة في الأجل الطويل عن طريق تقليل الواردات وزيادات الصادرات[1]

الفرع الثاني: العيوب(الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر)

من بين الآثار السلبية نجد ما يلي[2]:

1- قد يهيمن المستثمر الأجنبي على بعض الصناعات في الدول المضيفة, فعلى سبيل المثال:في فرنسا يسيطر الاستثمار الأجنبي المباشر على ثلاثة أرباع قطاع الكمبيوتر و معدات تشغيل المعلومات, و في بلجيكا يسيطر على 78 %من صناعة تكرير البترول و87% من قطاع الهندسة الكهربائية

2- إن الاستخدام المكثف للتكنولوجيا في عملية الاستثمار الأجنبي المباشر سوف يؤدي إلى زيادة البطالة في البلد المضيف

3- إن اختلاف العادات و المعتقدات بين المستثمر و البلد المضيف, قد يؤثر سلبا في الثقافة الوطنية, وهذا من خلال ترويج السلع الاستهلاكية السيئة؛

[1] – طاهر مرسي عطية, إدارة الأعمال الدولية, دار النهضة العربية–القاهرة, ط1, 2000, ص248.

[2]- .طاهر مرسي عطية ,إدارة الأعمال الدولية ,دار النهضة العربية ,القاهرة ,الطبعة الثانية , 2001 ,ص249–251.
ومشتاق باركر ,الاستثمار المباشر و تجربة الشرق الأوسط ,المجلة الاقتصادية ,مركز النشر الاقتصادي ,الرياض ,العدد 09, 1990,ص138.

4- المستثمر الأجنبي قد يهدد سيادة الدولة و هذا من خلال الضغوط التي يمارسها على حكومة البلد المضيف, و هذا خاصة إذا كان المستثمر في القطاعات الإستراتيجية؛

5- استخدام المستثمر الأجنبي طرق ملتوية من اجل التهرب الضريبي و تحويل العملة الأجنبية...الخ؛

6- يمكن أن يكون الاستثمار الأجنبي المباشر عاملا في تحويل الموارد المالية المحلية إلى الخارج و كذا خروج الأموال في شكل أرباح و العوائد على المدى الطويل, و هذا عندما يصل الاستثمار إلى مرحلة النضج؛

7- إن منح الإعفاءات الضريبية للشركات الأجنبية قد ينجم عنه تقليص في الموارد المتاحة للمؤسسات المحلية, مما يتطلب موازنة الفوائد قصيرة الأجل بالفوائد طويلة الأجل فالفوائد طويلة الأجل, قد تأتي نتيجة لقيام الشركات الأجنبية بخلق وظائف معينة في الوقت الحالي, لكن ذلك قد يكون على حساب الاستثمار الرأسمالي المتاح للمؤسسات المحلية, والتي ستبقى في بلادها حتى و لو غادرتها الشركات الأجنبية, إلا أن مسالة بقاء المؤسسة المحلية في العمل بعد مغادرة الشركة الأجنبية محل جدل, كما إن قدرة الشركات الأجنبية على دفع أجور أعلى يجعل من الصعب على المؤسسات المحلية المنافسة لاستقطاب أفضل الكفاءات.

8- الاستثمار الأجنبي لا يتجه غالبا إلى المجالات الأكثر أهمية في الاقتصاد، والتي يمكن أن تحقق الآثار الإيجابية التي تم التطرق إليها، بحيث لا يتم إحداث توتر حقيقي في الاقتصاد بسبب اتجاهنا إلى المجالات التي تحقن أكبر ربح وبأسرع وقت وبالتالي فهي لا تخدم المجتمع والسكان المحليين بصورة ملموسة [1]

المطلب الثالث: حدود الاستعانة بالاستثمارات الأجنبية[2]

انطلاقا من الفرضية القائلة بأنه يجب عدم الاعتماد كلية على الاستثمارات الأجنبية ,حيث يجب أن يكون لهذه الأخيرة فقط دور مكمل ومعزز للمجهودات الوطنية مما يضمن لاحقا تخفيف

[1] – غلا شبوط, **واقع الاستثمارات في الجزائر، ودورها** في تحقيق التنمية الاقتصادية خلال الفترة(2002–2012), مذكرة ماستر, ص54–55.

[2] –سعيدي يحيى, تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر, مرجع سابق, ص74.

الاعتماد عليها وتقليص الفترة الزمنية التي يلزم فيها الاستعانة بالاستثمارات الأجنبية وبما أن قرار الاستثمار من جانب المستثمر الأجنبي يخضع لحساب التكلفة – العائد, فيجب تطبيق ذلك أيضا في اقتصاد الدولة المضيفة على أن يتم ذلك طبقا لمنهاج التحليل الكلي. وتأتي ضرورة القيام بهذا التحليل في اقتصاد الدولة المضيفة لتفادي الدور التاريخي الذي قامت به الاستثمارات الأجنبية في الاقتصاديات النامية, حيث اعتبرت كطريقة أخرى للاستعمار.

كما يجب توخي الحيطة والحذر عند استدعاء هذه الاستثمارات للمساهمة في التنمية الاقتصادية.حيث أنه يجب على بلد ما الاعتماد على رأس المال الأجنبي طالما تسنى له تعبئة الموارد الوطنية لنفس الغرض. وهذه المخاوف لها العديد من المبررات الاقتصادية والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- إن الاستثمارات الأجنبية تحمل معها التزاما بخدمة هذه الاستثمارات, وفي نفس الوقت قد لا تتيح الأصول الإنتاجية الناشئة عن هذه الالتزامات تعزيز إيرادات الاقتصاد المضيف من العملة الأجنبية ومن المعلوم أن قدرة البلد المضيف على مواجهة التزاماته الخارجية هي مرهونة بطاقة الاقتصاد الوطني ككل وليس الاستثمارات الأجنبي وحده.
- إن الإفراط في دور الاستثمارات الأجنبية قد يؤدي إذا ما أهمل تقديره والتخطيط لاحتواء آثاره إلى استرخاء المدخرات والمجهودات الوطنية, وهو أمر يتعارض مع قيام هذه الاستثمارات بدور معزز للمجهودات الوطنية.
- إن عدم القدرة على تعبئة الموارد المحلية واستغلالها بطريقة كفأة قد تؤدي إلى نقص العائد وتضاؤل الفرص المتاحة للاستثمارات الأجنبية, مما يؤدي في النهاية إلى ضآلة تدفق هذه الاستثمارات.
- إن دخول الاستثمارات الأجنبية قد تنجم عنه زيادة الميل للاستيراد, وذلك نظرا لوجود قطاع كبير من الأجانب, مما يزيد من الإقبال على السلع المستوردة ويضعف توليد المدخرات, وسيؤدي هذا الوضع بدوره ما لم يتحقق للاقتصاد المضيف قدرة تصديرية عالية إلى ضعف مقدرته على خدمة الاستثمارات الأجنبية والوفاء بالتزاماته الخارجية في أوقاتها[1].

[1] – سعيدي يحيى, تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر, مرجع سابق, ص75.

المبحث الثالث: النظريات المفسرة لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الأول :النظريات المفسرة لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد تعددت النظريات التي تناولت التفسير التقليدي لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر و سنقوم بعرض لبعض هده النظريات فيما يلي:

أولا:النظرية الاقتصادية الكلاسيكية

تقوم هذه النظرية على تفسير حركة رؤوس الأموال للاستثمار المباشر قياسا على حركة التجارة الدولية والمال, إلا أن هذه النظرية واجهت صعوبات, فهي لا تقدم تفسيرا واضحا للاستثمار الأجنبي المباشر, وافترضت عدم قابلية عوامل الإنتاج للانتقال عبر الحدود, وأن الشركات تعمل في سوق منافسة ينفصل فيه البائع عن المشتري, ولا يستطيع أي منهما التأثير في مستويات الأسعار, والاستثمار الأجنبي المباشر يعد انتقالا لعوامل الإنتاج, ويتم التبادل الدولي عن طريق شركات متعددة الجنسية نتيجة لأسواق احتكار القلة التي تعمل فيها غالبية هذه الشركات وأكثر قوة[1].

ثانيا: نظرية التحركات الدولية لرأس المال(عدم كمال السوق)

تقوم هذه النظرية على عدة افتراضات تعتمد عليها في تحليل أسباب اتجاه الشركات متعددة الجنسية للاستثمار في الخارج, فهي تفترض أولا حالة غياب المنافسة في الأسواق إضافة إلى نقص المعروض بها من السلع, كما تفترض أيضا عدم قدرة الشركات الوطنية في الدول المضيفة للاستثمار على منافسة الشركات متعددة الجنسيات من حيث مستوى الإدارة أو المستوى التكنولوجي أو توافر الموارد المالية, فالشركات متعددة الجنسية تتمتع بقوة نسبية عند المقارنة مع الشركات المحلية وهو ما يدفعها إلى إقامة وتملك مشروعات الاستثمار خارج الدولة الأم, بمعنى أن قناعة هذه الشركات وثقتها بعدم قدرة الشركات الوطنية بالدول المضيفة على منافستها تكنولوجيا, أو إنتاجيا, أو ماليا, أو إداريا, ...الخ, يعتبر أحد أهم دوافع قيام هذه الشركات

[1] – عبد الرزاق حمد حسين الجبوري,دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية.عمان–دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع,ط1, 2014, ص50.

بالاستثمار المباشر في خارج الدولة الأم. ومن هذا المنطلق تفترض النظرية وجود علاقة عكسية بين المنافسة في السوق الأجنبية وبين اتجاه الاستثمارات الأجنبية إليها, كما يشير في هذا الشأن كل من (هود)و(ينج) إلى انه في حالة سيادة المنافسة الكاملة في احد الأسواق الأجنبية, فان ذلك يعني انخفاض قدرة الشركات متعددة الجنسية على التأثير أو التحكم في السوق, حيث توجد الحرية الكاملة أمام أي مستثمر للدخول في السوق, كما أن السلع وعناصر الإنتاج المستخدمة تتصف بالتجانس, ومن ثم فانه قد لاتوجد مزايا تنافسية للشركات متعددة الجنسية في هذا النوع من نماذج السوق[1].

تبنى هذه النظرية تحليلها انطلاقا من عدم كمال السوق ويعتبر كلا من (ها يمر) و(كند لبرجر) من رواد هذه النظرية, حيث يرون أن الهدف الأساسي للاستثمار الأجنبي المباشر هو رغبة الشركات متعددة الجنسية في السيطرة على الأسواق الخارجية, وذلك لامتلاكها ميزات تنافسية تمكنها من العمل في الخارج لاتمتلكها الشركات المحلية في الدول المضيفة, بالإضافة إلى وجود عوائق (عدم كمال السوق) تمنع الشركات المحلية من الحصول على تلك الميزات التنافسية التي تتمتع بها الشركات الأجنبية, وهذه الميزات تمكن الشركات الأجنبية من الحصول على عوائد أعلى من تلك التي تحصل عليها الشركات المحلية في السوق الخارجي,ومن تلك العوائق فجوة المعلومات, العلامة التجارية, انخفاض تكلفة الوحدة بسبب نمط الإنتاج الكبير, الميزات الإدارية وغيرها, إذ تساعد هذه الميزات الشركات الأجنبية من المنافسة والحصول على عائدات اكبر, وما أن تحصل الشركات الأجنبية على تلك الميزات في الدولة الأم حتى يكون هنالك حافز لتوسيع نشاطها لأسواق خارجية عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر[2].

ويتفق كل من باري وكيفر مع هودوينج في هذا الصدد فالاستثمارات الأجنبية المباشرة ترتبط ارتباطا وثيقا بمدى توافر بعض المزايا أو امتلاك بعض الخصائص والموارد المتميزة أو المطلقة لدى الشركات متعددة الجنسيات بالمقارنة بنظيراتها الوطنية في الدول المضيفة وهذا يعني

[1] – عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الاستثمار الدولي، مرجع سابق , ص: 393.

[2] –رضا عبد السلام، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة**، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، 2007 ، ص 42.

أن الدافع وراء قيام الشركات متعددة الجنسيات في الخارج هو تمتعها بميزة احتكارية معينة مثل(تباين المنتجات أو حداثة المنتج)تستطيع الاستفادة منها في الدول المضيفة[1].

ثالثا: نظرية دورة حياة المنتج

يرجع الفضل في تقديم هذه النظرية إلى الاقتصادي الأمريكي (فيرنون) حيث قام بتطوير نموذج دورة حياة المنتج عام (1966), والذي يعتبر أول تفسير ديناميكي للعلاقة الموجودة بين التجارة والاستثمار, والذي تأسس بشكل رئيسي على نظريات الفجوة التكنولوجية للتجارة الدولية حيث تلعب الاختلافات التكنولوجية بين الدول دورا هاما في قيام كل من التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر[2].

نقطة انطلاق هذه النظرية ترتكز على ميزة سيادة السوق الاحتكارية في الأسواق الأمريكية ومحور هذه الميزة هي الابتكار, فقد أكد فيرنون(vernon) على أن الشركات الأمريكية وبحكم امتلاكها لرأس المال, واهتمامها بالبحث والتطوير, وزيادة إنفاقها لتشجيع الابتكار, وارتفاع مستويات أجور عمالها, كلها عوامل أعطتها القدرة الكافية لابتكار منتج جديد لا تستطيع بلوغه شركات دول أوربا الغربية لافتقارها للعوامل السابقة بنفس المستوى, كما أن ارتفاع متوسط دخل الفرد في الولايات المتحدة الأمريكية في تلك الفترة عامل مشجع على ابتكار منتجات جديدة, لأنها سوف تقابل بطلب استهلاكي محلي مرتفع, وبمرور الوقت فان الفجوة التكنولوجية بين الشركات الأمريكية والأوربية سوف تزول وبالتالي فان التكنولوجيا تصبح أكثر نمطية مما يؤدي إلى قيام منافسة حادة بينهما في إنتاج وتسويق المنتج, ولكي تتكيف الشركات الأمريكية صاحبة الاختراع مع هذه المنافسة, فإنها تقوم بتوسيع خطوط إنتاجها إلى الدول النامية لتخفيض تكاليف الإنتاج, لأنها أصبحت العامل المحدد لمستوى المنافسة وبالتالي لمواقع الإنتاج لحماية أرباحها والحفاظ على نصيبها من الأسواق الخارجي[3].

---

[1] –عبد السلام أبو قحف ,اقتصاديات الاستثمار الدولي ,المكتب العربي الحديث ,الإسكندرية ,الطبعة الثانية , 1991 , ص394.

[2] كريمة فرحي، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين تركيا مصر والجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2013 ، ص 22.

[3] Ramdane djoudad,op.cit,pp 61-62

حيث تقدم هذه النظرية تفسيرا لأسباب انتشار الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية بصفة خاصة والبلدان المتقدمة بصفة عامة, وتحاول أن توضح دوافع الشركات متعددة الجنسية من وراء الاستثمارات الأجنبية المباشرة من جهة وأسباب وكيفية انتشار الابتكارات والاختراعات الجديدة خارج حدود البلد الأم من جهة أخرى[1].

رابعا: نظرية الميزة النسبية للنموذج الياباني

حاول مجموعة من الاقتصاديين اليابانيين من بينهم (Kojima) و(Osawa), تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر استنادا إلى تجربة الشركات اليابانية وما تتمتع به من ميزات وخصائص تسييرية وتنظيمية, تختلف عن النماذج الأوروبية والأمريكية, ولقد استطاعت المدرسة اليابانية تطوير نموذج يمزج بين الأدوات الكلية مثل السياسات التجارية والسياسات الصناعية للحكومات, والأدوات الجزئية مثل القدرات والأصول المعنوية للشركة كالتميز التكنولوجي . تقوم هذه النظرية على تحليل مجموعة من الفروض الاقتصادية الكلية, ويقودها الاقتصاديان اليابانيان(كوجيما) و(أوزوا),ونموذجهما يعتمد على الجمع بين الأدوات الكلية والجزئية, والأدوات الكلية تتمثل في السياسات التجارية والصناعية للحكومات لتحديد عوامل الميزة النسبية للبلد , وتؤكد هذه النظرية بالاعتماد على التجربة اليابانية منذ عام 1945, على أن السوق بمفرده غير قادر على التعامل مع التطورات التكنولوجية المتلاحقة, لذلك فإن النظرية تؤكد على التدخل الحكومي من خلال السياسة التجارية كاداه لخلق حالة من التكيف الفعال[2].

ويؤكد (كوجيما) على أن الاستثمار الأجنبي المباشر إدارة فعالة لنقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية, وركز على الاختلافات بين أنموذجات الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوده اليابان والولايات المتحدة في البلدان النامية, فالاختلاف ينشأ بسبب حزمة المهارات اليابانية وموقع استثماراتها المباشرة, والنتائج المترتبة على التجارة الدولية والرفاه العالمي نتيجة ذلك[3].

[1] –عبد السلام أبو قحف,اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي, مصدر سابق,ص400.

[2] – رضا عبد السلام, مصدر السابق, ص58.

[3] – عبد الرزاق حمد حسين الجبوري,دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية,مرجع سابق,ص64.

وكان يناقش على أنه هناك نوعان من الاستثمار الأجنبي المباشر , الاستثمار الموجه للتجارة والاستثمار المناهض للتوجه التجاري. ويكون الاستثمار الأجنبي المباشر موجها للتجارة, إذا حصل نتيجة له فائض في الطلب على الإستيرادات وفائض عرض للصادرات, عند معدلات التبادل التجاري الأصلية, ويكون العكس إذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر مناهضا للتوجه التجاري, والنوع الأول يحقق الرفاه للبلدين المصدر والمضيف, على العكس من ذلك فإن النوع الثاني يؤدي إلى تناقص الرفاه[1].

خامسا: نظرية السياسة العامة

تعتمد هذه النظرية في تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر على الأفكار الميركانتيلية, التي ترى أن الاقتصاد يخضع للسياسات الحكومية, وان الشركات متعددة الجنسية هي أدوات للسياسة الخارجية للبلد الأم, ووفقا لهذه النظرية فإن الاستثمار الأجنبي للشركات الأجنبية لم يحدث نتيجة ضرورات اقتصادية وإنما كان سياسة اختارتها الشركات للاستفادة من الحوافز التي تقدمها الحكومات الأم,لتغري شركاتها بالاستثمار في الخارج[2].

وداخل إطار هذه النظرية يمكن التمييز بين ثلاثة مواقف, الموقف الأول يؤكد على أهمية المعاملة الضريبية للعوائد المتولدة من المشروعات التابعة والتي تقدمها الحكومات الأم لشركاتها, والثاني يركز على أثر السياسة المحلية في بنية الاقتصاد في الدولة الأم, وأثر ذلك في حوافز الاستثمار في الخارج, والموقف الثالث يروج للدور المهم الذي تمارسه الشركات الأجنبية في تنفيذ السياسة الخارجية للبلد الأم, أي الوظيفة السياسية للشركات في إستيراتيجية الدولة[3].

سادسا: نظرية عدم التوازن للاستثمار الأجنبي المباشر

تقوم هذه النظرية التي قدمها الاقتصاديان (مول ورويل) في عام (1993) على الاحتفاظ بالافتراض الأساسي الذي يؤكد على أن الشركات متعددة الجنسية لديها ميزات تعود للملكية مثل رأس المال والتكنولوجيا والمهارات الإدارية, ولكنها أضافت عوامل أخرى سلبية راجعة للملكية أيضا

[1] – هناء عبد الغفار,الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية:الصين أنموذجا, مصدر سابق,ص66.

[2] – عبد الرزاق حمد الجبوري, دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية,مرجع سابق,ص52.

[3] – محمد السعيد سعيد,الشركات متعددة الجنسية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية, الهيئة المصرية العامة للكتاب , مصر, 1978,ص63.

كصعوبة الوصول للمواد الخام وارتفاع تكاليف العمالة الماهرة في البلد الأم[1],وأن البحث عن توازن بين الايجابيات والسلبيات الناجمة عن الملكية يمثل القوة الدافعة لتحرك الشركات لتعويض الخسائر الناجمة عن ذلك عن طريق الاستثمار في دولة أجنبية, لذا فإن ميزات الملكية التقليدية يمكن إعادة صياغتها لتمثل حالة عدم توازن بين العوامل المملوكة للشركة فالفائض في أحد العوامل يعني عجزا نسبيا في عامل آخر[2].

سابعا:نظرية الحماية

نتيجة للانتقادات التي وجهت لافتراضيات نظرية عدم كمال السوق، ظهرت نظرية الحماية والتي أقرت أن نجاح شركات متعددة الجنسيات لا يتوقف بمجرد عدم تكافؤ المنافسة بين هذه الشركات وشركات الوطنية, بل يتوقف على مدى ما تمارسه الدول النامية من رقابة أو ما تفرضه من شروط وقوانين التي تؤثر على حرية الاستثمار وممارسة الأنشطة المرتبطة بهما بصفة عامة[3].

يقصد بالحماية حسب فليح حسن خلف" الممارسة الوقائية التي تقوم بها الشركات الاستثمار أقصى لضمان عدم تسرب المعلومات و الأسرار الفنية الخاصة بالابتكار الجديد في مجالات الإنتاج و التسويق وغيرها إلى الجهات المحلية في الأسواق الدول المضيفة من خلال قنوات أخرى وذلك لأطول فترة زمنية ممكنة أي أن هذه الشركات تستهدف الحصول على أقصى

عوائد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن طريق حماية أنشطتها الخاصة واستخدامها داخل الشركات الأجنبية والعمل على عدم خروجها إلى المشروعات الأخرى في البلدان المضيفة لهذه الاستثمارات, حتى تتحقق الحماية للاستثمار الأجنبي المباشر لهذه الشركات وتحقق أهدافها[4].

المطلب الثاني : محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

أولا : المحددات السياسية: من بين العناصر التي تندرج ضمن المحددات السياسية المؤثرة في قرار الاستثمار في الخارج نجد الاستقرار السياسي و الحكم الراشد:

[1] –رضا عبد السلام,مصدر سابق,ص59.

[2] – عبد الرزاق حمد الجبوري, دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية,مرجع سابق,ص62.

[3] – عبد السلام أبو قحف, اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي, مصدر سابق, ص398.

[4] – عبد الرزاق حمد الجبوري, دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية,مرجع سابق,ص63.

الاستقرار السياسي: يعد الاستقرار السياسي من أهم العوامل المؤثرة في الاستثمار الأجنبي المباشر فكلما تمتع البلد بظروف سياسية مستقرة خالية من الاضطرابات كلما كان ذلك حافزا لزيادة تدفقات الاستثمارات الدولية و ينطوي عدم الاستقرار السياسي على أسباب عديدة و معقدة يمكن إدراجها في عنصرين

1. عدم الاستقرار الحكومي الناتج عن التغيرات السريعة و المتتالية في أعضاء الحكومة و توجهاتهم السياسية
2. عدم الاستقرار في القطاع المؤسساتي الناتج عن التحولات السريعة في السياسات التي تحكم و تنظم هذا القطاع (الخوصصة – الملكية العامة ...).
3. إن هذه الأسباب تؤثر بشكل سلبي على الوضعية الاقتصادية للبلد، الأمر الذي يحد من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليه، نتيجة تخوف المستثمرين من بعض المخاطر و يمكن إيجازها في النقاط التالية[1]:

- التصفية أو مصادرة الحكومات المضيفة لمشروعات الأجانب كليا أو جزئيا لأغراض المنافع العامة و بدون تعويض.
- التأميم و تحويل المشروعات إلى ملكية عامة.
- فرض قيود على تحويل العملات الأجنبية إلى الخارج.
- الإلغاء و عدم الوفاء بالعقود و الاتفاقيات المبرمة بين المستثمرين الأجانب و الدولة.

الحكم الراشد: من دون شك أن إرساء قواعد الحكم الراشد يعتبر ضرورة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و يعرف الحكم الراشد حسب البنك الدولي للإعمار و التنمية بأنه الطريقة التي يمارس بها الحكم في تسيير وإدارة اقتصاد بلد ما و الموارد الاقتصادية، و يحدد البنك ثلاثة مصادر للحكم الراشد:

- ❖ نوعية و شكل الحكم.
- ❖ الطريقة التي يتم بها استعمال السلطة في إدارة اقتصاد البلد و موارده لغرض التنمية.
- ❖ قدرة الحكام على رسم و تشكيل و تنفيذ السياسات و تأدية الوظائف.

[1] – بولرباح غريب، العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و طرق تقييمهما في الجزائر، مجلة الباحث، العدد , 10 2012, ص103.

و يقوم الحكم الراشد على مجموعة من المعايير أهمها : شفافية نظام الحكم ، المساءلة و سيادة الحكم، إشراك النظام الحاكم للقوى الأخرى السياسية و الاجتماعية في عملية صنع القرار، الفعالية و الاستجابة لاحتياجات المواطنين على أساس إدارة عقلانية و راشدة للموارد، المساواة و تكافؤ الفرص[1].

ثانيا: المحددات الاقتصادية[2]

1-**درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم:** نعني أنه كلما زادت درجة التفتح كلما كان الاقتصاد الوطني جاذبا للاستثمار الأجنبي المباشر والعكس صحيح ويمكن الاستدلال على ذلك بقياس نسبة الصادرات إلى الناتج الوطني ودرجة تركز الصادرات.

2- **القوة التنافسية للاقتصاد الوطني:** كلما زادت تلك القوة كلما كان الاقتصاد الوطني جاذبا للاستثمار الأجنبي والعكس صحيح ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال معدل نمو الصادرات حيث عندما يكون في حالة تزايد كلما دل على زيادة القوة التنافسية للاقتصاد الوطني والعكس صحيح.إلى جانب ذلك كلما اتجه الرقم القياسي لأسعار الصادرات إلى الانخفاض دل ذلك على قوة المركز التنافسي للاقتصاد الوطني.

3- **مدى القدرة على إدارة الاقتصاد الوطني:** هذا يعني أنه كلما تميزت إدارة الاقتصاد الوطني بالكفاءة كلما كان الاقتصاد الوطني جاذبا للاستثمار الأجنبي والعكس صحيح ولمعرفة مدى القدرة على الإدارة نستدل ذلك من خلال قيمة الاحتياطات الدولية من النقد الأجنبي ومعدل التغير فيها فكلما زاد ذلك دل على كفاءة الاقتصاد الوطني وهناك مؤشر أخر يتمثل في نسبة الدين الخارجي وخدمته إلى الناتج الوطني فكلما انخفضت تلك النسبة كلما دل ذلك على جاذبية الاقتصاد الوطني للاستثمار الأجنبي والعكس صحيح.

4- **قوة الاقتصاد الوطني:** كلما زادت قوة الاقتصاد الوطني زادت احتمالات نموه وتقدمه كلما كان جاذبا للاستثمار الأجنبي والعكس صحيح ونستدل ذلك من خلال مؤشرين هما معدل النمو

[1] – بن بريكة الزهراء، دراسة العلاقة الارتباطية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية وأثر الفساد عليها: حالة الدول العربية، الملتقى الدولي حول دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة عباس لغرور، خنشلة، 09 –10أفريل 2013 ، ص 06.

[2] – بلخياط جمال، الآثار المتوقعة للمنظمة العالمية للتجارة على الاستثمار الأجنبي في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم. التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2003 ، ص: 21.

الاقتصادي الذي إذا زاد دل على جاذبية الاقتصاد الوطني للاستثمار الأجنبي والعكس صحيح وكذلك معدل التضخم حيث إذا انخفض دل على جاذبية الاقتصاد الوطني للاستثمار الأجنبي والعكس صحيح.

5- **الخوصصة** : خلال السنوات الأخيرة نلاحظ الدور المتزايد للقطاع الخاص والأهمية التي نولتها السياسات الاقتصادية لهذا القطاع إعطائه فعالية للأداء الاقتصادي من خلال تفضيل ميكانيزمات السوق ولهذا انطلقت بعض الدول في خوصصة مؤسستها العمومية لجعلها أكثر اندماجا في السوق الدولي وتحديات العولمة.

6- **تثمين الموارد البشرية:** إن وجود يد عاملة مؤهلة وسياسة موجهة في استغلال رأس المال، الإنسان له دور هام في قرار الشركة من خلال نظام تربوي وتكويني عالي. فالموارد البشرية هي القاعدة الأساسية لاستيعاب وتطوير جميع الابتكارات التكنولوجية وزيادة المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

7- **العمل على تشجيع رؤوس الأموال المهاجرة:** أي يصعب الاحتفاظ بها محلي لذلك فإن رؤوس الأموال التي هربت خلال السنوات الأخيرة وهذا مما يؤدي إلى التخلي عن مشاريع الاستثمار المبرمجة ويؤدي إلى التفاقم ولهذا نعرف ظاهرة هروب الأموال المحلية تفقد الدولة مصداقيته ا لدى المستثمرين الأجانب فإجراءات تفضيل النمو المدعم استقرار في اقتصاد كلي يمكن أن يساهم في خلق الثقة وجذب المستثمرين الأجانب.

8- **حجم السوق:** من بين الأهداف الأساسية للاستثمار الأجنبي هو البحث عن الأسواق الخارجية لتصريف المنتجات, لذلك يعتبر السوق من المحددات الرئيسة التي يعتمد عليها في اختيار البلد المضيف لممارسة الأنشطة الاستثمارية، فكلما ارتفع حجم السوق زادت قدرة الاقتصاد على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و يقاس حجم السوق المحلية بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، أما عن احتمالات نمو السوق في المستقبل فتقاس بعدد السكان، فالدولة التي تمتاز بارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي و عدد السكان تعد محفزة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة[1].

[1] بولرباح غريب ,مرجع سابق ص102 .

ثالثا: المحددات القانونية

إن تبني الدولة لقواعد قانونية مرنة و مسايرة للتطورات الدولية يعتبر حافزا لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة على اعتبار أن المحددات القانونية أصبحت أحد العناصر الأساسية في تحسين مناخ الاستثمار كونها تمنح الثقة و الضمانات اللازمة للمستثمر الأجنبي. و يمثل الإطار القانوني الكيان الحاكم لكافة أوجه النشاط الاقتصادي، بحيث يختلف من دولة إلى أخرى نظرا لاختلاف و تباين توجهات المشرع و ذلك لعدة أسباب نوجزها في ما يلي:[1]

- ❖ الظروف الاقتصادية السائدة مثل مدى احتياج الدول المضيفة للقطاع الأجنبي أو التكنولوجيا و مدى حاجتها لاستغلال الموارد الطبيعية.
- ❖ مدى توفر اليد العاملة الوطنية و الحاجة لتشغيلها.
- ❖ حجم السوق المحلي و مدى استجابته لمنتجات المشاريع الاستثمارية.
- ❖ الظروف السياسية السائدة في الدولة والتي تؤثر على السياسات الاقتصادية و تنعكس بالضرورة على ما يقرره المشرع

المطلب الثالث :معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر

بالرغم من النتائج الإيجابية المحققة في الأعوام الأخيرة. على أن العمل لابد أن يتواصل لتحقيق اتفاقيات تناسب إمكانيات الجزائر أو سوق تحاول عرض أهم المشاكل التي تعترض الاستثمار الأجنبي ليس من باب النقد، و إنما وضع اليد على النقائص.

أولا: القطاع المالي والسكني

إن إصلاح النظام المالي وتحديث وسائل التسيير و التدخل في السوق المالية أصبح ضروري ليواكب الإصلاحات الإقتصادية، و ذلك لتحقيق النتائج المرجوة للإستثمار الأجنبي.

و بعد إجراء تحقيق عن المناخ الاستثماري في الجزائر تبين أن هناك نوع من التعقيد في تحويل العوائد و الأرباح من طرف المؤسسات الأجنبية. بالإضافة إلى انعدام الوسائل الكفيلة

[1] بولرباح غريب, مرجع سبق ذكره, ص103.

بتغطية التغيرات في معدلات الصرف و الفائدة يؤدي إلى عدم وجود الثقة الكاملة في النظام المالي من طرف المستثمر الأجنبي.[1]

ثانيا: العراقيل المرتبطة بالوضعية الأجنبية

بعد الأحداث في الدول المتطورة و النامية التي يعرفها العالم فإن وجود عدم الاستقرار الأمني الذي كان حكرا على الجزائر في بداية التسعينات، أصبح مؤشر عالمي، وذلك بالدعم من إثارته كمشكل معيق للاستثمار الأجنبي، كما يجب لفت الانتباه إلى أهمية الاستقرار الأمني في جذب المستثمرين الأجانب حيث أنه يؤدي إلى استقرار كافة مؤسسات الدولة[2].و بالتالي حماية مصالح المستثمرين الأجانب.

ثالثا: السوق السوداء أو السوق الموازية[3]

إن السوق السوداء من أهم مخاوف المستثمرين حيث يلعب هذا السوق دور مهم في الإقتصاد الوطني، فالأسعار المعروضة في هذه الأسواق تكون أقل و بتالي إمكانية تحطيم أسعار منتجات المستثمرين الأجانب.

رابعا: مشكل العقار[4]

لماذا يعتبر مشكل العقار عائق في وجه الاستثمار؟

تتمثل في عدم توزيع للاختصاصات، أدى إلى تدخل في صلاحية و مصادر القرار. و بالنتيجة تعدد الإجراءات القانونية، وغياب المصداقية لقرار المسح. حيث تشتت لمصدرين بالإضافة إلى صعوبة الحصول على عقار لإنجاز المشروع في غياب تهيئة الأراضي، (ANDI,CALPI), جحود الأسواق في بعض المناطق، و سوء التسيير في هذا المجال.

[1] – دلال فاطمة :الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خارج نطاق المحروقات. أطروحة دكتوراه، البليدة 2007,ص87.

[2] –مطاي علي, مرجع سابق ,ص18.

[3] –مطاي علي, مرجع سابق,ص19.

[4] – مطاي علي, مرجع سابق,ص19.

خلاصة الفصل

قمنا في هذا الفصل بعرض الجوانب النظرية والمفاهيم الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر ومختلف أشكاله وما يرتبط به من مسائل ومفاهيم، وذلك من خلال المباحث الثلاثة التي قمنا بالتطرق إليها، وقد استخلصنا أن للاستثمارات الأجنبية أهمية حيث تعتبر الصورة المعبرة للنمو والتقدم الوطني وهي الصورة المعبرة عن مدى تحقق المعيشة والرفاهية الاجتماعية ومن خلال هذه الأهمية يمكن اعتبار الاستثمارات كأداة تستعملها الدولة لتعديل الوضع الاقتصادي وتغيير إحدى الوسائل الضرورية لتطوير المنشآت وتوسيعها و قد تبن لنا أن يسعى المستثمر إلى تحقيق مجموعة من الأهداف عن طريق الاستثمار وذلك من أجل الحفاظ على مكانة وتحسين علاقته مع غيره من الأعوان الاقتصادين. في مختلف الدول سواء المتقدمة أو النامية منها.

الفصل الثانـي

تمهيد الفصل:

تناولنا في الفصل الثاني الإطار النظري لدور الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي ،حيث يعتبر النمو حيزا مهما في الدراسات الاقتصادية و تطورت البحوث بشأنه بدءا بالنظرية الكلاسيكية ،قامت معظم دول العالم إلى اجتذاب رأس المال الأجنبي على شكل استثمار أجنبي مباشر باعتباره المدخل الأساسي لحصولها على رأس المال الأجنبي فارتفاع معدل النمو الاقتصادي وانخفاض معدل التضخم واستقرار سعر الصرف والسياسة الضريبية وغير ذلك من المؤشرات الاقتصادية لها تأثير كبير على زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد قسمنا فصلنا هذا إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مفاهيم حول النمو و التنمية الاقتصادية .

المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي.

المبحث الثالث: الاستثمار الأجنبي و النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: مفاهيم حول النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم الظواهر الاقتصادية و أكثرها أثرا على مستقبل الأفراد، فالنمو الاقتصادي هو الوسيلة الرئيسية لازدياد حصة الفرد من الناتج لتحسين مستوى المعيشة في كل مجتمع لهذا اهتموا متخذو القرار في البلدان النامية و الباحثون الاقتصاديون بعملية النمو الاقتصادي, وسعوا إلى قياس معدلاته في السنوات المختلفة.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

يعد النمو الاقتصادي مصطلحا جديدا نسبيا في التاريخ البشري ، واقترن بظهور الرأسمالية و قدرتها الآلية وإنتاجها الصناعي ، وما صاحبها من تغيرات تقنية مستمرة و تراكم لرأسمال التي أدت إلى تحولات جوهرية للمجتمعات ،كانت قبل هذا النظام مجتمعات بدائية تسعى للحصول على وسائل العيش والبقاء و لم تهتم بمقدار أو وتيرة الزيادة فيها[1].

وكذلك يعد النمو الاقتصادي:

"ارتفاع النسبة المؤوية للإنتاج العام محسوبا بالأسعار الثابتة أي الارتفاع الحقيقي للدخل القومي ،إذا يمكن للبلد الذي يعتمد اقتصاده علي إنتاج وتصديري النفط والغاز والفحم والقهوة والحديد أن يحقق نموا اقتصاديا عن طريق إنتاج هذه الموارد شريطة أن تنخفض أسعار هذه المواد في الأسواق العالمية [2]"وهوعبارة عن عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية و مستمرة عبر فترة ممتدة من الزمن .حيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل النمو السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية و الاجتماعية و حماية الموارد المتجددة و هو معدل النمو الناتج القومي الإجمالي خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة[3].

[1] روب موريس "النمو الاقتصادي والبلدان المتخلفة"ترجمة هشام متولي، الطبعة الثانية، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت 1979،ص9.

[2] د، محمود علي الشرقاوي. النمو الاقتصادي وتحديات الواقع . المناهل .2016 . ص46

[3] د.سهيلة فريد النباتي،التنمية الاقتصادية(دراسات و مفهوم شامل)،عمان، دار الراية لنشر والتوزيع،2015، ص 61وص 98.

كما يمكن أن نقول إن مفهوم النمو الاقتصادي ظهر في النصف الثاني من القرن العشرين مختلطا مع مجموعة من المفاهيم كالتنمية ، النمو الاقتصادي يتميز عن طريق التطور البطيء ، والتحول التدريجي و هو عملية تلقائية تحصل مع الزمن باستمرار في إطار تشكيلة اقتصادية اجتماعية معينة فالنمو يحدث بسبب نمو السكان و الثروة و الادخار، يشير غالبا إلى التغيير الكمي الذي يحدث في الهيكل الاقتصادي ،يمكن حدوث النمو الاقتصادي دون إن تصاحبه تغيرات في عملية توزيع الدخل الثروة ، يعد مفهوم النمو واقعيا وينحصر في استخدام الموارد المالية لزيادة الإنتاج في المستقبل ،من دون أن يهتم بعملية التوزيع و الآثار الجانبية الأخرى التي ترافقه.

كما يقصد بالنمو الاقتصادي:[1].

حدوث زيادة في إجمالي الناتج لمحلي أو إجمالي الدخل القومي ،بما يحققه زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.

وان قياس معدل التنمية لا يصح إلا إذا تم قياس معدل النمو الاقتصادي الذي يعبر عن القدرة الاقتصاد القومي على توليد و استدامة الزيادة السنوية في الناتج القومي الإجمالي

و هناك ثلاثة أنواع من النمو: النمو التلقائي، والنمو العابر، والنمو المخطط:

1. **النمو التلقائي:** وهو يحدث بشكل عفوي عن طريق القوى الذاتية، التي يملكها الاقتصاد الوطني، من دون أن اعتماد التخطيط على المستوى الوطني أو القومي.
2. **النمو العابر:** و هو ذلك النمو الذي لا يملك صفة الاستمرارية، و يكون نتيجة أو سبب في ظهو، عامل أو عوامل معينة يزول النمو بزوالها
3. **النمو المخطط:** و هو ذلك النمو الذي يكون ناتج عن عملية تخطيط للموارد والمتطلبات

المطلب الثاني: مفهوم التنمية الاقتصادية

[1] د.عبد الكريم حسين ألخالدي، دور الدولة في تحقيق التنمية البشرية المستدامة في مصر و الأردن ، ن، ص 51 ص 52.

ظهرت مفهوم التنمية كمصطلح استخدمه المحللون نتيجة التغيرات التي ظهرت في العالم عموما ، فمنذ بداية عصر الاستعمار نظرت البلاد الغربية المتطورة إلى البلاد الأخرى نظرة استعلائية، هي من الأساليب التي استخدمتها هذه البلاد المستعمرة ادعاء رغبتها بتطوير و تنمية البلاد التي طمعت بخيراتها و أرادت السيطرة عليها، و قد برز هذا بصورة واضحة و جلية منذ الحرب العالمية الثانية، وكان من الطبيعي أنت تحدد البلاد الغربية المستعمرة المعايير التي تفرق بين التقدم و التحضر وبين ما هو متخلف وماهو حضري[1]، بسبب سيطرتها وتغلبها وكان من أهم المعايير التي وضعت للتميز بين البلاد المتخلفة والبلاد المتحضرة مدى الازدهار الاقتصاد،فهناك تعريفات متعددة للتنمية الاقتصادية فالكل ينضر إليها بمنظاره الخاص،فالتنمية الإقتصادية:(économique Développent) ظهر مفهوم التنمية بصورة أساسية منذ ستينات القرن العشرين . وهي عملية وليست حالة لأنها يجب أن تساهم فيها كل فئات المجتمع ، وهي عملية واعية محدودة الغايات ذات استراتيجيات طويلة المدى ، وأهداف مرحلية وخطط وبرامج ، كما أنها عملية موجهة بموجب إدارة للتنمية تدرك الحاجات الإنسانية ، وتملك القدرة على الإستخدام الكفئ للموارد.

و يمكن تعريف التنمية على إنها الانتقال من حالة التخلف إلى التقدم هذا الانتقال يقتضي أحداث العديد من التغيرات الجذرية و الجوهرية في البنيان و الهيكل الاقتصادي ويعرفها آخرون بأنها العملية التي تتم بمقتضاها دخول الاقتصاد القومي مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي و على العموم فان التنمية الاقتصادية هي العملية من خلالها تتحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن و تحدث من خلال تغييرات في كل من هيكل الإنتاج والنوعية السلع و الخدمات المنتجة أضافه الى أحداث تغيير في هيكل التوزيع [2]،كما عرفها (Edgar Owen) التنمية في كتابه، عام 1987 بأنها لا تقتصر

[1] د. أحمد يوسف دودين ،أساسيات التنمية الادارية و الاقتصادية في الوطن العربي (نظريات وتطبيقيا)،جامعة الزرقاء ،قسم ادارة الاعمال، ص13.

[2] د.عبد الكريم حسين ألخالدي ،مرجع سابق،ص 50.

على الجانب الاقتصادي فحسب بل أنها ترتبط بأفكار السياسية و أشكال الحكومة ودور الجماهير في المجتمع[1].

وتعريف التنمية بالمفهوم الشامل هو أنها تمثل ذلك التطور البنياني للمجتمع بإبعاده الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والتنظيمية من اجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع . وفي هذا التعريف تم التركيز على عنصرين أساسين هما: تغيير بنياني، و توفير الحياة الكريمة ، فالتنمية الاقتصادية بهذا المعنى تعني أحداث تغيير جوهري في النسب و العلاقات التي يتميز بها الاقتصاد الوطني مثل معدل الادخار و معدل الاستثمار و نسب القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي .إن هذا التغير يختلف من مجتمع إلى أخر حسب حجم ونوع الموارد الاقتصادية المتوفرة في المجتمع،فالتنمية الاقتصادية تساهم في زيادة الدخل الحقيقي و تحسين مستوى معيشة المواطنين و بالتالي توفر لهم فرص العمل كما توفر السلع و الخدمات المطلوبة لإشباع حاجات المواطنين و تحسين مستوى الصحي و التعليمي و الثقافي كما تقلل من الفوارق الاجتماعية و الاقتصادية بين طبقات المجتمع و تحسين وضع ميزان المدفوعات و زيادة الدخل القومي و تحقيق الأمن القومي للدولة و الاستقرار الهادف و الذي من خلالهم يتم الارتقاء بالمجتمعات ،من هذه التعريفات السابقة نستنتج أن مفهوم التنمية أكثر شمولاً من مفهوم النُّمو الاقتصادي؛ حيث إن التنمية الاقتصادية تتضمن – بالإضافة إلى زيادة الناتج وزيادة عناصر الإنتاج وكفاءتها – إجراء تغييرات في هيكل الناتج، الأمر الذي يتطلب إعادة توزيع عناصر الإنتاج في مختلف القطاعات الاقتصادية، ومنه نستطيع القول:إن التنمية هي عبارة عن نمو مصاحب بالسعي إلى: إحداث تغيير هيكلي في هيكل الناتج مع ما يقتضيه ذلك من إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات، ضمان استمرارية هذا النُّمو من خلال ضمان استمرار تدفُّق الفائض الاقتصادي، أو المتبقي بعد حاجات الأفراد، والموجه للاستثمار.

المطلب الثالث : مقاييس النمو والتنمية الاقتصادية .

[1] د.سهيلة فريد النباتي ، مرجع سبق ذكره،ص9.

رأينا سابقا مفهوم النمو والتنمية الاقتصادية ،وسنتطرق إلى أهم المعايير التي تكون فيهاالدول نامية و ماهي الدول التي لا تعتبر نامية أولا: معايير الدخل ثانيا :معايير اجتماعية ثالثا : معايير هيكلية.

أولا: معايير الدخل: يعتبر الدخل هو المؤشر الأساس الذي يستخدم في قياس التنمية و درجة التقدم البلد الاقتصادي مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار ضعف الأجهزة في الدول النامية و صعوبة الاتفاق على البنود التي تحسب ضمن إجمالي الناتج القومي، و اختلاف الدول فيما بينها بالنسبة لمعالجة بنود الدخل .وتشمل معايير الدخل النقاط التالية:

1. الدخل القومي الكلي:

لقياس النمو الاقتصادي يقترح الأستاذ ميد Meade التعرف على الدخل القومي الكلي و ليس متوسط نصيب الفرد من الدخل و قد تم توجيه انتقادات شديدة إلى هذا المؤشر و ذلك لأن الزيادة الدخل القومي لا تعني نموا اقتصاديا عندما يزداد السكان بمعدل أكبر ونقص الدخل القومي لا تعني تخلفا اقتصاديا عندما ينخفض عدد السكان بمعدل أكبر.

2. الدخل القومي الكلي المتوقع:

يرى البعض قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الدخل الفعلي ،فقد يكون لدى الدولة موارد كامنة غنية، كما يتوافر لها الإمكانات المختلفة للإفادة من ثرواتها الكامنة.

3. معيار متوسط الدخل:

متوسط نصيب الفرد من الدخل يعتبر من أكثر المعايير استخداما و أكثرها دقة عند قياس مستوى التقدم الاقتصادي في معظم دول العالم إلا أن هناك عديد من المشاكل التي تواجهها الدول النامية للحصول على الأرقام صحيحة تمثل الدخل الحقيقي للفرد ،ويقاس

النمو الاقتصادي باستخدام ما يسمى بمعدل النمو البسيط حيث يحسب عن طريق المعادلة التالية :

معدل النمو البسيط 100 × = الدخل الحقيقي في الفترة الحالية – الدخل الحقيقي في الفترة السابقة.

4. معدل سنجر Singer للنمو الاقتصادي:

في عام 1952 وضح الأستاذ سنجر معادلة للنمو الاقتصادي ففي نظره تتعتبر عملية التغيير في النمو و سيلة مناسبة و فعالة[1] ، و عبر سنجر عن معادلة النمو بأنها دالة لثلاثة عوامل هي:

- ✓ الادخار الصافي Net Saving
- ✓ إنتاجية رأس المال (إنتاجية الاستثمارات الجديدة)
- ✓ معدل نمو السكان population Growth

وتتخذ الشكل الأتي : $D = SP - R$

حيث: D هي معدل النمو السنوي لدخل الفرد، S هي معدل الادخار الصافي، P هي إنتاجية رأس المال، R هي معدل نمو السكان السنوي

معدل النمو السنوي لدخل الفرد (D) = (معدل الادخار الصافي S X إنتاجية الاستثمارات الجديدة P) – معدل نمو السكان R.

ثانيا: معايير إجتماعية

هناك العديد من المعايير (المقاييس) الاجتماعية لقياس التنمية الاقتصادية ودرجة التقدم والنمو الاقتصادي .وسوف نوضح فيما يلي أهم المؤشرات الاجتماعية:

1-**معايير صحية:** هناك عدة معايير تستخدم لقياس مدى التقدم الصحي منها:

[1] د.كمال بكري، كتاب التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية بيروت،1988 ص85.

- عدد الوفيات لكل ألف من السكان،
- عدد الوفيات لكل ألف طفل من السكان،
- معدل الوفيات للأطفال دون سن الخامسة، معدل الوفيات من الأطفال الرضع (أقل من سنة)،فارتفاع معدل الوفيات وهي عدم كفاية الخدمات الصحية وسوء التغذية هذه من صفات التخلف.
- معدل توقع الحياة عند الميلاد، (متوسط عمر الفرد).
- كذلك توجد مؤشرات عديدة أخرى نذكر من بينها عدد الأفراد لكل طبيب، وعدد الأفراد لكل سرير بالمستشفيات.

2-**معايير تعليمية:** يؤدي التعليم إلي اكتساب المعرفة و زيادة المهارات، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية من ناحية وإلى ترشيد الإنفاق من ناحية أخرى، بمعنى أن التعليم يؤدي إلى زيادة الدخل وزيادة الاستثمار والادخار.ومن بين المعايير التي تستخدم في التعرف على المستوى التعليمي والثقافي:

- ✓ نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة من أفراد المجتمع.
- ✓ نسبة المسجلين في مراحل التعليم الأساسي وكذلك نسبة المسجلين في التعليم الثانوي من أفراد.
- ✓ نسبة المنفق على التعليم لجميع مراحله، إجمالي الناتج المحلي وإجمالي الإنفاق الحكومي.

3-**معايير التغذية:** تعاني الدول النامية من عدم قدرتها على تدبير الغذاء الأساسي لسكانها، فعلى الرغم من أن الإنتاج العالمي للغذاء قد ازداد، إلا أن معظم الزيادة مصدرها دول شمال أمريكا وأوروبا، أما الوضع في الدول النامية فإن زيادة إنتاج الغذاء فيها لم يلاحق الزيادة في عدد سكانها، وترتب على زيادة اعتماد الدول النامية على الإنتاج من دول شمال أمريكا وأوروبا.

4-**معيار نوعية الحياة المادية:**المعايير السابقة الصحية والتعليمية والخاصة بالتغذية، جميعها معايير فردية تعتمد على ناحية اجتماعية بذاتها، ولكن نحن بصدد معرفة معيار نوعية الحياة المادية، الذي وضعه مجلس أعالي البحار بواشنطن عام 1977 فهو معيار اجتماعي ويتكون معيار نوعية الحياة المادية من المؤشرات التالية:

- ✓ توقع الحياة عند الميلاد. (مؤشر صحي للكبار).
- ✓ معدل الوفيات بين الأطفال. (مؤشر صحي للصغار).
- ✓ معرفة القراءة والكتابة. (مؤشر تعليمي)

خطوات حساب معيار نوعية الحياة المادية:

يتم تجميع بيانات عن المؤشرات الثلاثة السابقة من الدول المراد قياس معيار نوعية الحياة المادية بها.يتم إعطاء رتباً تنازلية أو تصاعدية لكل دولة في كل مؤشر،فإذا كان لدينا خمس دول نريد حساب هذا المعيار بها كما ففيما يتعلق بمؤشر العمر المتوقع عند الميلاد فإنه يتم إعطاء الدولة التي تتمتع بأعلى متوسط للعمر المتوقع أعلى رتبة (5 مثلاً)، والدولة في الترتيب التالي يعطي لها الرتبة (4) وهكذا، الدولة التي يكون متوسط العمر المتوقع أقل متوسط يعطي لها أدنى رتبة وهي (1). وكذلك بالنسبة لمؤشر معرفة القراءة و-الكتابة ومؤشر عدد الوفيات بين الأطفال.

يتم حساب المتوسط الحسابي للرتب في كل دولة في الجوانب الثلاثة سالفة الذكر، فنحصل على معيار نوعية الحياة المادية.

5-**دليل التنمية البشرية:**لقد حظي مفهوم دليل التنمية البشرية بمكانة مميزة في الفكر التنموي عبر أدبيات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنة 1990وهو مقياس يعتبر إلى حد كبير مؤشر موضوعي لها عرف باسم دليل التنمية البشرية و حسب البرنامج الإنمائي يتسع مفهوم التنمية للأبعاد الثلاثة[1]:

أ-معيار الصحة (العمر المتوقع عند الولادة).

[1] د.كريم أحمد جميل ،التنمية البشرية الحديثة ،الجاندرية ، الطبعة الأولى 2017 ،ص 8ص16.

ب- معيار التحصيل العلمي (مؤشر تعليمي) وهو يتكون بدوره من معيارين جزأين وهما:

- ✓ معرفة القراءة والكتابة بوزن نسبي (3/2)
- ✓ متوسط عدد سنوات الدراسة بوزن نسبي (3/1)

ج- معيار متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي(الدخل المحلي الإجمالي للفرد). هذه المكونات ت الثلاثة تعطينا خلاصة أفضل وشبه متكاملة عن مستوى التنمية في مختلف البلدان و هو مالا نحصل عليه من خلال قياس نصيب الفرد .

ثالثا :المعايير الهيكلية.

قبل الحرب العالمية الثانية كانت الدول الصناعية المتقدمة تعمل على توجيه اقتصاديات الدول النامية التي كانت معظمها تحت سيطرتها السياسية والاقتصادية نحو إنتاج المنتجات الأولية (الزراعية والمعدنية) حتى يتسنى لها الحصول عليها بأسعار ملائمة وحتى تبقى تلك الدول سوقاً لتسويق منتجاتها من السلع الصناعية.ولكن هذا الموضوع لم يعد مقبولاً بعد الحرب العالمية الثانية لعدة أسباب منها:

1- حصول معظم تلك الدول على استقلالها وسعيها نحو التحرر من التبعية الاقتصادية والسياسية للدول المستعمرة.

2- تراجع أسعار المنتجات الأولية وتدهور شروط التبادل التجاري في غير صالح الدول النامية.

أهم المؤشرات (الناجمة عن التغير في الهيكل الاقتصادي) والتي يمكن استخدامها كمقياس للتقدم والنمو الاقتصادي في الدولة:

- ✓ الوزن النسبي للإنتاج الصناعي من الناتج المحلي الإجمالي.
- ✓ الوزن النسبي للصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات السلعية.
- ✓ نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة.

المبحث الثاني : نظريات النمو الاقتصادي

يأتي النمو الاقتصادي في صدر اهتمامات العديد من الاقتصاديين تماشيا وتطور الفكر الاقتصادي، إذ كان الاهتمام يدور حول العوامل المفسرة له والمحددات التي يتحدد من خلالها ويحكم تطور الوقائع الاقتصادية،مما ساهم في انقلاب عديد المفاهيم والأطر التي استندت عليها بعض النظريات في تفسير عملية النمو لاقتصادي، فبحكم أن النمو الاقتصادي يعنى بصفة مباشرة بعملية الإنتاج فقد تشابكت المفاهيم بشكل يجعل من النمو الاقتصادي يتحدد نتيجة لعوامل عديدة ومتنوعة قد تباينت فيها الآراء من مؤيد إلى معارض في هذا المبحث سنحاول تسليط الضوء على أهم هذه النظريات.

المطلب الأول: النظريات الكلاسيكية في النمو الاقتصادي

استند التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة و المنافسة التامة و سيادة حالة الاستخدام الكامل و استخدام الموارد و الحرية و الفردية في ممارسة النشاط و اتجه الفكر الكلاسيكي البحث عن أسباب النمو طويل الأجل في الدخل القومي معتمدا على الأسلوب التحليل الاقتصادي الجزئي ولابد أن نستعرض الأفكار الأساسية للنظرية النمو الكلاسيكية فقد كانت الشغل الشاغل كل الاقتصاديين الكلاسيك أمثال أدم سميث و ريكاردو و مالتوس و ماركس وقد تباينت الأفكار من مفكر إلى آخر رغم أنهم يتفقون على الأفكار المشتركة في النظريات

أولا: آدم سميث

يعتبر"آدم سميث" من أبرز مفكري هذه المدرسة و قد برز في كتابه ثروة الأمم ذلك أبان الثورة الصناعية حيث تأثرت هذه المدرسة بأفكار المدرسة الطبيعية، حيث ركز على أن النظام الطبيعي هو الذي يسيطر على الحياة الاقتصادية وأن المنفعة الشخصية هي تحكم النظام[1]

كما يعتبر آدم سميث (A. Smith) أن الادخار والعمل شرطين ضروريين لإثراء الأمة، ويشاركه في الرأي جميع رواد الفكر الكلاسيكي منهم دفي ريكاردو (D . Ricardo)

[1] أ.وليد الجيوسي ،كتاب "**أسس التنمية الاقتصادية** "،دار الزمان ، الأردن ،العمان ،ص27.

وجان باتيست ساي (J. B. Say [1]) ،و قد اهتم سميث بتحديد العوامل التي تحقق النمو و تحقق مزايا عديدة من جراء تقسيم العمل[2] :زيادة إنتاجية العمل الناجمة عن زيادة مهارات العاملين ،زيادة الابتكارات الناجمة عن التخصص، تناقص وقت العمل للازم لإتمام العمليات الإنتاجية.

ويؤكد سميث أن نمو الإنتاج و مستويات المعيشة يعتمدان على الاستثمار و تراكم رأس المال و استخدام المكائن. وان الاستثمار بدوره يعتمد على الادخار، والذي ينجم عن الأرباح،المتولدة من النشاط الصناعي و الزراعي و من تخصص العمل . وان تقسيم العمل يعتمد على حجم السوق و مع حسن وسائط النقل فان حجم السوق يزداد ويصبح العمل أكثر تخصصا و تحل النقود محل المقايضة و تزداد الإنتاجية ،كما أن التجارة الخارجية تعتبر في نظر سميث أداة مهمة في توسيع السوق . كما أن التنمية إذا بدأت تكون تدريجية و تراكمية ،لكنه تصور تدهور رأسمالية بسبب فناء الموارد وثبات عوائد الإنتاج، وأن المنافسة فيما بين الرأسماليين سوف تقلل الأرباح ومن ثم تكوين رأس المال وينتهي تقدم المجتمعات لهذا يعتقد سميث هناك حدود لتنمية الاقتصادية ولهذا فالركود الاقتصادي أمر حتمي ذلك لأن إنتاج الأرض يمكن زيادته من حيث القيمة أما زيادة كمية العمل المنتج أو زيادة طاقة العمل الإنتاجية، وأن هذه الأخيرة يمكن أن تحدث بزيادة عدد العمال أو بزيادة رأس المال.أما عدد العمال فلا يمكن أن تحدث بشكل كبير إلا نتيجة لزيادة رأس المال ،ولهذا فإن زيادة رأس المال ضرورة حتمية. ولهذا السبب يصَر سميث

[1] A.Smith: recherche sur la nature et les causes de la richesse des nations, Gallimard, Paris, 1976, p: 141

[2] د. مدحت قريشي ،التنمية الاقتصادية ، نظريات و سياسات و موضوعات ،2007 ،ص 56.

على كون الادخار شرطاً ضرورياً للتنمية الاقتصادية وكذلك سعة السوق ، فيرى[1] سميث أن التنمية من شأنها أن تصبح تراكمية ماأن تنطلق . ففي البداية يحصل تقسيم العمل وترتفع الإنتاجية في حال وجود تراكم رأسمالي وطلب سوقي وبعد ذلك سيرتفع الدخل القومي ويزداد الدخل ولهذا لا يمكن حصول تراكم رأس مالي وتنمية دون وجود إدخارات .

ثانيا: دافيد ريكاردو

ينتمي دافيد ريكاردو إلى المدرسة الكلاسيكية و يعتبر من أبرز مفكريها فقد ذكر اسمه في لعديد من الآراء والأفكار منها الريع والأجور والتجارة الخارجية، حيث تأثر بكتابات "آدم سميث" ليترك أثار عميقة في علم الاقتصاد لجمعه المبادئ الكثيرة و المبعثرة للمدرسة الكلاسيكية مكونا منها مزيجا متماسكا من التحليل الاقتصادي و قد قام بوضع لمساته الأخيرة لنظريته الصارمة عن النمو الاقتصادي ،يرى ريكاردو أن الزراعة من أهم القطاعات في النشاط الاقتصادي نظرا لفائدة الزراعة في توفير الغذاء للسكان، لكنها تخضع لقانون تناقص الغلة المتناقصة وأنه لم يعطي أهمية لدور التقدم التكنولوجي في التقليل من أثر ذلك، ولهذا فقد تنبأ بأن الاقتصاديات الرأسمالية سوف تنتهي إلى حالة الركود والثبات بسبب تناقص العوائد في الزراعة حيث يعتبر توزيع الدخل العامل الحاسم المحدد لطبيعة النمو الاقتصادي من خلال تقسيمه المجتمع لثلاث طبقات و هي الرأسماليون و العمال المزارعون و ملاك الأراضي ،فالطبقة الرأسمالية بتوفيرها لرأس المال الثابت للإنتاج تسعى لتحقيق أقصى الأرباح، ومن ثم العمل على تكوين رأس المال والتوسع فيه ؛ أما طبقة العمال الزراعيون أغلبيتهم من السكان يحصلون على دخولهم عن طريق الأجور ؛ في المقابل طبقة ملاك الأراضي يحصلون على دخولهم عن طريق الريع لقاء استخدام الأراضي

[1] –ماير، جيرالد وبولدوين , روبرت, التنمية الاقتصادية , نظرياتها , تاريخها , سياساتها , ترجمة د. يوسف عبد الله الصائغ , مراجعة : برهان دجاني , مؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر , بيروت , نيويورك , الجزء الأول , 1964, ص18, ولتفصيل أكثر ينظر صلاح الدين نامق , نظرية التنمية الاقتصادية ,1969, ص2.

المملوكة لهم، لهذا الريع والربح يشكلان الإيراد الصافي الذي يعتبر مصدر عملية تكوين الرأس المالي و من ثم النمو الإقتصادي.

ثالثا: روبرت مالتوس

إن أفكاره ركزت على جانبين هما نظريته في السكان وتأكيده على أهمية الطلب الفعال بالنسبة للتنمية،حيث يعتبر مالتوس الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي يؤكد على أهمية الطلب في تحديد حجم الإنتاج، فيما يؤكد الآخرون على العرض استنادا إلى قانون ساي الذي يقول أن العرض يخلق الطلب. يرى "مالتوس" بأنه على الذي أن العرض يخلق الطلب. يرى "مالتوس" بأنه على الطلب الفعال أن ينمو بالتناسب مع إمكانيات الإنتاج إذا كان الهدف الحفاظ على مستوى الربحية[1]، أما فيما يخص السكان فيرى أن تزايد السكان يكون وفقا لمتتالية هندسية بينما تتزايد الموارد وفقا لمتتالية عددية، وفي حين يتضاعف عدد السكان كل 25 سنة تزداد الموارد بمقدار ثابت، و هو ما يمثل عقبة في سبيل النمو إلا إذا صاحب ذلك زيادة في الطلب على الأيدي العاملة بغرض زيادة الإنتاج، فنمو طبقة العمال تعني نمو الطلب الفعال على السلع والخدمات ومن ثم دفع عجلة النمو الاقتصادي، لكن زيادة الطلب على العمال بغرض زيادة الإنتاج يعتمد من الناحية الأخرى على مقدار المتاح من رأس المال العيني،لذلك يقترح "مالتوس" زيادة معدلات الادخار بمقادير تتناسب مع حجم الاستثمار المطلوب حتى لا تحدث اختناقات لقد قسم مالتوس الاقتصاد الى قطاعين زراعي وصناعي، حيث يتمثل النمو الاقتصادي في زيادة رأس المال المستثمر في كل من القطاعين، بالنسبة للقطاع الزراعي يقترح "مالتوس" إتباع أساليب الإصلاح الزراعي كوسيلة لتحقيق زيادة الإنتاج الزراعي، وتوجيه جزء معين من رأس المال نحو هذا القطاع حتى تتوفر فرص الاستثمار المربحة فيه وبذلك يمكن توجيه بقية رأس المال نحو قطاع الصناعة التي تزداد فيها الغلة ويظهر فيه التقدم التكنولوجي[2]

[1] مدحت القريشي ؛ المرجع سبق ذكره ؛ ص58.

[2] رمزي علي إبراهيم سلامة؛ المرجع سبق ذكره ؛ص 329.

رابعا : كارل ماركس[1]

كان كارل ماركس الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي تنبأ ب الرأسمالية، حيث يرى ماركس بأن الأجور تتحدد بموجب الحد الأدنى لمستوى الكفاف ،وأن فائض القيمة الذي يخلقه العامل يمثل الفرق بين كمية إنتاج العامل وبين الحد الأدنى لأجر العامل، ومع تزايد معدل الكثافة الرأسمالية لتكنولوجيا الإنتاج فإن حصة رأس المال الثابت تزداد وينخفض معها معدل الربح (إلا إذا ارتفع فائض القيمة)، ولم يرى ماركس أية مشكلة كبيرة طالما وجد فائض العمل ليدفع الأجور للأسفل، لكنه تنبأ بأنه مع حدوث التراكم الرأسمالي فإن الأجور سترتفع مقابل انخفاض الأرباح، ومع الميل الطبيعي للرأسماليين إلى تراكم رأس المال واتجاههم إلى إحلاله محل العمل مما يؤدي إلى عدم قدرة العمال على استهلاك جميع السلع المنتجة مما يدفع إلى انهيار الرأسمالية وهكذا تحل الاشتراكية محل الرأسمالية حيث يستولي العمال على وسائل الإنتاج والتوزيع والمبادلة وعلى السلطة.في تقييم البعض لآراء ماركس يؤكدون بأن تحليلات ماركس تتضمن نظرة ثاقبة وقيمة لأداء الرأسمالية، إلا أن تنبؤاته بخصوص النظام الرأسمالي العالمي لم تتحقق وذلك لسببين:

1-أن زيادة الأجور النقدية الناجمة عن اختفاء فائض العمل لا يعني بالضرورة زيادة في الأجور الحقيقية، وأي زيادة في الأجور يمكن أن تعوضها زيادة في الإنتاجية مما يؤدي إلى ثبات معدل الربح.

2-أن ماركس قلل من أهمية التقدم التكنولوجي في الصناعة والذي يمكن أن يعادل أثر تناقص العوائد ويؤثر على إنتاجية العمل، بحيث أن التقدم التكنولوجي يعني أنه ليس هناك تعارضا بين الأجور الحقيقية وبين معدل الربح فكلاهما يمكن أن يرتفع رغم الاختلاف في الآراء فيما بين الاقتصاديين الكلاسيك لكنهم يتفقون على الكثير من الآراء حول نظرية النمو الاقتصادي واكتشاف أسباب النمو طويل الأجل في الدخل القومي فيما يلي بعض هذه الآراء أن الإنتاج دالة لعدد من العوامل هي العمل، رأس المال، الموارد الطبيعية والتقدم

[1] مدحت القريشي ؛المرجع سابق ص60.

التكنولوجي، حيث أن التغير في الإنتاج (النمو) يتحقق عندما يحصل تغير في أحد العوامل أو جميعها، بالإضافة إلى أن الموارد الطبيعية (الأراضي الزراعية) ثابتة وباقي العوامل متغيرة وجود علاقة بين النمو السكاني والتراكم الرأسمالي حيث أن تزايد التراكم الرأسمالي يؤدي إلى تزايد حجم السكان، في حين تزايد حجم السكان يؤدي إلى تخفيض تكوين رأس المال،وجود السوق الحرة يؤدي باليد الخفيفة إلى تعظيم الدخل القومي.

المطلب الثاني :النظرية النيو كلاسيكية في النمو الاقتصادي[1]

اعتمدت النظرية النيوكلاسيكية على العديد من الاقتصاديين و هم : Jevons و Menger و Walras و Marshall Alfred لقد اهتموا عوضا عن ذلك بالمنفعة الحدية في تحديد أثمان عوامل الإنتاج ،حيث تتم عملية تكوين رأس المال من خلال إحلاله محل العمل و بمعزل عن نظرية السكان ، اعتمادا على الادخار ، والذي يعتمد بدوره على سعر الفائدة و مستوى الدخل ، في حين يتحدد الاستثمار بسعر الفائدة بعلاقة عكسية و بالإنتاجية الحدية لرأسمال كما يلعب السكان و التكنولوجيا و التجارة الدولية دورا مشجعا في توسع الإنتاج و تحقيق النمو الاقتصادي و الذي يتضمن ثلاثة أفكار :

- يتحدد معدل نمو الإنتاج في المدى الطويل بمعدل نمو قوة العمل و إنتاجية محددة خارج النموذج.
- معدل نمو دخل الفرد يتغير ايجابيا مع معدل الاستثمار و الادخار و سلبا مع معدل نمو السكان.
- هناك علاقة سالبة لدى بلدان العالم بسبب تفضيلات الادخار و التكنولوجيا.

أولا:نظرية شومبيتر في النمو الاقتصادي

يعتبر شومبيتر من أبرز الكتاب في حقل النمو الاقتصادي والذي ضمّن نظريته في النمو الاقتصادي في كتابه (نظرية في التنمية الاقتصادية في ألمانيا في عام 1911) والتنمية في نظر شومبيتر هي تغير تلقائي وغير مستمر في قنوات التدفق الدائري ، والتي

[1] مدحت قريشي ، مرجع سبق ذكره ، ص 68.

تغير من حالة التوازن التي كانت سائدة ، وأن هذا التنمية تحصل بشكل قفزات دون انسجام وهي فترات ازدهار يعقبها فترات كساد. إن اتجاه النمو عند شومبيتر ليس مستمرا بل يصل سريعا إلى حدوده وأن هذا الحدود هي عندما تكون بيئة الاستثمار الإبتكاري غير مواتية وذلك لسببين:

السبب الأول توسع الائتمان حتى يصل إلى حدوده . والسبب الثاني هو مع توسع الإنتاج يحدث فائض في السوق مما يخفض الأسعار والدخول النقدية مما يزيد من مخاطر الابتكار، وقد أعطى شومبيتر،دورا مهماً للعوامل التنظيمية والفنية في عملية النمو الاقتصاد ، وركز على المنظم (Entrepreneur) واعتبره من أهم عناصر النمو، فالإنتاج لديه دالة للعمل ورأس المال والموارد الطبيعية والتنظيم والفن الإنتاجي، ويمثل عنصر التنظيم مركز الصدارة في التنمية فالمنظم هو المبتكر والمجدد (innovator). والمبتكر عند شومبيتر ليس الرأسمالي بل المنظم الذي هو ليس رجلا عاديا في قدراته الإدارية بل هو الشخص الذي يقد شيئا جديدا والابتكار يتضمن عدة أشياء منها:تقديم منتج جديد، تقديم طريقة جديدة للإنتاج الدخول في سوق جديد، الحصول على مصدر،جديد للمواد الخام، إقامة تنظيم جديد للصناعة يمثل حالة ابتكار، ويؤكد شومبيتر بأن تقديم منتج جديد وإجراء التحسينات المستمرة في المنتجات القائمة هي التي تقود إلى التنمية ، والمنظم يتحرك بدافع الرغبة لإيجاد مملكة تجارية خاصة به ولكي يثبت تفوقه وأنه يحصل على متعة الإنجاز،ولكي يقوم المنظم بوظائفه فإنه يتطلب شيئين:

الأول: وجود المعرفة الفنية لديه ليتمكن من إنتاج منتجات جديدة الثاني القدرة على التصرف بشأن عوامل الإنتاج بواسطة الائتمان،وتتضمن عملية النمو لدى شومبيتر ثلاثة عناصر : الابتكار و المنظم و الائتمان المصرفي و في مجال تمويل الاستثمار أعطى شومبيتر أهمية كبيرة للجهاز المصرفي ،حيث أن الاستثمار في الابتكار يمول من جهاز المصرفي و ليس من الادخار و هنا يختلف شومبيتر عن الكلاسيك المحدثين حيث إن هؤلاء يفترضون أن عرض النقد معطي ،أي أنهم يعتقدون بان النقد لا يلعب دورا مستقلا في المتغيرات العينية

في الاقتصاد على عكس شومبيتر قد ميز شومبيتر بين نوعين من الاستثمار :النوع الأول الاستثمار التلقائي الذي يتحدد بعوامل مستقلة النشاط الاقتصادي، أما النوع الثاني الاستثمار التابع و الذي يعتبر دالة لحجم النشاط الاقتصادي ، فا الاستثمار التابع أو المحفز يتحدد بالربح و الفائدة و حجم رأس المال القائم ، و في هذا يقترب شومبيتر من التحليل الكلاسيكي المحدث الذي يعتبر إن حجم الاستثمار يتحدد على أساس الموازنة بين الإيراد الحدي الإنتاجية رأس المال ، و الفائدة على رأس المال أما الاستثمار التلقائي فيعتبره شومبيتر المحدد الأساسي لعملية النمو في الأجل الطويل ، و لا يرتبط بالتغيرات في النشاط الاقتصادي وإنما يتحدد بعملية الابتكار و التجديد ،أما بخصوص أراء شومبيتر حول نهاية الرأسمالية فانه يؤكد انه يمكن للرأسمالية أن على نفسها طالما إن المنظمين يتصرفون كالفرسان والرواد ،لكل هذه المواصفات يقوم بتدميرها النظام الرأسمالي نفسه و الذي يستند على الموقف العقلاني ، ولهذا فان نهاية الرأسمالية في نظر شومبيتر يتم على يد ثلاثة قوى[1]:

انهيار الوظيفة التنظيمية ،تحلل العائلة البرجوازية ،تحطم الإطار المؤسسي للمجتمع الرأسمالي .ففي المراحل الأولية للرأسمالية فان القوة الدافعة جاءت من المنظمين الذين جازفوا بالابتكار و لكنه لهفي المراحل اللاحقة يتقلص دور الابتكار و أن التقدم التكنولوجي يصبح من شغل المتخصصين المدربين و إن سادة الأعمال الجدد هم المدراء و الموظفون البيروقراطيون ، وأخيرا فان شومبيتر يؤكد بأن المنظم هو الذي يميل إلى تحطيم الإطار المؤسسي للمجتمع الرأسمالي

يمكن أن نقول أن التطبيق الحرفي لهذا الإطار على الدول النامية أمر صعب بالرغم من احتواءه على جوانب ايجابية وذلك لأسباب التالية [2] :

[1] د. مدحت قريشي ، مرجع سبق ذكره ؛ ص

[2] د.سهيلة فريد النباتي ، مرجع سبق ذكره ،ص18.

اختلاف النظام الاقتصادي والاجتماعي ، النقص في عنصر المنظمين ، تجاهل أثر النمو السكاني على التنمية ، و الحاجة إلى التغيرات المؤسسية أكثر من الابتكارات

ثانيا :نظرية كينز للنمو الاقتصادي

في الوقت الذي أقر فيه شومبيتر أن هنالك موجات مد وجزر الاقتصادي ظهر التحليل الكينزي مخالفا للكثير من الآراء و التحاليل التي سبقته فالا تتعرض نظرية كينز لتحليل مشاكل الدول النامية و لكنها اهتمت بالدول المتقدمة فقط [1] ،يوضح النموذج الكينزي احتمال حدوث التوازن الاقتصادي عند مستوى أقل من مستوى الاستخدام الكامل ،والذي يتحدد من خلال الطلب الكلي ، كما ان المشكلات التي تتخلل النظام الرأسمالي لاتكمن في جانب العرض بل هي بسبب عدم كفاية الطلب الفعال ، وحيث أن الاستثمار هو دالة لسعر الفائدة ، وان الادخار هو دالة للدخل ، فان التوازن في الإنتاج و الدخل يحدث عندما يتساوى الاستثمار المخطط مع الادخار المخطط ، و حيث أن أساس تكون الدخل الوطني في المدى القصير هو اتحاد الاستثمارات الإنتاجية و غير الإنتاجية الخاصة و الحكومية ، وهي العامل الرئيسي المضاد للأزمات ، و المؤشر الرئيسي في توسيع الطاقة الإنتاجية ، ورفع معدلات النمو في المدى الطويل.إذا كان الدخل عبارة عن قيمة الناتج الكلي ، فان أي زيادة مستهدفة فيه لا تحقق إلا بزيادة قيمة الإنتاج الذي لا يتحقق إلا بزيادة الاستثمار العيني ، وزيادة الطاقة الإنتاجية اللازمة لتحقيق توسع في قيمة و كمية الإنتاج الكلي ، وضع كينز التسلسل المنطقي التالي :

يقوم المصنع بإنتاج كمية من الإنتاج تعادل قيمة معينة من الوحدات النقدية ، وعند بيعها يدفع المصنع تكاليف الإنتاج في شكل أجور و ريع و فائدة ، و التي تمثل إيرادات للإفراد مثل ما يمثل الربح دخلا للملاك المصنع ، فانه لابد أن تتساوى قيمة الدخول المتولدة من هذه العملية لهذا فانه حتى تبيع جميع المصانع كل ما انتج يجب أن ينفق الأفراد كل ماحصلو عليه من دخول لتحافظ الأرباح على مستوياتها العالية ، مما يولد لدى المصانع

[1] د.سهيلة فريد النباتي ، مرجع سبق ذكره ، ص 19

الرغبة في إنتاج نفس الكمية و أكثر في الفترة التالية ، و حيث أن النقود التي تتدفق من رجال الأعمال إلى أفراد المجتمع في شكل أجور و ريع و فائدة وأرباح ، تعود لتتدفق عكس التيار مرة أخرى إلى رجال أعمال عندما يشتري الأفراد السلع و الخدمات منهم ، مما يضمن تتابع واستمرار المراحل.

إن هذه التسريبات يمكن أن يقابلها ثلاثة تيارات عكسية تمثل قناة لتيار الإنفاق .

أخيرا يتم توازن الاقتصاد الوطني بتوازن الطلب الكلي مع العرض الكلي بغض النظر عن حجم الموارد المشغلة مع وجود بطالة ،أي عند مستوى التشغيل الناقص و ليس الكامل ، مما يحقق النمو الاقتصادي إحدى مراحله في الدول الرأسمالية.

المطلب الثالث : نماذج النمو النيو كلاسيكية و الحديثة

أولا :نموذج "هارود – دومار" Domar – Harrod [1]

هي النظرية التي صاغها كل من Roy Harrod و Evesy Domar و التي عرفت فيما بعد بنموذج Domar – Harrod تعتمد على الجمع بين التحليل الكينزي وعناصر النمو الاقتصادي، نتيجة لذلك ظهرت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو الاقتصادي وانطلاقا من حالة التوازن بين الاستثمار المخطط والادخار المخطط، لاعتمادها على تجارب البلدان المتقدمة واستخدام دوال إنتاج تتسم بالقدرة على الإحلال بين عناصر الإنتاج الداخلة في الدالة وانطلاقا من شرط النمو الثابت عند مستوى التشغيل الثابت تم صياغة أفكار"هارود – دومار"في شكل نموذج يظهر أن:

معدل النمو = معدل الادخار ÷ (رأس المال / الناتج).

يعتبر هذا النموذج معدل الادخار أحد العوامل الهامة المحددة لمعدل التنمية الاقتصادية لأنه يحدد معدل الاستثمار،حيث أن هذا النموذج من أجل بنائه لا يحتاج عددا

[1] – رفيق نزاري (2008)،الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، دراسة حالة تونس–الجزائر –المغرب، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير
في العلوم الاقتصادية، باتنة ص79.

كبيرا من الفرضيات، وإنما يفترض عاملا وحدا فقط محدودا وثابتا هو رأس المال وكل زيادة فيه هي التي سوف تذهب إلى الادخار ،يمكن صياغة النموذج كالتالي :

الافتراض الأساسي للنموذج هو أن إنتاج يعتمد على الجمع الافتراض الأساسي للنموذج هو أن الإنتاج يعتمد على كمية رأس المال(k) المستثمر في الوحدة الإنتاجية ،وأن معدل النمو في الناتج(Y/ΔY) يعتمد على الميل الحدي للادخار (Margina

(Propensity Save to MPS)ورمزها(ΔS/ΔY)وكذلك معامل رأس المال/ الناتج(ratio output capital) ورمزها (Y/ K)وبافتراض تساوي الميل الحدي للادخار مع الميل المتوسط للادخار أي (ratio output capital)ورمزها (Y/ K)وبافتراض تساوي الميل الحدي للادخار مع الميل

المتوسط للادخار أي[1] :

ΔY/ΔS = S/Y=S……1

حيث أن (S) هي معدل الادخار

في حالة التوازن فإن الادخار يساوي الاستثمار أي:[2] I=S

فإن وبذلك i=I/Y…. ... ……..(2)

حيث (i)هي معدل الاستثمار ، وأن الاستثمار (I)هو التغيير الذي يحصل في خزين رأس المال

أي أن:

ΔK=I…… (3) والمعامل الحدي لرأس المال/الناتج يساوي

(Incremental Capital Output Ratio) أي (k) يساوي أنّ:

ΔK/ΔY=K=I/ ΔY……(4)

من المعادلة (4) نحصل على:

[1] –مدحت قريشي ، المرجع سبق ذكره ،ص75.

[2] –رفيق نزاري ، مرجع سبق ذكره ،ص80.

$$\Delta K/\Delta Y = I/\Delta Y \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (5)$$

وبقسمة طرفي المعدلة (5)على نحصل على Y:

$$\Delta Y/Y=(1/Y)/K \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (6)$$

وعليه فإن معدل النمو في الناتج يساوي معدل الاستثمار أو معدل الادخار (مقسوما على المعامل الحدي لرأس المال/ الناتج).

ويمكن إعادة صياغة المعادلة بالشكل التالي: $g = S/K$

حيث أن:(g) تمثل معدل نمو الناتج ،(s) معدل الادخار ،(k) المعامل الحدي لرأس المال/ الناتج كما أن رصيد رأس المال يساوي الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي، أي أن:

$$I = I\!\!-\!\!+ Id \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 7$$

حيث أن :

Id : الاستثمار المحلي

If : الاستثمار الأجنبي

وبالتعويض في المعادلة (7) تتحصل على:

$$\Delta Y/Y = (Id+If)/Y) /k \ldots\ldots\ldots\ldots (8)$$

$$g=(Id/Y+If/Y)/K \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (9)$$

$$g=(If/Y+S)/K \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (10)$$

نستنتج النمو الاقتصادي ينخفض بانخفاض الادخار المحلي أو رصيد رأس المال، ونظرا لانخفاض معدلات الادخار في الدول النامية تعتمد على بدائل لسد الفجوة بين الاستثمار المحلي و الادخار المحلي، أهمها تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى داخل أراضيها[1] ".

ثانيا : "نموذج سولو سوان" Solow . Swan

[1] –رفيق نزاري ،مرجع سبق ذكره ، ص 81.

قدم روبرت – سولو نموذج مبسط للنمو استند فيه إلى الفروض المدرسة النيو كلاسيكية الذي ميزته عن نموذج هارود – دومار و هو إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج خصوصا العمل و رأس المال ، لأنه عندما يكون هناك معامل إحلال فني خاصة ($\frac{k}{l}$) يصبح بالإمكان تعديل مسار النمو عبر الزمن باتجاه التوازن ،اعتمد سولو على دالة الإنتاج كوب دوقلاص لغرض وضع إطار تحليلي لأسباب النمو وحركته عبر الزمن .و قد أضاف أفكار جديدة في هذا المجال عن طريق إدخال عنصر إنتاجي إضافي وهو عنصر العمل، فضلا عن إضافة متغير مستقل ثالث وهو المستوى الفني أو التكنولوجي إلى معادلة النمو الاقتصادي الذي يظهر أثره على النمو في الأجل الطويل نتيجة للتراكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي معا .حيث افترض النموذج تناقص الغلة بشكل منفصل لكل من عنصري العمل ورأس المال، كما يفترض ثبات الغلة المشتركة للعنصرين معا، وعليه يصبح التقدم التكنولوجي هو العامل المتبقي الذي يمكن من خلاله تفسير النمو الاقتصادي في المدى الطويل مع افتراض أن المستوى التكنولوجي يتحدد خارج إطار النموذج وبشكل مستقل عن باقي العوامل الأخرى وتتمثل المتغيرات الداخلية للنمو في النموذج في الإنتاج (y) ،رأس المال (k).العمل (L) ومرودية العمل (A)حيث بحوزة الاقتصاد في كل لحظة حجم معين من العوامل الثلاثة المذكورة وتدخل هذه العوامل في دالة الإنتاج بالشكل التالي :

$Y(t) = F(K(t), A(t) L(t)$ حيث : t

تمثل الزمن. ومن خصوصيات هذه الدالة الزمن لا يدخل مباشرة في الدالة وأن الإنتاج يتغير في الزمن بتغير عوامل الإنتاج المحصل عليها عن طريق كميات معطاة من رأس المال والعمل، والتي تزداد في الزمن عن طريق التقدم التقني والذي يتم بزيادة حجم المعرفة. * أما الجداء التالي A L يسمى بالعمل الفعلي ويقال عن التقدم التقني A الذي يرفع من العمل الفعلي بأنه حيادي حيث أن الطريقة التي يؤثر بها A على دالة الإنتاج يستلزم أن نسبة الإنتاج Y/K ثابتة، هذه النتيجة مؤكدة في المدى الطويل عن طريق المعطيات التجريبية.

من الفرضيات الأساسية في نموذج "سولو" هو أن كل من عوامل الإنتاج، رأس المال والعمل الفعلي لديهم وفرات حجم ثابتة مما يعني أنه إذا ضاعفنا كميات رأس المال والعمل الفعلي نتحصل على إنتاج مضاعف بنفس الكميات بالإضافة إلى ذلك فإنه يفترض على الاقتصاد أن يكون متطور بالقدر الكافي بحيث أن كل الأرباح الناتجة عن التخصص تكون مستغلة بصفة كاملة، وهذا قد لا يحدث في حالة اقتصاد غير متطور بصفة معنية أين مضاعفة كميات رأس المال والعمل تؤدي إلى زيادة في الإنتاج بأكثر من الضعف. وكذلك من خصوصيات دالة الإنتاج الحدية لرأس المال أو العمل تؤول إلى مالا نهاية لما كل من رأس المال و العمل يؤولان إلى الصفر ، و تؤول إلى الصفر لما يؤولان إلى مالا نهاية كالأتي :

$$\lim_{K-0}\left(\frac{F}{K}\right) = \lim_{K-0}\frac{F}{(L)} \lim_{K-\infty}\frac{F}{K}$$

كما يفترض نموذج "سولو" أن الاستثمار الصافي يساوي الادخار، بحيث إذا رمزنا ب S لنسبة الادخار فإن الزيادة في رأس المال تكتب بـ t (sy = dt) / t (dk) ،وأن عدد السكان ينمو بمعدل خارجي قيمته n بالإضافة إلى أن سوق العمل في التوازن في المدى الطويل، وعليه فإن المتغير L يمثل كل من العرض والطلب ويمكن كتابتها : dL(t)/dt=nL(t) وإذا قمنا بالتعبير عن الزيادة في A(t) بزيادة آسية e^{at} ،فان الزيادة في الرأسمال للفرد تكتب كالأتي :[1]

dK(t)/dt=s—•K(t)′-(n+⇐}k(t).....(13)

-وبالتالي فان نمط النمو النظامي يعرف بقيمة k* من k بحيث :

s—•k*′ = (n+⇐}m=k*.....(14)

-حيث تتمثل الحالة النظامية في كون عدة متغيرات تنمو بمعدل ثابت ،أي أن dk(t)/dt=0

ثانيا:نماذج النمو الداخلي (الحديثة)

[1] صدر الدين صواليلي ،النمو والتجارة الدولية في الدول لنامية ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ،الجزائر كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ،ص40.

"إن الأداء الضعيف للنظريات الكلاسيكية المحدثة(النيوكلاسيكية)في إلقاء الضوء على مصادر النمو طويل الأمد قد قاد إلى عدم الرضا عن تلك النظريات ، حيث لم تفلح هذه النظرية في تفسير التباعد أو الاختلافات الكبيرة في الأداء الاقتصادي فيما بين البلدان المختلفة ، الأمر الذي دفع إلى ظهور نظرية جديدة هي نظرية النمو الداخلي "[1].

وهناك العديد من النماذج المتعلقة بنظريات النمو في الداخل مثل : (رومر ,**روبلو**)

نموذج رومر:

تمكن رومر (1986)Romer من إعطاء نفس جديد للنظرية النيوكلاسيكية ، وهذا عن طريق الفرضية المتمثلة في إدخال عامل التعلم عن طريق التمرن ، بحيث أن المؤسسة التي ترفع من رأس مالها المادي تتعلم في نفس الوقت من الإنتاج بأكثر فعالية ، وهذا الأثر الإيجابي للخبرة على الإنتاجية ،يوصف بالتمرن عن طريق الاستثمار ، بالإضافة إلى ذلك فإن الفرضية الثانية متمثلة في أن المعرفة لمكتشفة تنتشر آنيا في كل الاقتصاد ، وعليه إذا اعتبرنا أنه يمكن تمثيل المعرفة المتوفرة في المؤسسة بالمؤشر AI هذا يعني أن التغير dt/dAi يمثل التعلم الكلي للاقتصاد ، والذي بدوره يتناسب مع التغير في Ki لمخزون رأس المال[2]، ومنه دالة الإنتاج هي :

$$Yi = F(ki , KLi) \quad .....(15)$$

بحيثF : تحقق الخصائص النيوكلاسيكية، متمثلة في الإنتاج الحدي لكل عامل متناقص و وفرات لحجم ثابتة ، بالإضافة إلى أن الإنتاجية الحدية لرأس المال أو العمل تؤول إلى ما لا نهاية كل من رأس المال والعمل يؤولان إلى الصفر ، وتؤول إلى الصفر لما يؤولان إلى ما لا نهاية.إذا كانت كل من Li وK ثابتة ، كل مؤسسة هي معرضة إلى مردودية متناقصة ل Ki كما هو ملاحظ في نموذج سولو، بالإضافة إلى أنه من أجل قيمة معطاة ل Li ، فإن دالة الإنتاج متجانسة من الدرجة الأولى.في kiو k بالتالي فن مصدر النمو الداخلي هو ثبات المردودية الاجتماعية لرأس المال ،وبتحديد دالة الإنتاج بالاستعانة بدالة كوب دوقلاص:= Yi

[1] –مدحت القريشي ، مرجع سابق ،ص78.

[2] – صدر الدين صواليلي ، مرجع سبق ذكره ،ص50.

16..... $A . (k_i)^{\alpha} .(k l_i)^{1-\alpha}$ ويوضع A . (ki)α .(kli)1−α ثم k=K/L.ki=ki/Li.yi=Yi/Li

يوضع Ki/k yi=y

والناتج المتوسط هو : y/k = —(L) = A . $L^{1-\alpha}$ ..(17)

يمكن تحديد الناتج الحدي الخاص لرأس المال بالاشتقاق بالنسبة لKi تثبيت L وK وبتعويض ki تتحصل علىk:ومنه فإن الناتج الخاص لرأس المال يرتفع معL وهو غير مرتبط بk وعليه فإن (18) ..... Əy_i / Ə K_i =A. a .$L^{1-\alpha}$ التعلم و انتشار المعرفة يلغي الميول نحو تناقص المردودية ، وهو أقل من الناتج المتوسط وهذا لكون.1>a>0 ويأخذ قيد الميزانية للعائلة التالي :(19).....da/dt = w + ra – cn

حيث:w تمثل الأجر وα تمثل الأصول للفرد و r تمثل مردودية الأصل.وعليه فإن مشكل تعظيم دالة المنفعة Uتحت قيد الميزانية عن طريق التعظيم الديناميكي الناتج عن الحساب الهاميلتوني :

r=((p-u" (c).c)/u'.(c)) / (ċ/c).....(20)

باستخدام دالة المنفعة المسماة بمرونة الإحلال غير زمنية:

u (c) = (c (1 -∀)) / (1-∀) .....(21)

حيث عندما ترتفع θ فإن العائلات تنحرف عن الاستهلاك النظامي في الزمن ، ومرونة الإحلال لدالة المنفعة معطاة ب 1/θ وبالاستعانة بما سبق فإن دالة المنفعة تكتب كما يلي :

(ċ/c) = (1/ θ – ρ) (r – p).....(22)

وبتعويض قيمة المتمثلة في Б-p- A. $L^{1-\alpha}$تتحصل على معدل النمو للاقتصاد غير الممركز

gcp = (1/ ∀) (A. $L^{1-\alpha}$ -Б-p).....(23)

مع العلم أن 1> α فهذا يعني أن gc > gcp:

يمكن الحصول على الأعظمية الاجتماعية إذا قمنا بتدعيم الاستثمار بمعدل 1-α عن طريق ضريبة جزافية .إذ دفع الحاصلين على رأس المال جزء قيمته α من تكلفته، المردودية الخاصة لرأس المال تساوي المردودية الاجتماعية.

ثانيا : نموذج Robelo :إن الافتراض المتمثل في كون كل من السلع المادية والتعليم لها نفس دالة الإنتاج ، لا يأخذ بعين الاعتبار الدور الأساسي للتعليم ، والذي يتطلب موظفين مؤهلين كعامل إنتاج ، ولهذا قام روبيلو من استعمال دالتين للإنتاج لكوب دوقلاص:

$$Y=C + K + Бk= (vk)^{a} . (uH)^{1-a} \quad \text{..... (25)}$$

$$H + БH= B . •(1- v) . k ′n . •(1-u).H′1-n \quad \text{.....(26)}$$

حيث Yتمثل إنتاج السلع الاستهلاكية والرأسمال المادي و0< B,A ، هما عاملان تكنولوجيان ،وكل من α و n يمثلان نسبة الرأسمال المادي المستعمل في كل قطاع ، وهي محصورة بين 0 و 1كل من uو v يمثلان نسبة رأس المال المادي ورأس المال البشري الكلية في إنتاج السلع ، وبافتراض n

α>فإن قطاع التعليم هو كثيف نسبيا في رأس المال البشري وإنتاج السلع هو نسبيا كثيف فيرأس المال المادي. ستلزم شكل المعادلات السابقة أن هناك وفورات الحجم ثابتة بالنسبة لكميات العوامل الداخلة فالإنتاج Hو K و هكذا يصبح النموذج مصدر لنمو الداخلي وفي الحالة النظامية كل من vو uثابتة

H,K,C و Y المعدل بنفس تنمو g^{1} *

باستعمال تقنية التعظيم الديناميكي ، نتحصل على معدل النمو للاستهلاك:

$$Gc = (1/ \forall) (A. L^{1-a} - Б-p) \quad \text{..... (27)}$$

في هذا النموذج الحدБ يساوي : $Б = Aa . (vk /uH)^{-(1-a)}$

والذي يرافق الناتج الحدي الصافي للرأس المال المادي يساوي معدل المرد ودية r.

[1] –صدر الدين صواليلي ،مرجع سبق كره ،ص53

إن مردودية الرأس المال البشري والرأس المال المادي هي نفسها في القطاعين ، وهذه الشروط تؤدي

إلى العلاقة مابين v و u

$$n/(1-n)).(v/ \qquad (1-v))=(\alpha/(1-\alpha)).(u/(1-) \qquad (u))\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(28)$$

وعليه تحدث[1] الزيادة في الإنتاج عن طريق الزيادة الآتية لكل من نسبة Kو H المخصصة للإنتاج.

المبحث الثالث : علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي

لقد اهتمت تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو خلال التطرق إلى كل من النماذج الكلاسيكية الحديثة للنمو ،ونماذج النمو الداخلي أو ما يطلق عليها نماذج النمو الحديثة تشكل أساس الدراسات، للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي بدأ مع سلسلة أعمال Domar- Harrod حيث ركز الفكر الكلاسيكي على معدل النمو الاقتصادي يتحدد ، بالتقدم التكنولوجي إلا أنهم لم يوضحوا الآلية التي من خلالها ينتقل تأثير التقدم التكنولوجي المصاحب للاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول:علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي من حيث التكنولوجيا

تعريف التكنولوجيا: هي مصطلح معرب بالتقنية ،يعتبره البعض من المصطلحات الحديثة بيد أنه قديم قدم الإنسان ، و من الناحية اللغوية فان كلمة التكنولوجيا TECHNOLOGY بالغة الانجليزية تتكون من مقطعين Techno بمعنى صناعة ، و المقطع الأخر Logy بمعنى علم أو نظرية ، لهذا فالكلمة تعني علم صناعة ، أو تطبيق العلم النظري في مجال ما.و لهما من الناحية الاصطلاحية العديد من التعريفات يكمل بعضها البعض ومنها أنها :

[1] –صدر الدين صواليلي ،مرجع سبق ذكره ،53.

- تعني التطبيق العملي للمعارف ، والأساليب في مختلف مجالات الحياة ، ويؤخذ هذا التعريف اهماله لجوانب الاجتماعية و البيئية والأخلاقية التي يتضمنها المفهوم كما يرى التومي بأن للتكنولوجيا علاقة بالثقافة و القيم والعلم و أنواع التنمية المختلفة ، بالإضافة إلى أهميتها في التنمية الاقتصادية[1] .
- كما تعرف التكنولوجيا على أنها : مستوى المهارات و العارف الفنية المتاحة في وقت معين ، و التطور التقني أدى إلى رفع الكفاءة الإنتاجية حيث يمكن زيادة الإنتاج باستخدام كمية معينة من الموارد[2]
- كما تعرف التكنولوجيا: بأنها فن الاحتياج لمختلف الأساليب والوسائل المستخدمة في عملية الإنتاج أو هي مجموعة من المعارف والمهارات اللازمة لصنع منتج معين وبالتالي امتلاك الآلية اللازمة لإنتاجه أو هي مزيج الموجودات المادية والموارد البشرية والقدرة التنظيمية اللازمة لتوليد التكنولوجيا ذاتها واستخدامها بكفاءة في إنتاج السلع والخدمات وتطويرها تماشيا مع الاحتياجات والمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية المتنامية وإذا كان حجم الإنتاج يتحدد بعاملي العمل ورأس المال فإن عامل التكنولوجيا محدد هام للنجاح أو فشل الاستراتيجيات التنموية نظرا لمساهمته في النمو الاقتصادي وتعزيز المنافسة وتراكم الثروة ولهذا يعتبر موضوع التكنولوجيا ذو أهمية بالغة سواء للدول المتقدمة وشركائها التي عززت به من سيطرتها الأسواق العالمية وسيكون محددا هاما للاستمرار تنافسيتا مستقبلا أما الدول النامية ففي الظل الفجوة التكنولوجيا بينها وبين الدول المتقدمة فقد أدركت أن استيراد هذا العامل واستيعابه يعني إمكانية بناء قاعدة تكنولوجيا ذاتية تكون محددا هاما لنجاح خططها التنموية،ويتم استيراد التكنولوجيا بطرق مختلفة سواء بالاعتماد على إشكال التعاون الدولي كعقود الترخيص او من خلال التواصل مع الخبراء الأجانب والتدريب بالممارسة وتبادل الخبرات كما يتم استيراد التكنولوجيا من خلال الأشكال المختلفة للاستثمار الأجنبي المباشر

[1] د. معجب بن أحمد معجب الزهاني، التنمية المستدامة و تطبيقاتها التربوية ،ص114-115

[2] د. بن عصمان محفوظ ، مدخل في الاقتصاد الحديث ،دار النشر والتوزيع . ص 24

التي تنطوي على أنشطة البحث والتطوير ،وبغية تحليل فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر كقناة من قنوات نقل التكنولوجية من طرف الدول المضيفة خاصة النامية منها نعرض مختلف الآراء:-**الرأي الأول** :-يرى أن مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول المضيفة والتي تنطوي على مستويات عالية من البحث والتطوير تساهم بفعالية في تدعيم وتطوير قدراتها التكنولوجية ، فالاستثمارات المشتركة تسمح بخلق الاحتكاك بين شركات الدول المضيفة والشركات الأجنبية مما يسمح باستيعاب استخدام التقنيات الحديثة وبالتالي تطوير مهارات الدول المضيفة وتوليد معارف تكنولوجية ذاتية كما يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر على خلق منافسة بين فروع شركات متعددة الجنسية والشركات المحلية مما يشجع هذه الأخيرة على زيادة أنشطة البحث والتطوير الخاصة بها واستخدام التكنولوجيا القائمة بأكثر كفاءة الأمر الذي يؤدي إلى تحسين جودة المنتجات القائمة وإنتاج منتجات جديدة لحماية نصيبها وأرباحها في السوق المحلي ،وتأخذ الآثار الايجابية لاستيراد التكنولوجيا بواسطة الاستثمار الأجنبي المباشر ثلاثة أشكال: تشمل البحوث والتطوير ، والمعرفة الجديدة ، وتراكم رأس المال البشري : فإن البحوث والتطوير التي تصاحب الاستثمار الأجنبي تؤدي إلى خلق منافسة داخل الدول المضيفة مما يؤدي إلى تشجيع الشركات الوطنية على زيادة أنشطة البحوث وتطوير الخاصة بهذا الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حجم المعرفة الجديدة ويترتب على ذلك تحسين جودة المنتجات القائمة وإنتاج منتجات جديدة من ناحية وزيادة إنتاجية عوامل الإنتاج من ناحية أخرى وهو ما يؤدي في النهاية إلى تحقيق المعدلات المرتفعة من النمو الاقتصادي. -أما الرأي الثاني: فيؤكد أن عملية استيراد التكنولوجيا تخضع إلى استراتيجيات الشركة الأجنبية التي ترغب في استمرار تدعيم مركزها الاحتكاري فعامل التكنولوجيا هو سر تفوقها وتنافسيتها ، لذلك من غير المعقول إن تمده لشركات الدول المضيفة ، بل وتتخذ إجراءات تحول دون استفادة هذه الأخيرة من هذا العامل ،كتحويل تكنولوجيا جد متطورة لا تتناسب مع خصائص العديد من الدول المضيفة التي تتميز بغياب الخيارات والمعارف ، والكفاءات التي تستوعبها ، أو تركيز نشاطات

البحث والتطوير في مقرات شركات الأم في الدول المتقدمة . كما أن المشاريع المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي لا تسمح بخلق أية علاقة مع الشركات المحلية خاصة إذا اعتمدت في تلبية احتياجات أنشطتها الاستيراد من الخارج (وهذا ما يلغي أثر الاحتكاك السابق الذكر).

كما قد يمارس الاستثمار الأجنبي المباشر آثار سلبية على جهود تطوير التكنولوجيا في الدول المضيفة ، الشركات الأجنبية بما تمتاز به من قدرات مالية وبشرية وتكنولوجية لن تصمد أمامها الشركات المحلية التي سوف تخرج من السوق بفعل منافسة غير متكافئة وهذا ما يلغي اثر المنافسة الايجابي السابق الذكر ، كما قد تتضمن بعض مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر تحويلا للتكنولوجيا المتقادمة لم تعد منافسة ، تبقى على الفجوة بين الدول المتقدمة والمضيفة (النامية)كما تتحمل الدول المضيفة تكاليف وأعباء كبيرة من جراء الاستفادة من التكنولوجيا المستوردة ككل كما تأكد سابقا.[1]

وفي ظل تباين الآراء السابقة الذكر ، فان الدراسات الميدانية في هذا المجال أكدت على أن للاستثمار الأجنبي المباشر لعب دورا في تحويل التكنولوجيا إلى بعض الدول المضيفة فوفقا للدراسات شملت 56 شركة أمريكية وأوروبية ويابانية مستثمرة في الهند والبرازيل ، وجنوب إفريقيا ومصر وتايوان وهونج كونج فان اغلب هذه الشركات تمارس أنشطة البحث و التطوير خارج الدولة الأم ويغلب على هذه البحوث الطابع التطبيقي بالإضافة إلى إشراكها إلى مهارات الدول المضيفة بنسبة عالية ، واستفادتهم من برامج تدريبية وتطبيقية ، كما قامت بتنمية مهارات الموردين للمواد الخام والنصف جاهزة من خلال عقد دورات تدريبية في الطرق الحديثة في النقل والتوزيع والتخزين كما قامت بتدعيم العديد من جامعات الدول المضيفة ماديا وتكنولوجيا ، كل هذا انعكس إيجابا في إن استطاعة العديد من شركات هذه الدول تطوير منتجاتها وأساليب إدارتها على النحو المطبق تقريبا في

[1] – د.سي محمد كمال "محددات الاستثمار الأجنبي في الجزائر "قضايا في الاقتصاد الجزائري خلال ص القرن ، ص229

نظيرتها الأجنبية ، وهذا ما ظهر في تايوان وهونج كونج وكوريا الجنوبية . ولكي تعزز الدول النامية من موقعها في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ذات التكنولوجيا المتطورة لا بد من :

- ✓ تعزيز الاستثمارات في رأسمال البشري ، وتحسين انتاجية العمل.
- ✓ تعزيز الدعم الحكومي لأنشطة البحث والتطوير من إستراتيجية طويلة المدى للتجديد التكنولوجي ، بتقديم دعم على شكل حوافز مالية للقطاع الخاص لأنشطة البحث والتطوير.
- ✓ تشجيع المشاريع المشتركة والاتفاقيات استيراد التكنولوجيا مع الشركات الأجنبية اعتماد إطار قانوني مشجع للبحث والتطوير يتضمن إصدار وتطبيق حقوق الملكية الفكرية.

ولابد أن تكون هذه السياسات مرتبطة بجهود تحسين المناخ الاستثماري ككل ،لأنها المحدد الأساسي لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إن دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا صار أولوية ن أولويات صانعي القرار في البلدان النامية ، فقد عمدت هذه البلدان إلى تحرير أنظمتها الخاصة لنقل التكنولوجيا ، كما سعت إلى زيادة قدراتها الاستيعابية لتوطين التكنولوجيا المنقولة ، وزيادة الروابط بين الشركات الأجنبية و فروعها بين الشركات المحلية [1].

المطلب الثاني : علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بميزان المدفوعات

للاستثمارات المباشرة و فوائدها على هيكل ميزان المدفوعات فعندما تكون الاستثمارات واردة من الخارج فإنها تقيد بالجانب الدائن في الميزان (جانب الإيرادات) في حين أن فوائدها و الأرباح المتولدة عنها المحولة إلى الخارج تعد بمثابة مدفوعات تقيد في جانب المدين .أما الاستثمارات الوطنية في الخارج فهي تقيد في جانب المدفوعات (المدين) في حين أن فوائدها و أرباحها المحمولة إلى الداخل فهي تقيد في جاب الإيرادات الجانب

[1] د.عبد الرزاق حمد حسين الجبوري ، مرجع سبق ذكره ، ص 79

الدائن . والواقع أن الاستثمارات المباشرة و تدفقها إلى بلد ما على الرغم من أهميتها الاقتصاديات الدول الملتقية ودوروها المؤثر على التنمية إلا إن تحقيق الآثار المتوخاة من هذه الاستثمارات مرهون بما تؤديه و توجهاتها والأنشطة التي تعمل فيها هو ما نشير إليه[1] ويمكن القول إن ميزان المدفوعات يتأثر بالاستثمار الأجنبي تأثيرا ثنائيا لكل بلد المصدر لرؤوس الأموال و البلد الملتقي لها ،وفي الوقت الذي تحصل فيه الاستثمارات الأجنبية يزداد الإنفاق لكل دولة يبين مجموع من مايتسلمه ومجموع ماينفقه في جميع أنحاء العالم .و في الوقت الذي تحصل فيه الاستثمارات الأجنبية يزداد الإنفاق للبلد المصدر(المستثمر) و هذه يسبب له عجزا في ميزان مدفوعاته.يكون الأثر المباشر في الفترة القصيرة للاستثمارات الأجنبية هو زيادة حصيلة النقد الأجنبي لدى البلد المضيف ، ولذلك يستطيع زيادة وارداته دون الحاجة لزيادة مستوى الصادرات ، كما أن الشركات الأجنبية بفعل معرفتها و اتصالاتها الدولية و خبرتها بالأسواق الدولية وسمعتها المرتبطة بعلامتها التجارية تفتح الباب أمام منتجات البلدان المضيفة للنفاذ إلى الأسواق العالمية و زيادة حصيلة صادراتها،إلا أن الآثار الايجابية في ميزان المدفوعات في المدى المتوسط و البعيد غالبا ما تكون سلبية. وذلك لان الآثار الايجابية و الملازمة في التدفق الاستثمار الأجنبي تتقلب بعد فترة إلى أثار سلبية فيحدث هذان الأثرين الايجابي و السلبي في مكونات ميزان المدفوعات فيبرز تأثير الاستثمار الأجنبي من خلال الفرق بين الصادرات هذا الاستثمار و واردته من السلع إذا كانت الصادرات قيمتها أكبر من قيمة الواردات يحدث فائضا في ميزان التجاري للبلد المضيف والعكس صحيح حيث في ميزان المدفوعات يحدث عجزا أو يخفض من فوائضه وذلك إلا إذا كانت واردات ميزان التجاري أكبر من صادراته و لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر هنالك طريقتين:الطريقة الموجهة للتصدير/ الطريقة المؤدية لإحلال الواردات (إنتاج السلع المستوردة)، كلاهما تؤثران على ميزان التجاري للبلد المضيف بالشكل الايجابي حيث تؤدي الطريقة الأولى إلى زيادة الصادرات وذلك يزيد من العملات الأجنبية ، والطريقة الثانية

[1] د.سهلية فريد النباتي ، مرجع سبق ذكره ، ص 110.

تؤدي إلى تخفيض الواردات ومنه تقليص المدفوعات إلى الخارج بالعملات الأجنبية كما أن المدفوعات الخارجية الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر في البلد المضيف له ستتعاظم في المستقبل مما يؤثر سلبا على ميزان مدفوعات البلد المذكور، و إذا لم تكن المقبوضات الجارية من العملة الأجنبية كافية لمواجهة هذه المدفوعات فسيضطر البلد المعني إلى الاستدانة الأجنبية، و هو الأمر الذي يفترض أن لا يقع فيه نتيجة جلبه للاستثمار الأجنبي المباشر .كما قد يتحمل البلد المضيف للاستثمار الأجنبي المباشر مدفوعات مغشوشة بالعملة حيث يعمل نشاط الشركات الأجنبية على الزيادة في الاستيراد البلد المضيف من السلع و الخدمات و هذه الشركات تبدأ تحويل أرباحها إلى البلد الأم. [1]

المطلب الثالث : الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار الأجنبي المحلي

إن تدفقات الاستثمار الأجنبي تساهم في حالات معينة على رفع مستو الاستثمار المحلي باعتبارها رافد إضافي للمدخرات الوطنية اللازمة للقيام بالمشاريع الإنتاجية ففي حالة انخفاض المدخرات الوطنية فان الاستثمار الأجنبي يضيف إلى تكوين الرأسمالي الثابت الذي يعمل على تغطية فجوة الموارد المحلية الناجمة عن نقص في المدخرات الوطنية ،فان الاستثمار الأجنبي يضيف إلى التكوين الرأسمالي الثابت الذي يعمل على تغطية فجوة الموارد المحلية الناجمة عن النقص في المدخرات الوطنية و هذا ما يؤدي إلى الزيادة موارد النقد الأجنبي التي تساعد على خلق فرص استثمارية جديدة للمستثمرين المحليين و تحفيز الشركات المحلية على شراء مدخلات الوسيطية المصنوعة محليا وزيادة الصادرات ، و نتيجة تكون زيادة الاستثمارات المحلية التي ترفع من معدل التكوين الرأسمالي و بالتالي رفع

[1] د.عبد الرزاق الجبوري ، مرجع سبق ذكره ، ص 82.

معدل النمو الاقتصادي ،[1]وفقا للنظرية الاقتصادية فإن الاستثمار المحلي يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني عن طريق المضاعف وبالتالي تؤدي زيادة رأس المال إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي، هذا ما ينطبق على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة حيث أن : IF + Id=

I : الاستثمار الإجمالي للاقتصاد المضيف؛

IF :تمثل الاستثمار الأجنبي المباشر؛

Id : الاستثمار المحلي في الدول المضيف

نتيجة الاتجاه الذي يسلكه المستثمرون الأجانب في الاعتماد على تمويل جزء من استثمارات عن طريق الاقتراض من السوق المحلية للدولة المضيفة، فإن هذا يؤدي إلى تناقص نصيب المستثمرين المحليين من المبلغ المخصص لتمويل استثمارات م نظرا لتمويل جزء من المدخرات المحلية إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، هذا الأخير قد يكون له تأثير تحفيزي أو مثبط للاستثمار المحلي أو كما يطلق على تلك العلاقة بأثري الإحلال والتكامل بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي. [2]

أولا : أثر الإحلال

يحدث ذلك حسب فكرة "شومبيتر" في الاستثمارات الأجنبية المباشرة وخاصة الابتكارية منها والذي يعني به زوال الابتكارات عن طريق الإحلال، فالفروع الخاصة بالشركات الأجنبية في الدول المضيفة تنطوي على تكنولوجيا متقدمة، مهارات إدارية، قنوات دولية للتسويق وعلامات تجارية عالية.

اعتمدت الشركات المحلية على استخدام تكنولوجيا قديمة وتقليدية يؤدي إلى زوال فروعها من السوق نظرا لعدم قدر على المنافسة مع فروع الشركات الأجنبية، مما يؤدي إلى

[1] بيوض محمد العيد ،تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات شهادة الماجستير ، في العلوم الاقتصادية جامعة سطيف 2011/2010 ص 124.123

[2] د.عبد الرزاق حمد حسين الجبوري ، مرجع سبق ذكره ، ص82

انخفاض الاستثمارات المحلية ويحل محلها الاستثمارات الأجنبية ،وحسب ما جاء في تقرير الأونكتاد سنة 2001 فإن الشركات الأجنبية يمكن لها تحفيز وتنشيط الاستثمار المحلي إذا توفرت هناك عوامل ومقومات أساسية في الدول المضيفة من خلال عدة قنوات كالمنافسة الفعالة ونقل تقنيات المراقبة والتكنولوجيا الجديدة للشركات المحلية وتقديم المساعدة فيما يتعلق بالجوانب التسييرية الحديثة وحسب "caves "فإن القوانين المفروضة من قبل الدول على التجارة تؤدي إلى أثر إحلالي بالنسبة للاستثمار المحلي من قبل الاستثمار الأجنبي.

ثانيا : أثر التكامل

حسب "شومبيتر" الشركات متعددة الجنسيات تملك تكنولوجيا متقدمة والشركات المحلية لديها لإمكانيات لإحلال تكنولوجيا متقدمة محل القديمة، وهذا ما يؤدي بالشركات الأجنبية إلى جذب رؤوس الأموال من الخارج ، من هنا نشأ الأثر التكاملي ما يحفز نشاط الشركات المحلية وقدرا على إبداء منافسة عالية مما يؤدي إلى زيادة الناتج، وبالتالي تحسين معدلات النمو الاقتصادي في الدول المضيفة. تشير بعض الدراسات الميدانية لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي ومنها[1]:دراسة "agosinmayer "لسنة 2000 قام بتحليل أثر التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على تحفيز أو مزاحمة الاستثمار المحلي في عينة من الدول النامية في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية خلال الفترة1970 –1996 ،حيث توصلت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر له أثر تحفيزي في الدول الآسيوية وله أثر مزاحمة في دول أمريكا اللاتينية، و أثر محايد في إفريقيا،دراسة "جمال محمود عطية عبيد" المتعلقة بالاقتصاد المصري خلال الفترة 1987 – 2000 ،حيث كان التأثير إيجابيا على الاستثمار المحلي أين بلغت قيمة معامل الاستثمار المحلي حوالي 2.3 ،والذي يشير بدوره إلى أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر خلال تلك

[1] –عبد الكريم بعداش،المرجع سبق ذكره ، ص 24

الفترة كان مشجعا للاستثمار المحلي، وقد تم تبرير ذلك بقدرة الشركات المصرية على التكيف مع التكنولوجيا الحديثة المصاحبة للاستثمار ،

جدول رقم 1 : نسبة التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت في الدول المتقدمة والنامية خلال فترة 1995 –2012

	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
الدول المتقدمة	4.4	4.8	6.00	9.9	16.2	21.3	11.5	10.9	7.9
الدول النامية	7.7	9.10	11.4	12.3	14.7	14.9	13.1	9.50	8.80
	2004	2005 *	2006 *	2007 *	2008 *	2009 *	2010 *	2011 *	2012 *
الدول المتقدم	6.10	9.02	13.34	16.27	12.21	8.67	9.72	–	–

ة									
الدول النامية	10.5	12.01	13.02	14.47	13.50	10.19	10.22	9.8	9.10

المصدر :-البيانات من 1995 -2004 : عبد الكريم بعداش، تحليل الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر من نظر البلدان المضيفة له revue de reforms economiques et integration en economic mondial،المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، العدد الثاني، 2007 ،ص26.

-بيانات 2005-2012 : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مؤشرات حول تدفقات الاستثمار الأجنبي كنسبة من إجمالي تكوين رأس المال الثابت 1970-2013 ،الكويت.

بالرغم من حجم اقتصاديات الدول المتقدمة وضخامة رأسمالها الثابت على عكس اقتصاديات الدول النامية التي تتميز بصغر حجم اقتصادها وضعف رأس مالها الثابت، يتبين أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى الدول النامية مع ضعف قيمته المطلقة له أهمية كبيرة في إجمالي رأسمالها الثابت عكس الدول المتقدمة التي تحصل على حجم كبير من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ، كما نلاحظ من الجدول السابق حيث كانت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر في التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت في الدول النامية أكبر منها في الدول المتقدمة خلال الفترة 1995-2012 باستثناء بعض السنوات [1] .

وفيما يتعلق بتصنيف الدول العربية حسب التدفقات الواردة كنسبة من تكوين رأسمال الثابت خلال سنة 2009. تصدرت جيبوتي التصنيف بنسبة 67.2 % مما يشير إلى اعتماد اقتصاد جيبوتي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد الأدوات الهامة لتمويل

[1] – عبد الكريم بعداش ، تحليل الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر البلدان المضيفة له ، مرجع سبق ذكره ،ص 26.

الاستثمار المحلي لسد فجوة التمويل الناجمة عن عدم كفاية المدخرات المحلية لتمويل الاستثمارات الوطنية ، تليها مجموعة من الدول (ليبيا ،لبنان الأردن ، السعودية ، الصومال ، السودان ، العراق ، وفلسطين بنسب تتراوح مابين 21.35% إلى 48.85% و في الأخير حلت كل من (مصر ، قطر ، تونس ، ليبيا ، سورية ، سلطنة عمان ، الكويت ، المغرب ، الجزائر ، البحرين ، الإمارات ، اليمن ، موريتانيا) ضمن الدول التي لا تتجاوز نسبة التدفقات الواردة من تكوين الرأسمالي 20% ، مما يشير الى اعتماد الدول النامية و بصفة كبيرة على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تمويل استثماراتها المحلية[1]

خلاصة الفصل:

من خلال فصلنا هذا المتعلق بالإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي ،اتضح لنا إن دور الاستثمارات الأجنبية أصبحت من الأمور البارزة في تطور عجلة النمو الاقتصادي، و أن مفهوم النمو الاقتصادي هو الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي مع الأمد الطويل ،و قمنا باستعراض بعض الآراء التي حاولت تفسير العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر، نجد أن النظرية الكلاسيكية تعتبر الاستثمار الأجنبي يلعب دورا مهما في زيادة التراكم الرأسمالي، أما النظرية النيوكلاسيكية فترى أن علاقة الاستثمار الأجنبي ، تكمن في سد الفجوة بين الاستثمار والادخار خاصة في الدول النامية ، بينما

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمارات الائتمان الصادرات ، أفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية سنة 2011،ص 10.

النظرية الحديثة فتعتبر أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي الاقتصادي تظهر من خلال المزايا المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر التي تؤثر بدورها على النمو الاقتصادي.

الفصل الثالث

تمهيد الفصل:

تمحور موضوع الفصل الأول والفصل الثاني حول الجانب النظري وفي فصلنا هذا سنتطرق إلى دراسة هذا الفصل من الجانب التطبيقي لاستثمار الأجنبي المباشر و دوره في الجزائر بحيث نحاول عرض الإطار القانوني لاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، ومن أجل تقييم حصيلة التدفقات من الاستثمارات الأجنبية المباشرة و توزيعها القطاعي ومعوقات دخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة و محاوله اقتراح بعض الحلول لتشجيع و ترقية الاستثمارات الأجنبية المباشرة، من أجل ذلك سنحاول معالجة هذا الفصل من خلال التطرق إلى المباحث التالية:

المبحث الأول : تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المبحث الثاني : واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المبحث الثالث : المعوقات و الحلول المقترحة لتطوير الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الأول : تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر

يشمل مفهوم مناخ الاستثمار مجموعة القوانين والسياسات والمؤسسات والخصائص الهيكلية المحلية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والإدارية التي تؤثر في ثقة المستثمر وتقنعه بتوجيه استثماراته إلى بلد دون أخرى

المطلب الأول : الإطار القانوني الخاص بالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

لقد مر قانون الاستثمارات في الجزائر بعدة تغيرات تماشيا مع الأوضاع الاقتصادية و السياسية التي شاهدتها في كل مرحلة خاصة في فترة التسعينيات التي تميزت بجمله هامه من الإصلاحات الاقتصادية المالية، والتي من بينها إصدار مجموعه من القوانين و التشريعات الهادفة إلى تشجيع المستثمرين و إنشاء هيئات مكلفة بدعم و تطوير الاستثمار.

المرحلة الأولى : فترة ما قبل الثمانينات : أدى التوجه الاشتراكي للجزائر غداة الاستقلال إلى تدخل الدولة في جميع فروعها الاقتصادية و هذا ما انعكس كليا على مختلف التشريعات المتعلقة بالاستثمار،التي تميزت بنوع من التحفظ اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر وشملت هذه الفترة إصدار عدة قوانين لتشجيع الاستثمار تتمثل فيما يلي :

أولا: قانون الاستثمار لسنة 1963:_ نص هذا القانون على حرية الاستثمار و المساواة امام القانون خاصة في المجال الجبائي كما أن هذا القانون بصفة عامة لم يعرف تطبيقا فعالا في الواقع ،بسبب أن المستثمرين شككوا في مصداقيته باعتبار إن الجزائر كانت تقوم بتأمينات حيث بينت الإدارة الجزائرية نية في عدم تطبيقها مادامت لم تبادر بدراسة الملفات التي أودعته[1]

ثانيا: قانون الاستثمار لسنة 1966: بعد فشل القانون السابق ظهر هذا القانون الجديد لتحديد دور رؤوس الأموال في إطار التنمية الاقتصادية حيث ارتكز على مبدأين[2] :

[1] -قانون رقم 63-227 الصادر في 26 جويلية 1963،**المتضمن قانون الاستثمارات**،لجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد63،الموافق ل02-08-1963ص744.

[2] -اعتمدت مؤسستان في ظل ها القانون،قوين 02-12-1965،ص09 -12

المبدأ الأول:يؤكد للدولة فكرة احتكار المجالات الحيوية (مادة 02)،وللمستثمرين حق الاستثمار في قطاعات أخرى بعد حصول على اعتماد مسبق (مادة04)،يمكن للدولة أن تكون مبادرة للاستثمار أم عن طريق شركات مختلطة أو عن طريق إجراء مناقصات لإحداث مؤسسات معينة (مادة05)

المبدأ الثاني:_يتمثل في منح ضمانات و امتيازات أمام القانون لاسيما أمام القانون الجبائي (مادة10)، حق تحويل أموال الأرباح الصافية (مادة11)،تتمثل الامتيازات أنها جبائية تتعلق بالإعفاء التام أو الجزئي من رسم الانتقال والرسم العقاري لمدة 10 سنوات والرسم على الأرباح الصناعية والتجارية (مادة14).[1]

المرحلة الثانية: فترة الثمانينات:_في قانون الاستثمار لسنة 1982 رقم 13/82 المؤرخ في 1982/09/28،أكدت الجزائر نية في تبني شكل من أشكال الاستثمار ويوضح هذا القانون نسبة مشاركة الشركات الأجنبية التي لا يمكنها تجاوز نسبة 49% من رأس مال الشركة المختلطة،و 51% تمثل نسبة المشاركة المحلية (مادة22)،وتستفيد الشركات المختلطة من مجموعة من الحوافز التي يمكن إجمالها في الإعفاء الضريبة العقارية لمدة 5 سنوات الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية مدة 3سنوات المالية الأولى (المادة 12)كما يقدم هذا القانون ضمانات للأطراف الأجنبية كالحق في المشاركة في أجهزة التسيير ،وضمان حق التحويل[2].

المرحلة الثالثة: فترة التسعينات: تميزت هذه الفترة بعدم الاستقرار السياسي و الأمني ومجموعه الاختلالات الهيكلية التي عانى منها الاقتصاد الجزائري، لكن رغم هذه الأوضاع شهدت هذه المرحلة قوانين و مراسيم لتشجيع الاستثمار تمثلت فيما يلي :

أولا: قانون النقد و القرض: يعتبر القانون رقم10/90 الصادر في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد و القرض من القوانين التشريعية الأساسية لإصلاحات القطاع المصرفي ، ويهدف إلى إضفاء مكانة للنظام البنكي الجزائري ، كما أسندت له مهمة إصدار القرارات المطبقة للمشاريع المقدمة ، فهو قانون خاص بالاستثمار حيث أول ما جاء به في مجال الاستثمار هو استبدال

[1] -الأمر 66-277 المؤرخ في 15-06-1966،المتضمن قانون الاستثمارات.
[2] -قانون 88-01 المؤرخ في12 -01- 1988،المتضمن قانون التوجيه للمؤسسات العمومية و الاقتصادية ،الجريدة الرسمية لجمهورية الجزائرية13-01-1988.

معيار الجنسية ،كما أن هذا القانون في مادته 183 يشجع على إقامة علاقة استثمار بين المتعاملين الوطنيين والأجانب في خلق مناصب شغل جديدة، و في مادته 184 تم وضع ضمانات تخص طرق نقل وتحويل رؤوس الأموال و مدا خيل المستثمرين الأجانب الخارج ،أما بالنسبة للمقيمين في الوطن فيحق لهم تحويل أموالهم للخارج لتمويل النشاطات التكميلية لعملهم في الجزائر[1]

ثانيا: المرسوم التشريعي رقم 12/93 : صدر بعد ثلاثة سنوات من صدور قانون النقد والقرض يبين الإرادة الواضحة للدولة من أجل ترقية الاستثمارات ،فهو يرتكز على مايلي :

1- المعاملة المماثلة لكل المستثمرين.

2-إعفاء القطاع الخاص الوطني و الأجنبي من القيود التي كانت في ضل القوانين سابقة

3-منح العديد من الحوافز و الامتيازات للمستثمرين قصد تشجيع وتطوير الاستثمار[2].

المرحلة الرابعة : فترة ما بعد التسعينات : تميزت هذه الفترة بعودة الاستقرار السياسي والأمني والتحسن في الأوضاع الاقتصادية، مما استلزم مواكبة هذه الأوضاع الجديدة بصدور حزمة كبيرة من القوانين والمراسيم والأوامر التي تدخل في عمق الإصلاحات وقد مست كل القطاعات بدون استثناء، ومن التشريعات التي عالجت موضوع الاستثمار ما يلي:

أولا: الأمر رقم 01/03 المؤرخ في 20 أوت المتعلق بتطوير الاستثمار: جاء هذا الأمر المتعلق بتطوير الاستثمار من أجل إعطاء دفع جديد لمسيرة الاستثمارات في الجزائر، وذلك بعد النتائج السلبية التي خلّفها المرسوم التشريعي رقم 93/12، حيث أن التجربة دلّت على بعض النقائص والقصور فيها، طالما أنّه لن يحقق ما كان منتظرا منه، رغم الضمانات والحوافز التي قدمت فيه.لذلك جاء **الأمر رقم 01/03** المتعلق بتطوير الاستثمار في ثوب جديد ليعزز الحوافز ويشجع على المزيد من الاستثمارات ويتفادى بطبيعة الحال ما وقع فيه المرسوم التشريعي السابق من مآخذ،.حيث ارتكز القانون الجديد على مبادئ أساسية أهمها: إقرار مبدأ الحرية الكاملة

[1] -منصوري الزين ،**تشجيع لاستثمار و أثره على التنمية الاقتصادية** ،دار الراية للنشر و التوزيع ،الأردن ،2013،ص95.
[2] -كمال عليوش قربوع ،**قانون الاستثمارات في الجزائر**،ديوان المطبوعات الجامعية ،الطبعة الأولى ،الجزائر،1999،ص11.

للاستثمار، المساواة بين جميع المستثمرين في الحقوق والواجبات،تسهيل انطلاق العملية الاستثمارية من خلال إيجاد إطار يتولى التعامل مع المستثمرين.

ويمكن الإشارة إلى قانون المالية لسنة 1996، **والمادة 138** من قانون الضرائب المباشرة، وكذا المادة **309** من قانون الضرائب، قد تضمنت عدة مزايا للمستثمرين المنتجين والذين يصدرون سلعا وخدمات إلى الأسواق الخارجية، نذكر منها:

- ✓ إعفاء الشركات القائمة بعمليات بيع السلع والخدمات للتصدير من دفع الضريبة المفروضة على أرباحها المحققة بصورة مؤقتة لمدة خمس سنوات.
- ✓ إمكانية استفادة المصدر من تخفيضات بنسبة تقدر بنحو 50% تمنحها الشركات الوطنية للملاحة البحرية والجوية وتلك التي تمنحها الموانئ في مجال نقل البضائع[1].

ثانيا: الأمر رقم 01/04 الموافق لـ 20 أوت لسنة 2001 المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخوصصتها: يتكون هذا الأمر من 43 مادة موزعة على 11فصلا، تتناول تعريف المؤسسات العمومية الاقتصادية وشكل رأسمال الاجتماعي لها وتركيبة مجلس الإدارة وإبرام الاتفاقيات وغيرها من القواعد التي تنظم هذه المؤسسات، وتتناول الأحكام المتعلقة بالخوصصة (من المادة 13 إلى المادة 19) وكذلك الإجراءات المتعلقة بتنفيذ الخوصصة (المادة 20 إلى المادة 25)، وكيفيات الخوصصة ومكانة العمال الأجراء منها ومراقبة عمليات الخوصصة والشروط العامة المطبقة على نقل الملكية وغيرها ويضاف إلى هذا الأمر القانون رقم 01/17 المؤرخ في 21 أكتوبر 2001 والذي يتضمن تنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وخوصصتها.

ثالثا: المرسوم التنفيذي رقم 02/373: الصادر في نوفمبر 2002 والمتعلّق بإنشاء صندوق ضمان القروض الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغرض توفير الضمانات الضرورية للحصول على القروض البنكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[1] -المادة 11 من القانون رقم 01-03 **المتعلق بتطوير الاستثمار**،الجريدة الرسمية .

رابعا: الأمر 03/11 المؤرخ في 26 أوت سنة 2003 والمتعلق بالنقد والقرض: تم إلغاء القانون رقم 90/10 المتعلق بالنقد والقرض بموجب الأمر 03/11 المؤرخ في 26 أوت 2003 الذي سمح بإعادة النظر في تنظيم وسير القطاع البنكي خاصة فيما يتعلق بدور كل من بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض وكذا عملية مراقبة البنوك والمؤسسات المالية إلى جانب قواعد الصرف وحركات رؤوس الأموال.

خامسا: المرسومين التنفيذيين رقم 06/356 ورقم 06/357: المؤرخين في 09أكتوبر 2006والمتضمنين صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتحديد تشكيلة لجنة الطعن المختصة في مجال الاستثمار.

سادسا: المرسوم التنفيذي رقم 07/08: المؤرخ في 22 أكتوبر 2008 المتمم للقائمة المعدة بموجب المرسوم التنفيذي 07/08 القرار الوزاري المشترك الصادر في 25 يوليو 2008 المتعلق بمعاينة الدخول للاستثمارات المصرح بها بموجب الأمر 01/03.

سابعا: القرار الصادر عن وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات:المؤرخ في 18 مارس 2009 المحدد لمكونات ملف التصريح بالاستثمار.

ثامنا: قانون المالية التكميلي لسنه 2011 : فيما يخص الاستثمارات العمومية في إطار البرنامج الخماسي الثاني لسنة 2010/2014 1 بالإضافة إلى الأمر 11/12 المؤرخ في يوليو 2011.[1]

تاسعا:قانون يتعلق بترقية الاستثمارات رقم 16-09 المؤرخ شوال عام1437 الموافق 3 أوت سنة 2016 : جاء نتيجة الحركة الواسعة للإصلاحات وضرورة تكييف القوانين بما يتماشى مع السياسة الجديدة مترجما الانفتاح والتكييف مع التغيرات العالمية المتضمن ل39 مادة[2].

المطلب الثاني :مقومات المناخ الاستثماري في الجزائر.

[1] الأمر 12/11 المؤرخ في 18 يوليو 2011، يتضمن قانون المالية التكميلي 2011.
[2] قانون 16-09 المؤرخ في 2016/08/03 ،المتضمن بترقية الاستثمار

لزيادة الاستثمارات الوطنية والأجنبية تتطلب تهيئة الظروف الاقتصادية السياسية والاجتماعية المشجعة للمستثمرين والمساعدة على توفير الشروط لإنجاح العمليات الاستثمارية، ويطلق على هذه الشروط "مناخ الاستثمار" الذي أصبح يمثل احد العوامل المؤثرة في قدرة مختلف الدول على جذب الاستثمارات.

الفرع الأول: شروط المناخ الاستثماري: لقد حدد الخبراء على مستوى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية القواعد الأساسية التي يجب على البلدان النامية على تحقيقها من أجل تحسين مناخ الاستثمار ورفع القدرة التنافسية للشركات المحلية، وتتمثل هذه القواعد بالإضافة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية القواعد الأساسية التي يجب على البلدان النامية على تحقيقها من أجل تحسين مناخ الاستثمار ،ورفع القدرة التنافسية للشركات المحلية، وتتمثل هذه القواعد بالإضافة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي ،الكلي والقدرة على التنبؤ السياسي والاستقرار الاجتماعي واحترام دولة القانون والتي تعتبر الشروط ،المسبقة والضرورية لتهيئة المناخ الاستثماري، ولكن تعتبر هذه العناصر غير كافية بل لابد من توفر عناصر أخرى تقوم هذه العناصر على ثلاثة مبادئ أساسية تتمثل فيما يلي[1]:

أولا:انسجام السياسات الخاصة بترقية الاستثمار: نظرا للتداخل بين مختلف المجالات المتعلقة بمناخ الاستثمار مثل معايير تحرير وحماية الاستثمار لأن لها مجالا واسعا يشمل المستثمرين المحليين والمستثمرين الأجانب والمستثمرين في الشركات الكبرى وفي الشركات الكبرى وفي المؤسسات الصغيرة.

ثانيا: ضرورة ضمان الشفافية في وضع وتنفيذ السياسات والقوانين: إن تحقيق الشفافية من شأنه تقليص حالة عدم اليقين والخطر الذي يحيط بالقرار الاستثماري، كما أنها تساهم في تقليص تكلفة المعاملات المرتبطة بالاستثمار وتشجيع الاتصال بين الإدارات العمومية والقطاع الخاص، فالشفافية تخلق مناخ تسوده الثقة بين المستثمرين والسلطات العمومية.

[1] -ناجي بن حسين ،دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر ،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،غير منشورة ،جامعة منتوري ،قسنطينة ،2007،ص 66-67

ثالثا: أهمية التقييم الدوري والمستمر لآثار السياسات المتخذة على تطور المناخ الاستثماري : الهدف منها هو تحديد مدى تطابق السياسات العمومية مع معايير الممارسة الجيدة والمتعلقة بالمعاملة المنصفة بين المستثمرين الأجانب أو المحليين مهما كان حجمهم مؤسسات صغيرة أو كبيرة، لخلق الظروف الحسنة للاستثمار.

الفرع الثاني: عناصر المناخ الاستثماري: من أهم العناصر التي يتم الحكم من خلالها على السياسة العمومية لتحسين المناخ الاستثماري نجد[1]:

أولاً: سياسة الاستثمار: تؤثر نوعية سياسة الاستثمار المتبعة على قرارات المستثمرين، ولذلك يجب أن تتميز هذه السياسة حماية حقوق الملكية و بعدم التميز ،بهدف خلق مناخ استثماري جيد لصالح ا لجميع، وتوضع هذه الإجراءات اعتمادا على المزايا التي تمتلكها الدولة.

ثانياً: السياسة التجارية: تقوم هذه السياسات بتنظيم المبادلات التجارية لأجل المساهمة في الحصول على نصيب أكبر من الاستثمارات الأجنبية وتطوير الإمكانات الخاصة باقتصاديات الحجم وبتسهيل الاندماج في السلسلة العالمية للتموين، وهو ما يرفع من مردودية الاستثمارات.

ثالثاً: سياسة تشجيع المنافسة: تساعد في تطوير عنصر التجديد والإبداع وتساهم في خلق الظروف الجيدة لدخول مستثمرين جدد، فوجود سياسة جيدة لحماية المنافسة تسمح بتحقيق مزايا الاستثمار.

رابعاً: السياسة الجبائية: لأجل القيام بوظائفها فإن كل الإدارات بحاجة إلى تحصيل الإيرادات الجبائية، ولكن مستوى الأعباء الضريبية وكيفية تطبيقها لها الأثر المباشر على حجم التكاليف التي تتحملها الشركات، لذلك فإن وجود سياسة جبائية سلمية تسمح للحكومات بتحقيق أهدافها العمومية، مع المساهمة في خلق الظروف المشجعة للاستثمارات.

[1] سعيدي يحي ،تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة منتوري ،قسنطينة ،2007،ص 188-189.

خامساً: إدارة الشركات: يعتبر تحديد الإطار العام الذي يحدد المبادئ العامة لإدارة الشركات أحد المعايير الأساسية المحددة لقرار الاستثمار لأنه يؤثر على درجة ثقة المستثمرين وعلى تكلفة رأس المال وعلى عمل الأسواق المالية وعلى تنمية موارد جديدة أكثر استدامة للتمويل.

سادساً: المسؤولية الاجتماعية للشركات: تحدد السياسات العمومية المبادئ المتعارف عليها للسلك المسئول للشركات، وتساهم هذه المحددات في توجيه الاستثمار الذي يساهم في التنمية المستدامة، وتستهدف هذه السياسة إيجاد محيط جديد للأعمال يتحدد فيه دور كل السلطات العمومية والشركات مع تشجيع الحوار حول قواعد عمل الشركات وتشجيع المبادرات الخاصة بتحديد المسؤولية الجماعية للشركات.

سابعاً: تثمين الموارد البشرية: إن تثمين الموارد البشرية يعتبر شرط أولي وضروري لأجل معرفة واستغلال الفرص الاستثمارية، فالاهتمام بتحسين المستوى التعليمي والصحي لأفراد المجتمع يساهم في رفع الإنتاجية الكلية بعوامل الإنتاج وينعكس ذلك إيجابيا على مناخ الاستثمار.

ثامناً: تطوير البنية التحتية والقطاع المالي: وجود بنية تحتية جيدة تضمن تخصيص الموارد النادرة للمشاريع الأكثر كفاءة، ومن مواجهة نقاط الاختناق التي تحد من الاستثمار الخاص، ويعتبر التمويل والبنية الأساسية مدخلات ومستلزمات حاسمة الأهمية في معظم أنشطة الاستثمار، كما أن وجود سياسات فعالة لتحسين أداء القطاع المالي تسمح للشركات والمستثمرين من تجسيد مشاريعهم في ظل محيط مستقل ومحفز.

المطلب الثالث: تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تتمثل المقومات الاقتصادية التي تسمح بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ثلاثة عوامل أساسية هي: عوامل السوق ،الكفاءة ، الموارد [1]:

أولا: عوامل السوق: تعتبر الجزائر سوق ضخم بالنسبة للشركات الأجنبية التي تهدف إلى تغطية السوق المحلي، حيث بلغ عدد السكان 41.3 مليون نسمة في جانفي 2017، وهذا ما يجعل حجم

[1] د.سعيدي يحي ،تقييم المناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ،مجلة العلوم الإنسانية و الاقتصادية،جامعة منتوري قسنطينة ،الجزائر ،العدد 31–جوان 2009،ص91.

الاستهلاك كبير جدا بالنسبة لكل من المواد المصنعة ومواد التجهيز، فعلى سبيل المثال بلغت الواردات منها سنة 2017 ما يقارب61.6 مليار دولار

ثانيا :عوامل الكفاءة: إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتدفق على البلدان التي تمتلك بنية تحتية جيدة المستوى , وكما هو معلوم ,يقصد بالبنية التحتية الطرق والمواصلات السلكية و اللاسلكية والصرف الصحي, محطات القوى الكهربائية, خطوط الطيران والمطارات وشبكة المواصلات الداخلية, بالإضافة إلى المناطق الصناعية التي تمثل أهم أشكال البنية التحتية.

- المناطق الصناعية: فيما يخص المناطق الصناعية, تتابع الجزائر ما بدأته منذ 1970 في بناء المناطق الصناعية وإعادة هيكلتها لتهيئة الأقاليم بشكل متوازن لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مختلف أرجاء الجزائر, حيث رصدت الحكومة الجزائرية مبالغ مالية لإعادة تهيئة المناطق الصناعية وإنشاء مجمعات جهوية تتكفل بتسيير المناطق الصناعية وفق هيكة جديدة, لدرء النقائص المسجلة , وخصت 36 منطقة صناعية بتكلفة إجمالية تقدر ب1.9 مليار دينار جزائري, وأضيفت لعمليات شملت 47 منطقة صناعية ومنطقة نشاط على مساحة تقدر ب15 ألف هكتار.

  بالمقابل ستسمح الحكومة في غضون سنة 2017بناء على ماتقترحه في المشروع التمهيدي لقانون المالية 2017 للشركات الخاصة بانشاء وتسيير وتهيئة المناطق الصناعية ومناطق النشاط الصناعي على أوعية عقارية تملكها هذه المؤسسات او على عقارات تملكها الدولة.[1]
- وسائل الاتصال: تعتبر وسائل الاتصال من أهم مكونات البنية التحتية وتشمل كل من شبكة الطرقات والسكك الحديدية والموانئ والمطارات, حيث تشير الاحصائيات بان الجزائر تمتلك شبكة اتصالات متطورة نسبيا مما يساعد على جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- الكهرباء والغاز: بفضل إنتاج يتجاوز 7000 ميجاوات, أصبحت التغطية الكهربائية الفضائية تعادل نسبة 96%, وهي نسبة قريبة بتلك المسجلة في بعض بلدان منضمة التعاون والتنمية الاوروبية, 96% من المنازل تستفيد من خدمات الشبكة الكهربائية التي

[1] قانون المالية 2017.

تشرف على توزيعها مؤسسة سونلغاز. كما يستفيد حاليا 1.7 مليون منزل من التموين المباشر بالغاز الطبيعي.

ثالثا: عوامل الموارد

إن الجزائر تتوفر على شريحة كبيرة من اليد العاملة المدربة مقارنة بدول المنطقة, كما يلاحظ أن هناك إهتمام كبير بكل من قطاع التعليم والتكوين من خلال توفير عدد هائل من الجامعات والمعاهد والمدارس بهدف الرفع من مستوى التكوين , فلقد تم ادخال عدة اصلاحات في هذا المجال مما أدى إدراج التكنولوجية الجديدة للاعلام والاتصال كوسيلة بيداغوجية مما أدى الى تخفيض عدد التلاميذ بالنسبة لكل استاذ حيث وصل الى 28بالنسبة للطورين الاول والثاني و19 بالنسبة للتعليم الثانوي سنة 2003 أما سنة 2017 حيث وصل الى 36 في القسم الواحد [1] وهو أضعف مستوى مقارنة بدول المجاورة.

المبحث الثاني : واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

من أجل دراسة الموضوع بشكل يسمح بإعطاء نظرة دقيقة على واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة للفترة محل الدراسة قمنا بتقسيم الفترة إلى مرحلتين هامتين، تختلفان عن بعضهما من خلال مدا خيل الدولة من العملة الصعبة الناتجة عن الارتباط بأسعار النفط العالمية و ما لذلك من أهمية بالغة في التأثير على القرارات السيادية للحكومات الجزائرية المتعاقبة خصوصا فيما يتعلق بالقيود الحمائية . حيث تتعلق المرحلة الأولى بالفترة 2000-2009 ، والمرحلة الثانية بالفترة 2010-2016.

المطلب الأول: تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر في فترة 2000-2009

شهدت الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر تطورا ملحوظا خلال الفترة 2000-2009 هذا ما سنحاول التطرق إليه من خلال الجدول التالي:

أولا : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد 2000-2009

جدول رقم (02):تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة في الجزائر خلال الفترة 2000-2009:

[1] مدونة التعليم والدراسة في الجزائر.www.dz-onec.com

الوحدة : مليون دولار

لسنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة	280,1	1113،106	1065	637،8812	881،8514	1145،339	165،1888	1743,331	2631,711	2753,755

المصدر:من إعداد الطابتين بالإعتماد على www.unctadstat.unctad.org

الشكل 01: تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة خلال الفترة 2000-2009

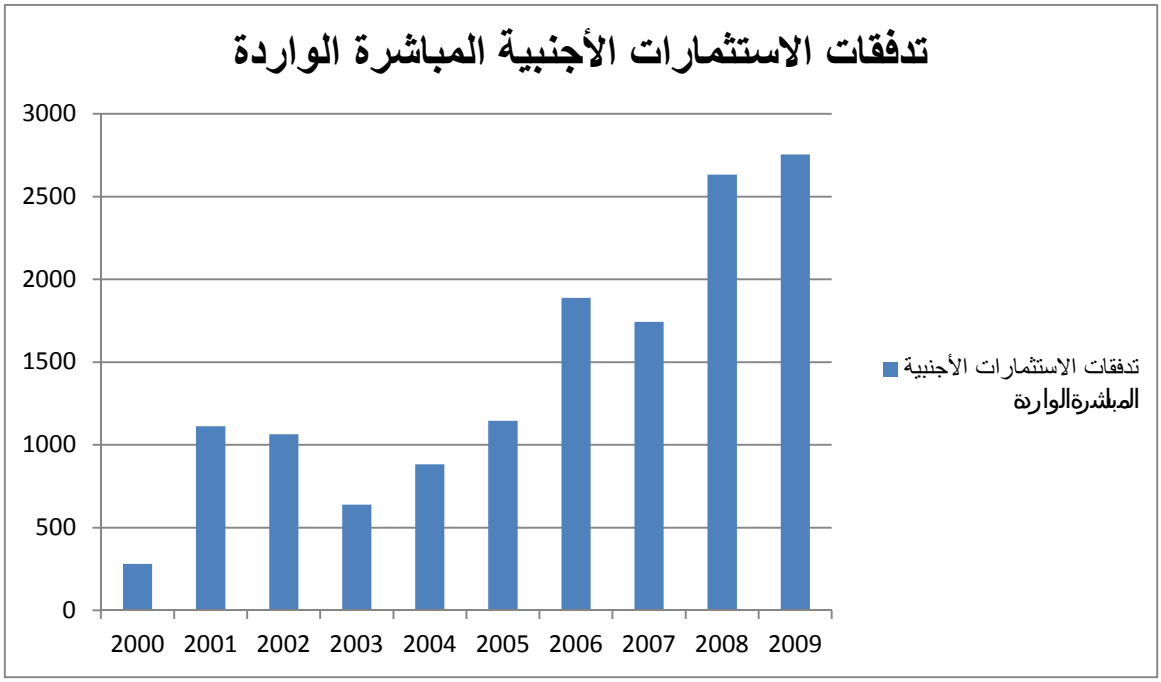

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

من خلال الشكل أعلاه الذي يتضمن تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد نلاحظ ارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر في السنتين 2000و 2002 حيث تطور الاستثمار من 280,1 مليون دولار سنة 2000 إلى 1065مليون دولار سنة 2002 ، أما خلال سنة 2003

فقد انخفض ب 637.8812 مليون دولار ، أما خلال 2004 إلى 2009 فقد شاهد ارتفاع ملحوظ من 881.8514 مليون دولار إلى 755 .2753 مليون دولار.

ثانيا : تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية الصادرة في الجزائر :2000-2009

شهدت الاستثمارات الأجنبية الصادرة إلى الجزائر تطورا ملحوظا خلال الفترة 2000-2009 هذا ما سنحاول التطرق إليه من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (03) : يمثل تدفقات الاستثمارات الأجنبية الصادرة في الجزائر 2002-2009

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
تدفقات الاستثمار الأجنبي الصادرة	280	1113	1065	638	882	1145	1888	1743	2632	2754

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على www.unctadstat.unctad.org

الشكل 02: تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة خلال الفترة 2000-2009

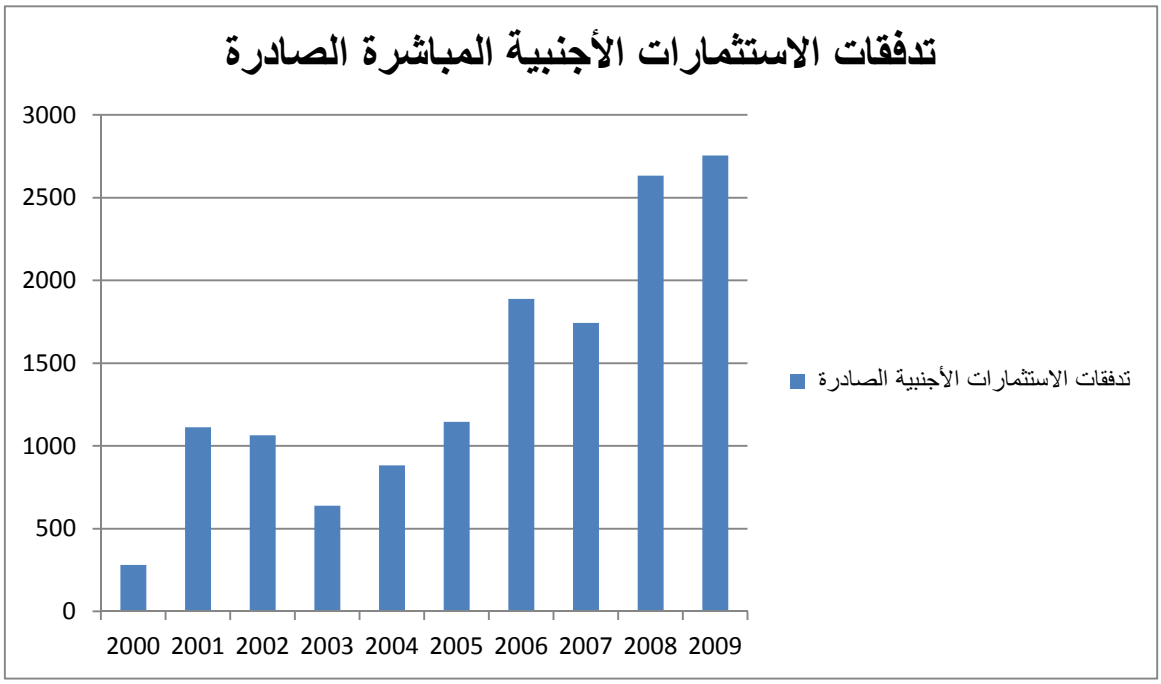

المصدر من اعداد الطالبتين بناء على احصائيات الجدول السابق

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ ارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة في الجزائر في السنتين 2000و 2002 حيث تطور حجم الاستثمار الصادة من 280 مليون دولار سنة 2000 إلى 1065مليون دولار سنة 2002 ، أما خلال سنة 2003 فقد انخفض ب 638 مليون دولار ، أما خلال 2004 إلى 2009 فقد شاهد ارتفاع ملحوظ من 882 مليون دولار إلى 2754 مليون دولار

ثالثا: تطور المشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة 2003-2009

سوف نستعرض تطور مشاريع الاستثمار الأجنبي لمباشر في الجزائر خلال الفترة 2003-2009 من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (03): تطور المشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة 2003-2009

الوحدة :مليون دولار

العام	عدد المشروعات	التكلفة (مليون د)	عدد الوظائف	عدد الشركات
2003	23	5,046.3	4,732	22
2004	19	857.2	3,334	19
2005	45	10,545.3	11,049	43
2006	50	9,686.6	9,491	45
2007	29	4,070.1	5,711	28
2008	75	16,408.2	27,305	66
2009	32	2,605.1	5,872	28
الإجمالي	273	49218.8	70205	251

المصدر من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2016

من خلال الجدول الخاص بتطور مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر نستنتج خلال الفترة ما بين يناير 2003 وديسمبر 2009 بلغ عدد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 273 مشروعا يتم تنفيذها من قبل251 شركة عربية وأجنبية، وتشير التقديرات إلى أن التكلفة الاستثمارية الإجمالية لتلك المشروعات تبلغ نحو 49 مليار دولار وتوظف نحو 70الف عامل.

المطلب الثاني : تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر في فترة 2010-2016

لقد اخترنا هذه الفترة لدراسة لكثرة التعديلات التي طرأت على التطورات الاستثمارية الجزائر خلال الفترة 2010-2016 بحيث نريد التعرف على هذه التطورات على الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال إحصائيات الآتية :

أولا :تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة في الجزائر خلال فترة 2010-2016

جدول رقم (04): تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة في الجزائر خلال فترة 2010-2016

الوحد :مليون دولار امريكي

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة	2301.23	2580.354	1499.42	1684	1506.733	-584	1546

المصدرمن إعداد الطالبتين:www.unctadstat.unctad.org

الشكل 03: تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة من 2010-2016

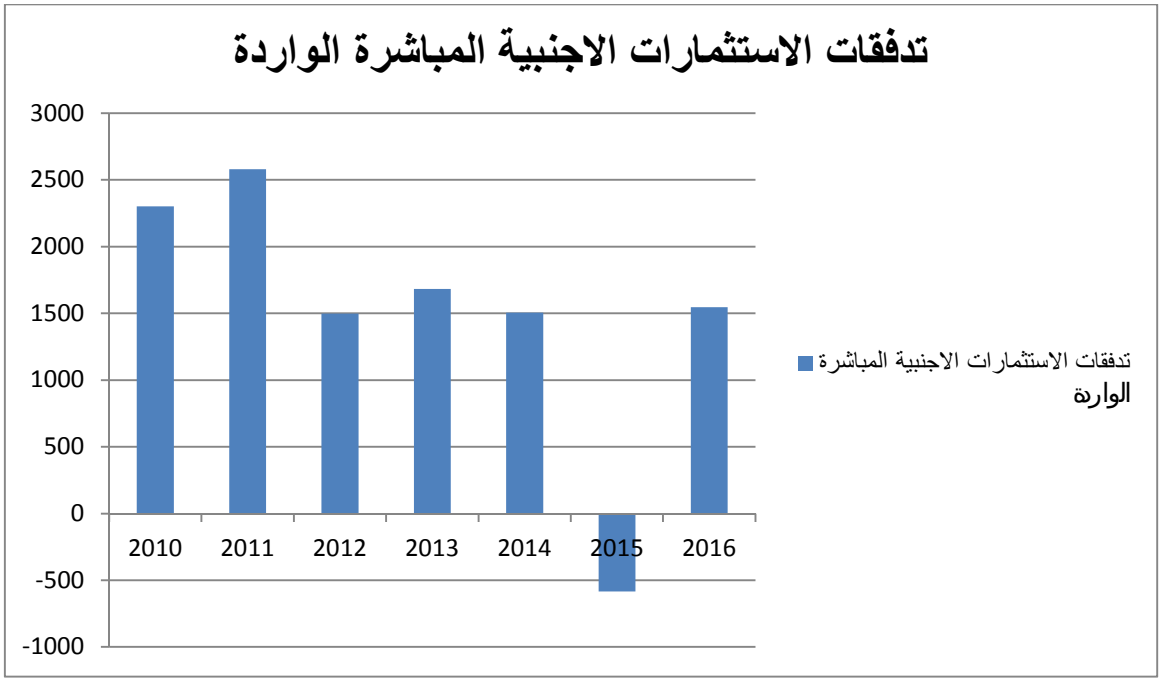

المصدر من إعداد الطالبتين بناء على إحصائيات الجدول السابق

من خلال الجدول السابق نلاحظ تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر سجل انخفاض سنة 2010 قدر ب 2301.23 مليون دولار ،أما في سنة 2011 سجل ارتفاع قدر ب 2580.354 مليون دولار ، كما سجل عام 2015 استثمارات أجنبية مباشرة سلبية قيمتها 587.3 مليون دولار وذلك حسب تقديرات الأونكتاد وتمثل نحو 18 % من إجمالي التدفقات السلبية التي شاهدتها الدول العربية خلال العام ،كما شاهدت أخر الأرقام والإحصائيات إلى ارتفاع محسوس سنة 2016 قدر ب1546 مليون دولار.

ثانيا: تدفقات الاستثمارات الأجنبية الصادرة في الجزائر 2010-2016

لقد تطرقنا سابقا إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة و الآن سنتطرق الى تدفقات الاستثمارات الأجنبية الصادرة في الجزائر 2010-2016 من خلال دراسة هذا الجدول :

جدول رقم (05) تدفقات الاستثمارات الأجنبية الصادرة في الجزائر 2010-2016

الوحدة مليون دولار أمريكي

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
تدفقات الاستثمار الأجنبي الصادرة	2301	2580	1499	1684	1507	584	1 546

المصدر من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: www.unctadstat.unctad.org

الشكل 04: تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة خلال الفترة 2010-2016

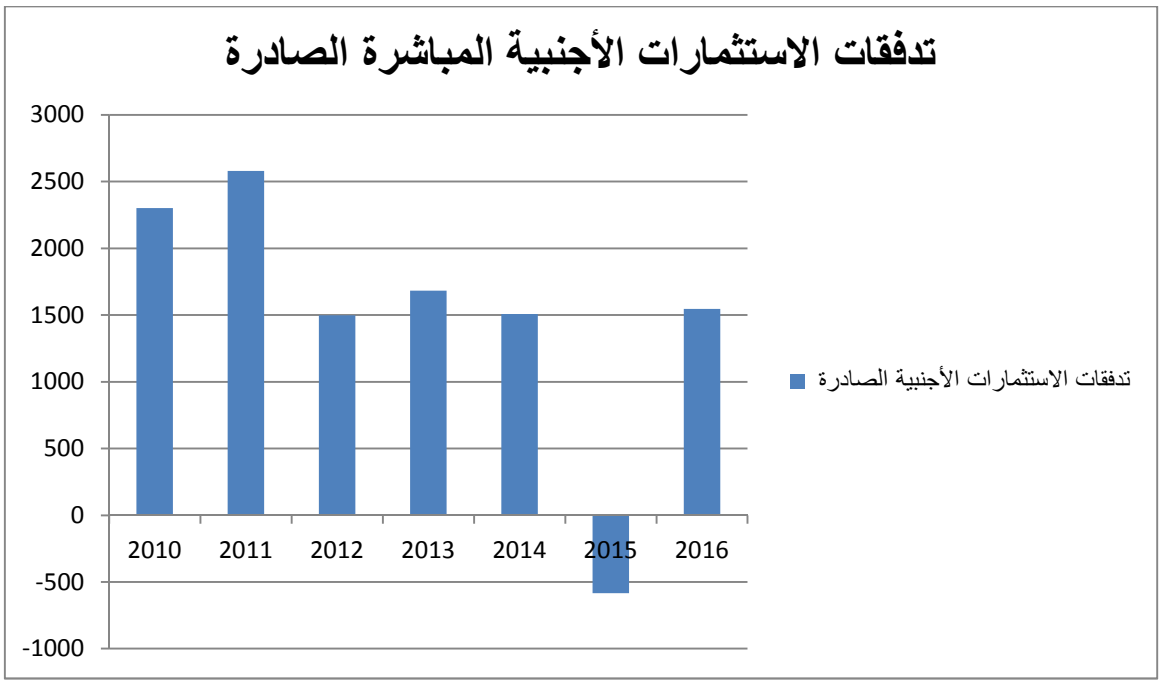

المصدر من اعداد الطلبتين بناء على احصائيات الجدول السابق

من خلال الجدول والشكل البياني نلاحظ تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر سجل انخفاض سنة 2010 قدر ب2301 مليون دولار ،أما في سنة 2011 سجل ارتفاع قدر ب 2580مليون دولار ، كما سجل عام 2015 استثمارات أجنبية مباشرة سلبية قيمتها 584 مليون دولار وذلك حسب تقديرات الأونكتاد وتمثل نحو 18 % من إجمالي التدفقات السلبية التي شاهدتها الدول العربية خلال العام ،كما شاهدت أخر الأرقام والإحصائيات إلى ارتفاع محسوس سنة 2016 قدر ب1546 مليون دولار ،كما لم تتوفر إحصائيات سنة2017 بعد.

ثالثا : تطور مشاريع الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال فترة 2010-2015

سنستعرض تطورات مشاريع الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة 2010-2015 من خلال الجدول الأتي :

جدول رقم (06): تطور مشاريع الاستثمارات الأجنبية خلال فترة 2010-2015

الوحدة :مليون دولار أمريكي

العام	عدد المشاريع	التكلفة (مليون دولار)	عدد الوظائف	عدد الشركات
2010	21	1،367.4	3 797,	17
2011	27	1،431.6	2،565	24
2012	18	2،376.8	4،951	17
2013	16	4،284.6	7،298	12
2014	13	535.5	2،130	13
2015	13	749.4	3،7581	13
الإجمالي	108	10745.3	58,322	96

من إعداد الطالبتين : بالاعتماد على تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية2016

من خلال الجدول الخاص بتطور مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر نستنتج خلال الفترة ما بين يناير 2010 وديسمبر 2015 بلغ عدد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 108 مشروعا يتم تنفيذها من قبل96 شركة عربية وأجنبية، وتشير التقديرات إلى أن التكلفة الاستثمارية الإجمالية لتلك المشروعات تبلغ نحو 10745.3 مليار دولار وتوظف حوالي 58ألف عامل وهذا ما ساهم في تحقيق تدفقات مقبولة من الاستثمار الأجنبي المباشر كما لم تتوفر إحصائيات لسنة 2016 و 2017 بعد.

رابعا: أهم الدول المستثمرة في الجزائر في الفترة 2012-2016.

رأينا أنه من الضروري الإشارة إلى أهم الدول التي وجهت الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر و ذلك من اجل إبراز الدور الذي تلعبه الدبلوماسية الاقتصادية في تطوير الاقتصاد الوطني من خلال الترويج و التشجيع للاستثمار في الجزائر، و الجدول الأتي يوضح ذلك.

جدول رقم : (07): أهم الدول المستثمرة في الجزائر في الفترة 2012-2016.

الدولة	التكلفة(مليون دولار)	عدد المشروعات	عدد شركات
الصين	3.509	6	6
سنغافورة	3.151	3	1
اسبانيا	2.147	8	4
قطر	2.150	2	2
تركيا	1.598	2	2
ألمانيا	380	7	7
جنوب إفريقيا	350	1	1
سويسرا	293	3	3
فرنسا	268	10	8
مملكة متحدة	234	4	3
أخرى	1.093	31	31
الإجمالي	15.273	77	68

من إعداد الطالبتين بالاعتماد على :FDI Markets2017

_خلال الفترة ما بين يناير 2012 وديسمبر 2016 حلت الصين وسنغافورة و اسبانيا على التوالي في قائمة أهم الدول المستثمرة في الجزائر حسب التكلفة الاستثمارية للمشروعات، وذلك راجع على التطور الملحوظ الذي شهادته العلاقات الجزائرية مع كل الصين و سنغافورة واسبانيا وتركيا مما شجع المستثمرين من هاته الدول إلى اختيارهم الوجهة الجزائرية.

المطلب الثالث: التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر 2002-2016.

سنقوم بدراسة بيانات الجدول الأتي و الذي تمثل التوزيع القطاعي لاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال دراسة عدد المشاريع و عدد مناصب الشغل .

جدول رقم (09) يمثل التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر 2002-2016

الوحدة مليون دينار جزائري

القطاع	عدد المشاريع	%	قيمة بمليون دينار جزائري	%	منصب الشغل	%
الزراعة	1316	2,06%	222790	1,74%	53445	4,69%
البناء	11 389	17,85%	1310896	10,24%	246138	21,62%
الصناعة	11 256	17,64%	7411469	57,90%	466382	40,97%
الصحة	935	1,47%	171948	1,34%	22478	1,97%
النقل	31 097	48,74%	1095948	8,56%	162976	14,32%
السياحة	1 018	1,60%	974396	7,61%	62069	5,45%
الخدمات	6 786	10,64%	1169895	9,14%	116476	10,23%
التجارة	2	0,00%	10914	0,09%	4100	0,36%
الاتصالات	5	0,01%	432578	3,38%	4348	0,38%
المجموع	63 804	100%	12800834	100%	1138412	100%

من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المصدر : الوكالة الوطنية لاستثمار www.Andi.dz

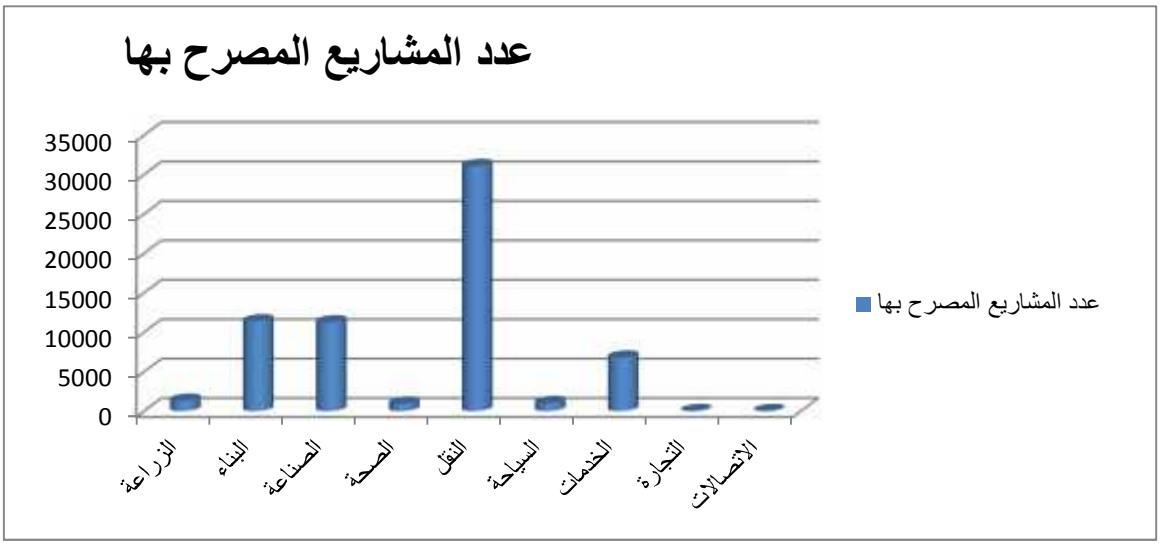

من إعداد الطالبتين بناءا على إحصائيات الجدول السابق

عند دراستنا لبيانات الجدول نلاحظ أن قطاع النقل قد نال حصة الأسد من إجمالي عدد مشاريع الاستثمار في الجزائر ب 31097 مشروع خلال الفترة (2002-2016) بقيمة مليون1095948 دج.

أما قطاع البناء احتل المرتبة الثانية من حيث عدد المشاريع ب 11389 مشروع بمبلغ 1310896دج إذ وصلت نسبة 10.24% وتليها في المرتبة الثالثة و ليس بفارق كبير قطاع الصناعة بعدد المشاريع 11256 مشروع بمبلغ 7411469 دج بنسبة57.90 µ||حيث يحتوي هذا القطاع على فرص ومجالات استثمار عديدة خاصةً في القطاع المالي و تأتي بعد ذلك القطاعات الأخرى الضّعيفة و بمعنى أنّها لا تستقطب عدد كبير من المشاريع الاستثمارية أي بنسب متضائلة جدا و هذه القطاعات هي قطاع الخدمات الزراعة السياحة، والصحة، الاتصالات ،التجارة على التّوالي، كما لم تتوفر إحصائيات 2017 بعد.

تطور المشاريع حسب أهم10 قطاعات مابين يناير 2012 وديسمبر 2016

سنتناول تطور المشاريع في الجزائر حسب أهم 10 قطاعات مابين يناير 2012و ديسمبر 2016 من خلال الجدول الأتي :

جدول رقم (10) : يمثل تطور المشاريع حسب أهم10 قطاعات مابين يناير 2012 وديسمبر 2016

الوحدة : مليار دولار أمريكي

القطاع	المبلغ (مليار دولار)
العقارات	1,730
بناء ومواد البناء	1,467
المنسوجات	924
مكونات السيارات	630
المنتجات الصيدلانية	313
الطاقة المتجددة/البديلة	232
الاتصالات	178
مركبات أخرى غير السيارات	121
الغذاء والتبغ	92
وسائل النقل	77
المجموع	5764

المصدر:مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار"مناخ الاستثمار في الدول العربية 2017.ص61

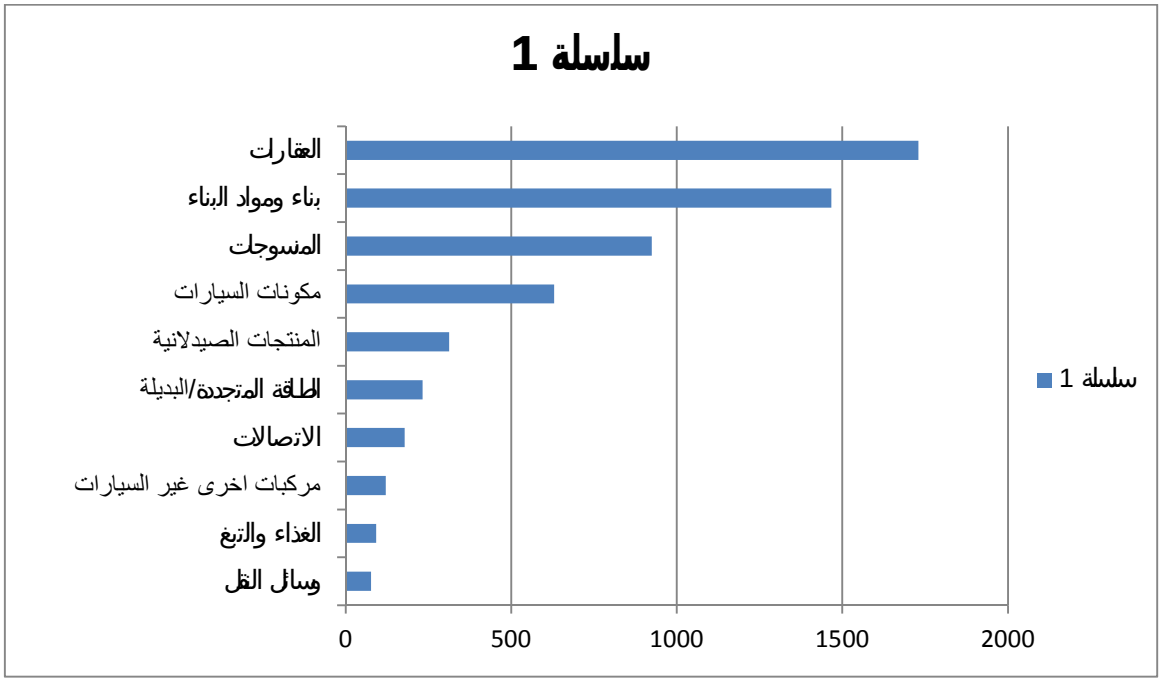

من إعداد الطالبتين بناء على إحصائيات الجدول السابق

ان الدول المتقدمة تتميز بكون التدفقات الواردة اليها من الاستثمارات الاجنبية المباشرة يستقطب الجزء الأكبر منها قطاع العقارات بمبلغ قدره 1730 مليار دولار و يليه بعد ذلك قطاع البناء و مواد البناء بمبلغ 1467 مليار دولار ثم يليه قطاع المنسوجات بمبلغ 924 مليار دولار في المرتبة الثالثة، ثم تليه مكونات السيارات ،منتجات الصيدلانية ،طاقات المتجددة /البديلة ، الاتصالات، المركبات الأخرى غير السيارات، الغذاء و التبغ و وسائل النقل على التوالي .

المبحث الثالث : العراقيل والمعوقات التي يواجهها الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وحلولها

سعت الجزائر جاهدة للوصول إلى معنى الحقيقي للاستثمار الأجنبي المباشر داخل نطاقها الجغرافي، وقد قامت الجزائر بوضع جل الشروط الضرورية الواجبة لتوفير بيئة اقتصادية واجتماعية محفزة لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن أجل نيل هذا الهدف يطالب المستثمرون لأجانب السلطات الجزائرية بالعمل على سد الفجوات والتقليص من العراقيل التي تحول دون ذلك والتي يمكن أن نذكرها في:

المطلب الأولى : العراقيل الطبيعية(مشكل العقار) و المادية:

أولا: العراقيل الطبيعية(مشكل العقار)[1]

لقد عرف الاستثمار الأجنبي في الجزائر أهم العراقيل التي من بينهم مشكلة العقار حيث يعد الإجراء الخاص للحيازة على عقار هو أهم مؤشر في مسار اتخاذ قرار الاستثمار ومن أجل ذلك عملت السلطات على تحرير سوق العقار، إلا أن ميدان العقار يبقى معقدا فحسب وكالة ترقية ودعم الاستثمارات فإن الحصول على قطعة عقار في سبيل الاستثمار يشكل أهم قيد يكبل المستثمرين وهو في أحسن الأحوال لا يمكن أن يقل عن سنين، حسب بعض المستثمرين وذلك بسبب تدخل العديد من الهيئات لمنح قرار الموافقة على طلب حيازة عقار وهذه الهيئات ممثلة في:

–وزارة التجهيز، المديرية العامة، وزارة الداخلية، المديرية العامة للبيئة والتهيئة.

–وكالة تطوير السكن الخاصة بترقية العقار.

–الوكالة العقارية المحلية المسيرة لقوائم أراضي البلدية.[2]

ثانيا : العراقيل المادية:

[1] رشيدة بن عرفة وسومية حمزاوي,مرجع سابق,ص53.

[2] -محبوب بن محمودة ،إسماعيل بن قانة ،**أزمة العقار في الجزائر في تنمية الاستثمار الأجنبي** ،مجلة الباحث ،العدد 05،2007،ص:06.

ضعف المنضومة المصرفية الجزائرية مقارنة بدول أخرى بنفس مستوى الجزائر , حيث

تشكل المنظومة المصرفية المحور الرئيسي لإنعاش النشاط الإنتاجي والنمو الاقتصادي وهي المحرك الأساسي لازدهار أي اقتصاد في العالم، و من ثم أصبحت عملية إصلاحها حتمية لا بديل لها ولا مفر منها بالنسبة للسلطات العمومية، حيث أن سير هذه المنظومة في الجزائر يكشف عن انحرافات إذا ما قورن بالجهاز المصرفي للبلدان المتقدمة أو حتى في الدول ذات المستوى المتقارب من المستوى الجزائري لا يزال النظام المصرفي في الجزائر يتميز بمراقبة دائمة للدولة المالكة التي تفرض قرارها على المؤسسة المصرفية مما يؤدي إلى غياب المنافسة وضعف نوعية الخدمات المقدمة للمتعاملين الاقتصاديين ولعل من أهم وأبرز ما يعرقل البنك والمستثمرين هي:

- ✓ غياب القروض الممنوحة بدون ضمانات.
- ✓ غياب المؤسسات المالية المختصة.
- ✓ قلة المنتجات المالية الخاصة بالاستثمار.

المطلب الثاني: العراقيل الاقتصادية والسياسية :العراقيل الاقتصادية والسياسية هي العراقيل الوحيدة التي تسبب في طرد المستثمر الأجنبي.

أولا: العراقيل الاقتصادية[1]:

لقد تعددت العراقيل الاقتصادية التي تسببت من تردد المستثمرين الأجانب في اقتحام السوق الجزائرية، هذا التردد مبني على التخوف الكبير اتجاه هذه العراقيل التي قد تفوق في حجمها أو نتائجها التحفيزات التي أقرتها الدولة في هذا المجال، ونجد أن هذه العراقيل قد تعرقل سياسة السوق المفتوحة التي تبنتها الجزائر اتجاه تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إليها لتشجيع المتعاملين الأجانب على إزالة مخاوفهم، ويمكن سرد أهم هذه المعوقات فيما يلي:[2]

[1] رشيدة بن عرفة سومية حمزاوي, واقع التجربة الجزائرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة2005-2014 ,مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر 2015 -2016,ص55.

[2] رشيدة بن عرفة سومية حمزاوي, واقع التجربة الجزائرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة2005-2014 ,مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر 2015 -2016,ص57.

- ✓ سوء التسيير الذي يميز بعض المرافق التي تعد ضرورية لضمان سرعة وفعالية بعض الأنشطة التجارية ومثال ذلك سوء التسيير والتنظيم الذي يميز كل الموانئ الجزائرية، فبالرغم من أن حوالي 80%من السلع المستوردة تمر عبر الموانئ إلا أن البطء الكبير في تسريح السلع سواء بسبب سوء التسيير و التنظيم على مستوى الموانئ،التنظيم على مستوى الموانئ، أو إلى قلة التجهيزات الضرورية التي تعتبر شرطا أساسيا لعمل الموانئ الحديثة وهو السمة الغالبة على نشاط هذه الموانئ، يضاف إلى ذلك عامل البيروقراطية، كل هذه العوامل حالت دون توفير الشروط الضرورية والأساسية لضمان سرعة العمليات التصديرية والاستيرادية التي تتطلبها التبادلات التجارية
- ✓ الجهاز المصرفي يعاني من نقص الفعالية سواء من ناحية نقص مهنية المستخدمين أو نقص الإمكانيات المادية للاستمرار عمل هذا الجهاز وفقا لمتطلبات عمل البنوك في الدول المتقدمة ، علاوة على ذلك تعاني من ضيق السوق المالية وعدم اندماجها مع الأسواق العالمية، من ما يؤدي إلى عرقلة انتقال رؤوس الأموال وبالتالي تقليص منافذ التمويل والاستثمار، ونجد في الجزائر أن جلب الاستثمار الأجنبي يتطلب توفير قطاع مصرفي يتمتع بكل المواصفات الحديثة سواء من ناحية الإمكانيات المادية والبشرية أو من ناحية الطرق التنظيمية التسييرية، لأن الاستثمارات الحديثة تتطلب وجود بيئة مصرفية تسهيلية تتميز بالمرونة التامة في المعاملات.
- ✓ الجوانب القانونية والتنظيمية تتسم بالغموض في عملية الخوصصة الكلية للمؤسسات العمومية الأمر الذي أدى إلى ترددا لأجانب في اتخاذ قرار الاستثمار.
- ✓ قيمة العملة المحلية تدهورت وتعددت أسعارها الصرفية فتنخفض سعر العملة بالنسبة للعملات الأخرى يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للاستثمار نظرا للعملات الأجنبية ،كما يؤدي إلى تآكل أرباح المستثمرين عند تحويلها إلى الخارج.

ومن ما سبق نستنتج أن عملية انتقال الاقتصاد الجزائري من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد

السوق لم تتم بالشكل اللازم، حيث بقيت بعض الرسومات القديمة (تنظيمية كانت أو قانونية) التي تحول دون التطبيق الكلي والسليم لسياسة "الباب المفتوحة" أمام تدفق الاستثمار الأجنبي.

تسببت هذه العراقيل في تخوف المستثمرين من توطين مشاريعهم في بيئة اقتصادية تتسم بعدم استقرار النصوص القانونية وغموض بعضها الآخر،إن الجزائر ورغم الطاقات والإمكانيات الاقتصادية الكبيرة التي تتميز بها إلا أنها لم ترقى إلى توفير بيئة اقتصادية تغري المستثمرين الأجانب، هذه البيئة يجب أن تتوفر على الشروط القانونية والتنظيمية وغيرها التي تساعد على عمل المستثمرين الأجانب بحرية، سواء تعلق الأمر بالإنتاج أو التصدير أو الاستيراد أو تحويل الأرباح والفوائد.

ثانيا: العراقيل السياسية[1]:

كما هو معلوم لدى الجميع النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الشاملة أمران مرهونان بمدى استقرار الوضعية الأمنية والسياسية للدول، خاصة وأن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من شركات متعددة الجنسيات لا يكون كبيرا إلا بتوفير عامل أساسي هو الاستقرار الأمني والسياسي حيث لا يمكننا إنكار دور هذا الأخير في معادلة جلب الاستثمار ولهذا سنتعرض لهذين الأمرين بالتفصيل لمعرفة مدى عرقلتهما للاستثمار الأجنبي المباشر.

أولا: الوضع الأمني: تعاني الجزائر من الأزمة الأمنية الحادة التي تعود بذورها الأولى إلى أحداث أكتوبر 1988 وأيضا أحداث تيقنتورين سنة 2013 ثم تليها أحداث أخرى ومؤخرا أحداث عين صالح لسنة 2016 ،عملت على الزيادة من حدة هذه الأزمة وخطورتها، والتي كانت لها آثار وخيمة تسببت في إفساد صورة الجزائر على المستويين الإقليمي والدولي، هذه الأوضاع الأمنية في الجزائر يمكن اعتبارها بمثابة عائق أساسي من بين العوائق المعرقلة للاستثمار الأجنبي المباشر خاصة وأن المستثمرين معتادين على تقويم الوضعية الأمنية لأي دولة يريدون الاستثمار فيها قبل اتخاذ القرار المتعلق بذلك، فالشركات متعددة عائق أساسي من بين العوائق المعرقلة للاستثمار الأجنبي المباشر خاصة وأن المستثمرين معتادين على تقويم الوضعية الأمنية لأي دولة يريدون الاستثمار فيها قبل اتخاذ القرار المتعلق بذلك، فالشركات متعددة الجنسيات القائمة بالاستثمار لا توجه استثماراتها لأي بلد كان إلا إذا توافرت فيه مجموعة من الشروط الضرورية والتي من أهمها استقرار الأوضاع الأمنية والسياسية وكذلك نجد أن المستثمر الأجنبي لا يمكن أن يغامر بتقديم

[1] رشيدة بن عرفة وسومية حمزاوي,مرجع سابق ,ص56.

أمواله في دولة ما لم يجمع تقييما عاما للوضع الأمني للدولة وبالنسبة للاستقرار النسبي للطاقم الأمني فلم يعد له حس كبير، فبالرغم من التحسن الملحوظ مؤخرا في إطار قانون الوئام المدني والمصالحة الوطنية للتخفيف من حدة الأزمة، إلا أن الجزائر تعاني من هرب المتعاملين الاقتصاديين لخوفهم على أرواحهم وممتلكاتهم وتفضيلهم للدول المجاورة الأكثر أمانا، وخصوصا مع الإشاعات الملفقة التي تليها بعض المصادر الخارجية والغربية بشكل خاص.

ثانيا: عدم الاستقرار السياسي: مرت الجزائر بعهد من الاضطرابات وظروف سياسية صعبة في فترة التسعينات جعلت الجزائر تحتل المرتبة السابعة من حيث خطورة الاستثمار، فعدم الاستقرار النسبي للطاقم الحكومي أو حتى الإطارات ذات المناصب التي لها صلة مباشرة بمراكز اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار حيث في هذه الفترة الوجيزة تعاقب على الجزائر 08 حكومات أربعة منها كانت في عهد الرئيس بوتفليقة، ونأخذ على سبيل المثال حكومة قطعت أشواطا في التفاوض مع المستثمرين الأجانب ثم يأتي هذا المستثمر فيجد رئيس حكومة آخر وطاقم جديد ويجد إطارات أخرى تحكم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDIوحتى وإن كانت القوانين الضامنة لم تتغير لكن الأجانب يدخلون في اعتباراتهم ،كل صغيرة وكبيرة وهذا يؤثر حتما على اتخاذ قرارات الاستثمار، فهذه التغيرات في السوق تدخل الشك والريب في نفوس المستثمرين حول وجود حالة عدم الاستقرار.

المطلب الثالث: بعض الحلول المقترحة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر:

بعدما تطرقنا سابقا على معوقلت الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر سنقدم بعض الحلول و الاقترحات العملية لتحسين البيئة الاستثمارية التي تتمثل في مايلي:

1. **عصرنة إطار الاستثمار**[1] : وذلك بتسريع عصرنة وتحرير النظام الاقتصادي ،،تخفيض دور الدولة ،دعم القطاع الخاص مع خلق محيط مشجع لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ،و بالتالي خلق تدفقات ثابتة من الاستثمارات ت و كذلك يجب

[1]-سعيدي يحي ،مرجع سبق ذكره، ص256.

- ✓ تفعيل القوانين و الأنظمة المشجعة لاستثمارات الأجنبية المباشرة ،و العمل على تحديثها بما يتناسب مع تطور متطلبات المناخ الاستثماري العالمي وتطور القوانين المشجعة لاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المنافسة
- ✓ المصداقية في التعامل مع المستثمرين الأجانب من حيث الالتزام بالقوانين و التشريعات المنظمة لاستثمار الأجنبي في الجزائر ،والتعهد بعدم الحياد عن هذه القوانين أو تعريض استثماراتهم للمصادرة أو التعدي عليها
- ✓ تطوير و تحسين البنية التحتية و الخدمات الأساسية و الضرورية لاستثمار في كافة مناطق وولايات الوطن بمساهمة رأسمال الأجنبي

2. **تحسين صورة البلد و الاتصال في الخارج** :وذلك من خلال التطرق إلى النقاط التالية

- ✓ وضع إستراتيجية تطوير الاستثمار عن طريق وكالة ANDI ،وذلك عن طريق قدرتها على تطوير الاستثمارات الأجنبية من خلال قيام الوكالة بحملات تسويق دولية للتعريف بفرص الاستثمار المتاحة عن طريق الهيئات الدبلوماسية الموجودة بالخارج.
- ✓ وضع إستراتيجية تطوير الاتصال خاصة بأهم الإصلاحات المحققة من طرف الجزائر مع مجموعة من الأعمال الدولية.

3. **وضع سياسة استثمارية ذات التأثير المسبق** : إعداد سياسة استثمار وطنية بإمكانها أن تسمح بتفادي التداخل في الصلاحيات بين مختلف مؤسسات الدولة و تؤدي إلى تحسين توقعات إطار الاستثمار و بالتالي يجب:

- ✓ دعم التنسيق بين الوزارة المنتدبة للمساهمات و تطوير الاستثمار **(MDPPI)** و المجلس الوطني للاستثمار (CNI) والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)
- ✓ تدعيم مساهمة القطاع الخاص الوطني والأجنبي عن طريق ضمان تمثيلهم لدى الوكالة ،من اجل الحث على التعاون والحوار فيما يتعلق باحتياجات المستثمرين و حول فرص الاستثمار المتاحة.

4. **تدعيم نسيج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات الصغيرة و المتوسطة PME/PMI** : وجود قطاع خاص حركي يعتبر محدد أساسي لتوطين

الاستثمارات الأجنبية المباشرة و تدعيم العلاقات بين الشركات المتعددة الجنسيات و المؤسسات الخاصة الوطنية ،بالتالي يجب :

- ✓ تسهيل الإجراءات البنكية و ضمان إمكانيات واسعة للحصول على القروض من طرف المتعاملين الخواص المحليين .
- ✓ تشجيع المؤسسات عند إعداد مخططات الأعمال العمال بالوسائل التي تسهل لهم إمكانية الحصول على القروض ،وضع تكوين متخصص في مجال الشراكة.

5. **تثمين عنصر الموارد البشرية** :يعتبر مستوى تكوين رأسمال من بين المحددات الإستراتيجية لاختيارات توطين الاستثمارات ،وبالتالي يجب :

- ✓ **زيادة** حجم التمويل الموجه للجامعة والبحث **(البحث والتطوير R &D)**
- ✓ تشجيع البحث العلمي من طرف القطاع الخاص عن طريق الحوافز الجبائية .
- ✓ تشجيع حماية و تسويق نتائج البحث العلمي عن طريق نشر ثقافة الملكية الفكرية لدى المتعاملين الخواص الوطنيين.

خاتمة الفصل:

لقد تطرقنا في هذا الفصل الى تقييم مناخ الاستثمار ودراسة واقع الاستثمار في الجزائر وكذا وضع حلول نقترحها للاستثمار الاجنبي المباشر

وانطلاقا مما سبق ذكره نجد ان الجزائر تواجه العديد من المشاكل التي أصبحت تشكل هاجس للمستثمرين خاصة الأجانب كل ذلك تسبب في تقليص الاستثمارات وتركزها في قطاعات محدودة مقارنة بالعديد من المؤهلات والفرص المتاحة.

خاتمة

إن الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة تمويلية هامة من شأنها أن تساهم في التنمية الاقتصادية من خلال خلق قيمة مضافة وتحديث البنية الاقتصادية، حيث يعتبر من اهم المحركات الأساسية لتحقيق التنمية، وأحد الشروط الرئيسية للإقلاع الاقتصادي.

كما يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة حديثة نسبيا, فقد أخذ هذا الأخير في التطور والإنتشار المذهل خلال السنوات الأخيرة, الذي ساهم فيه التقدم التكنولوجي, فأصبح اليوم أحد أهم ركائز التنمية في بلدان العالم عموما وفي الدول النامية خصوصا, حيث تساقطت الحواجز أمام تقدم الشركات متعددة الجنسيات. حيث لم تترك الحالة الاقتصادية والمالية المتدهورة أمام البلدان النامية الكثير من الحلول البديلة لفتح اقتصادياتها للاستثمار الأجنبي المباشر بمختلف أشكالة واعتماده كمصدر لتمويل وتنمية الاقتصاد المحلي.أما من حيث التوزيع القطاعي فقد لوحظ بأن معظم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد اتجه إلى قطاع النقل , حيث كان المستفيد الأكبر من هذه الزيادة القوية للاستثمار الأجنبي المباشر, إن هيمنة النقل في الإستثمار الأجنبي المباشر ليست جديدة لكن الملفت للانتباه هو الانخفاض المتزايد والحاد في نصيب قطاع التجارة

أما فيما يتعلق بالآثار المترتبة عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة فقد تمت ملاحظة وجود اتجاهين, فأما الاتجاه الأول فيرى أن أثر هذه الاستثمارات كان إيجابيا على إقتصاديات الدول النامية , أما الاتجاه الثاني فيشير إلى وجود تأثير سالب على إقتصاديات هذه الدول.

قامت هذه الدراسة بتحليل المحيط الاقتصادي المحلي المؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر. وقد تم التوصل إلى أن الجزائر تمتلك عدة ميزات نسبية التي تزيد من إمكانيات الاستثمار الأجنبي المباشر وفي نفس الوقت تعاني بعض النقائص التي يمكن إعتبارها كمعوقات أو عوامل طرد الاستثمار الأجنبي المباشر.

بالإضافة إلى ذلك هناك الوفرة الكبيرة في الثروات الطبيعية التي تعتبر بمثابة المؤهل الأساسي للاقتصاد الجزائري الذي بإمكانه القيام بدور جيواستراتيجي في المنطقة, حجم

السوق, مجتمع مكون بنسبة كبيرة من الشباب , القرب الجغرافي من الأسواق, الممكنة ووضعية اقتصادية مريحة بالإضافة إلى وجود عدة قطاعات واعدة بالنسبة للمستثمرين الخواص مثل قطاع النقل الصناعة وقطاع الخدمات وقطاع الصحة وقطاع البناء وقطاع الزراعه وقطاع الطاقات المتجددة, وبذلك تكون الجزائر قد خطت عدة خطوات في مجال تحسين مناخ الاستثمار سواء من حيث تطوير البنية التحتية من مناطق صناعية و وسائل الاتصال أو تثمين الموارد البشرية.

وخلاصة القول إن مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية للجزائر على الرغم من كونها في بداية مراحلها, إلا أن كافة الجهود الوطنية الهادفة إلى تطوير الإطار التشريعي والإجرائي يبعث على التفاؤل على الرغم من التحديات العديدة التي تواجهها الاستثمارات الأجنبية الواردة من مخاطر , وقد تم التوصل إلى تحديد أهم المعوقات مع التطرق إلى السياسات العامة المقترحة لتطوير وترقية الاستثمار الأجنبي المباشر, وتحسين بيئة أداء الأعمال وتخفيض المخاطر, بالإضافة إلى إعادة وتطوير الإطار المؤسسي اللازم لإدارة وجذب هذه التدفقات. وفي الأخير وبعد التعرف على معوقات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر تم تقديم بعض الإقتراحات العملية للتغلب على هذه المعوقات.

قائمة المصادر و المراجع

1. الكتب:

- أبو قحف عبد السلام، الأشكال و السياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية.
- أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية.
- بن عصمان محفوظ ، مدخل في الاقتصاد الحديث .
- رضا عبد السلام، ، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة.**
- روب موريس "النمو الاقتصادي والبلدان المتخلفة" .
- سهيلة فريد النباتي ،التنمية الاقتصادية (دراسات و مفهوم شامل).
- طاهر مرسي عطية, إدارة الأعمال الدولية.
- عبد الرزاق حمد حسين الجبوري,دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية.
- عبد السلام أبو قحف ، **نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة**
- عبد السلام أبو قحف ,اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي.
- عبد الكريم حسين ألخالدي ، دور الدولة في تحقيق التنمية البشرية المستدامة في مصر و الأردن .
- عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصادات المشاركة الدولة.**
- فريد النجار,الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي.
- كريم أحمد جميل ،التنمية البشرية الحديثة .
- كمال بكري، كتاب التنمية الاقتصادية .
- ماير، جيرالد وبولدوين , روبرت, التنمية الاقتصادية , نظرياتها , تاريخها , سياساتها .

- محمد السعيد سعيد,الشركات متعددة الجنسية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
- محمد عبد العزيز عبد الله عبد، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدولة الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي.**
- محمود علي الشرقاوي، النمو الاقتصادي وتحديات الواقع .
- مدحت قريشي ،التنمية الاقتصادية .
- منصوري الزين ،**تشجيع لاستثمار و أثره على التنمية الاقتصادية** .
- منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في هيكل تمويل الشركات.
- نزيه عبد المقصود مبروك.
- وليد الجيوسي ،كتاب "**أسس التنمية الاقتصادية** ".
- A.Smith: recherche sur la nature et les causes de la richesse des nations, Gallimard, Paris, 1976, p: 141

2. التقارير:

تقرير الاستثمار العالمي 2005, الشركات عبر الوطنية وتدويل البحث والتطوير.

تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2016.

تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2017.

FDI Markets2017

المجلات:

- أحمد يوسف دودين ،أساسيات التنمية الادارية و الاقتصادية في الوطن العربي (نظريات وتطبيقيا)،جامعة الزرقاء ،قسم ادارة الاعمال .

- بولرباح غريب، العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و طرق تقييمهما في الجزائر، مجلة الباحث، العدد10 , 2012.
- حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر تعاريف وقضايا، سلسلة جسر التنمية، العدد 32 ، المعهد العربي للتخطيط.
- زغيب شهرزاد، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر - واقع وآفاق –** .
- سعيدي يحي ،تقييم المناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ،مجلة العلوم الإنسانية و الاقتصادية،جامعة منتوري قسنطينة ،الجزائر ،العدد 31– جوان 2009.
- سي محمد كمال "محددات الاستثمار الأجنبي في الجزائر "قضايا في الاقتصاد الجزائري خلال ص القرن .
- عبد الكريم بعداش، تحليل الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر ومن نظر البلدان المضيفة له،المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، العدد الثاني، 2007.
- كمال عليوش قربوع ،**قانون الاستثمارات في الجزائر**،ديوان المطبوعات الجامعية ،الطبعة الأولى ،الجزائر،1999.
- محبوب بن محمودة، إسماعيل بن قانة، **أزمة العقار في الجزائر في تنمية الاستثمار الأجنبي** ،مجلة الباحث .
- معجب بن أحمد معجب الزهاني، التنمية المستدامة و تطبيقاتها التربوية .

3. الرسائل الجامعية:

- با محمد نفيسة, تحليل جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بتطبيق مقاربة OLI, مذكرة شهادة ماستر جامعة وهران,2015–2016.

- بلخياط جمال، الآثار المتوقعة للمنظمة العالمية للتجارة على الاستثمار الأجنبي في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم. التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2003 .
- بن بريكة الزهراء، دراسة العلاقة الارتباطية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية وأثر الفساد عليها: حالة الدول العربية، الملتقى الدولي حول دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة عباس لغرور، خنشلة، 09 /10أفريل 2013 .
- بيوض محمد العيد ،تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات شهادة الماجستير ، في العلوم الاقتصادية جامعة سطيف 2011/2010.
- دلال فاطمة "الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خارج نطاق المحروقات"، أطروحة دكتوراه، البليدة 2007.
- رشيدة بن عرفة سومية حمزاوي, واقع التجربة الجزائرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة2005–2014 ,مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر 2015 –2016.
- رشيدة بن عرفة, سومية حمزاوي, تقييم التجربة الجزائرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2005–2014,مذكرة ماستر.
- سعيد النجار, آفاق الاستثمار في الوطن العربي, بحث غير منشور مقدم إلى مؤتمر"آفاق الاستثمار في الوطن العربي".

- سعيدي يحي ،تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة منتوري ،قسنطينة ،2007.
- سعيدي يحيى, "تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر,رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية,2006_2007 .
- صدر الدين صواليلي ،النمو والتجارة الدولية في الدول لنامية ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ،الجزائر كلية العلوم الاقتصادية والتسيير.
- طلال زغبه,دراسة تحليلية وقياسية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر–إعداد نموذج قياسي باستخدام منهج تحليل بيانات البانل,أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورا علوم تجارية,2014–2015,ص35.
- غلا شبوط, **واقع الاستثمارات في الجزائر، ودورها** في تحقيق التنمية الاقتصادية خلال الفترة(2002–2012), مذكرة ماستر.
- كريمة فرحي، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين تركيا مصر والجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2013 .
- مطاي علي, الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر(2000–2014), مذكرة لنيل شهادة الماستر,2015–2016 .
- ناجي بن حسين ،دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر ،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،غير منشورة ،جامعة منتوري ،قسنطينة ،2007.

- نشدة معزوز، **دور التحفيزات الجبائية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر- حالة الجزائر-**، مذكرة ماجستير،تخصص مالية نقود وبنوك,جامعة الجزائر,2005.

4. القوانين:

- قانون رقم 63-227 الصادر في 26 جويلية 1963،**المتضمن قانون الاستثمارات**،لجريدة الرسمية ،العدد63،الموافق ل02-08-1963.
- قانون المالية 2017.
- اعتمدت مؤسستان في ظل ها القانون،قوين 02-12-1965،ص09 -12
- لأمر 66-277 المؤرخ في 15-06-1966،المتضمن قانون لاستثمارات.
- قانون 88-01 المؤرخ في12 -01-1988،المتضمن قانون التوجيه للمؤسسات العمومية و الاقتصادية ،الجريدة الرسمية 13-01-1988.
- الأمر 12/11 المؤرخ في 18 يوليو 2011، يتضمن قانون المالية التكميلي 2011.
- قانون 16-09 المؤرخ في 2016/08/03 ،المتضمن بترقية الاستثمار.
- المادة 11 من القانون رقم 01-03 **المتعلق بتطوير الاستثمار** ،الجريدة الرسمية .

5. المواقع الإلكترونية:

- مدونة التعليم والدراسة في الجزائر.www.dz-onec.com.
- www.unctadstat.unctad.org.
- الوكالة الوطنية لاستثمار www.Andi.dz

الملخص:

يعتبر موضوع الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أحد المواضيع الهامة،التي ينال حظا من الاهتمام في اقتصاديات الدول المتقدمة منها والنامية من بينها الجزائر ، لاعتباره مصدرا أساسي من مصادر التمويل الخارجي , ووسيلة هامة لسد الفجوة الادخار التي تعاني منها معظم الدول ، كما تسارعت هذه الدول نحو جذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لإدراكها بأهميته البالغة و ذلك عن طريق تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لذلك

تناولت هذه الدرلسة دورا لاستثمار الأجنبي المبلشرفي دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر خلال الفترة (2000-2017) فبالنظر لأهمية هذا النوع من الاستثمار اتجهت معظم الدول سواء النامية أو المتقدمة إلى فتح أبوابها أمامه،من بينها الجزائر التي حاولت تهيئة مناخها القانوني و التشريعي لتسهيل عملية الاستثمار و النهوض بالاقتصاد الوطني .

الكلمات المفتاحية :

الاستثمار الأجنبي، الدول النامية ، النمو الاقتصادي ،الجزائر.

Abstract:

The subject of foreign direct investment is one of the most important topics, which gets the attention of the economies of developed and developing countries, including Algeria, to be considered as a major source of external financing and an important means to bridge the saving gap experienced by most countries. As much foreign direct investment as possible, to realize its critical importance by creating an appropriate investment climate

This study examined the role of foreign direct investment in supporting economic growth in developing countries with reference to the situation of Algeria during the period 2000-2017. Given the importance of this type of investment, most countries, whether developing or developed, have opened their doors to it, Legal and

legislative measures to facilitate the investment process and promote the national economy.

Key words:

Foreign investment ،Developing countries، Economic growt ، Algeria.